

٤- اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى فى مصر

دكتور على ليلة

أستاذة رضوى صلاح

مقدمة:

المؤكد أن شمة جدلاً واسعاً على الساحة المصرية والعربية الإسلامية والعالمية حول تجديد الخطاب الدينى وبخاصة الخطاب الإسلامى. ويكشف تأمل هذا الجدل فى الزمن المعاصر عن بروز مجموعة من العوامل التى فرضت مضامينه التى بلغت حد التناقض -عبر الخلاف- الذى ينفى بعضه بعضاً. ومع أن الجدل حول تجديد الخطاب الدينى والإسلامى قد وقع مرات عديدة عبر تاريخنا الدينى، وربما أنتج خطاباً مجدداً مرات عديدة كذلك، غير أنه فى هذه المرة يقع فى ظل ظروف جديدة، من زوية ندرتها باعتبارها غير مواتية للأمة، وندرتها من زوية أخرى باعتبارها مواتية، والشىء ونقيضه هو الذى فجر ظاهرة الجدل حول تجديد الخطاب الدينى وأبدع طابعها الكلى.

فقد تفجر الجدل حول تجديد الخطاب الدينى فى نهاية عصر شهد صراع أيديولوجيات علمانية كبرى. فخلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت الأيديولوجية الاشتراكية فى السقوط، الذى اكتملت مراحلها مع بداية التسعينيات حينما انهار الاتحاد السوفيتى، وتاكدت الأيديولوجية الاشتراكية وانتصرت فى المقابل الأيديولوجية الليبرالية التى شكلت المنظومة القيمية للنظام الرأسمالى. وإذا كان العالم قد توقع انتهاء عصر الصراع الأيديولوجى، فى أعقاب انتهاء عصر الصراع المسلح بعد الحرب العالمية الثانية، وتوابعه المحددة خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وهى التوابع التى تحملت عبء استمرارها الحركات المناضلة من أجل الاستقلال والتحرير فى مجتمعات العالم الثالث، غير أن الصراع ظهر على غير المتوقع من جديد بين الكتلتين المتحالفين أثناء الحرب العالمية الثانية، واستمر حتى انهيار الاتحاد السوفيتى مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. وقد تنبأ (دانيل بل) من خلال مؤلفه نهاية الأيديولوجية هذه اللحظة التاريخية مبكراً، أى حتى قبل وقوعها متجسدة على ساحة النظام العالمى. ولا يمكن إرجاع سقوط الكتلة الاشتراكية لقوة أو فاعلية الكتلة الليبرالية، بل

لبذور فناء هي التي قضت على بنية الأولى، منها أن المجتمع الاشتراكي لم يقدم إشباعاً حقيقياً وكاملاً لحاجات الإنسان السوفييتي في واقعه المادي، ومنها كذلك أن المجتمع الاشتراكي لم يحقق نجاحاً يذكر في بناء الإنسان الاشتراكي الذي يعمل وفق قيم اشتراكية.

وفي زهوة الانتصار أدركت القوة الليبرالية أنها لم تكن وحدها صاحبة الفضل في هذا الانتصار الأيديولوجي، بل يرجع بعض هذا الفضل إلى عيوب في تطبيق النص الاشتراكي ذاته، بالإضافة إلى وجود منظومات قيمية أعاقمت امتداد الأيديولوجية الاشتراكية على الصعيد العالمي، وأبرزها منظومة القيم الإسلامية؛ فقد ظلت تركيا الإسلامية - برغم الأثاتوركية - عائقاً أمام تدفق القيم الاشتراكية على خرائط أوسع في هذا العالم، وبقيت الجمهوريات الإسلامية السوفييتية تعمل وفقاً لمنظوماتها القيمية الإسلامية الكامنة، مع أن حياتها اليومية منظمة على المستوى الظاهري أو الرسمي وفق منظومة قيم الأيديولوجية الاشتراكية. وتبنت أغلب النظم السياسية في العالم العربي والإسلامي الأيديولوجية الاشتراكية، غير أن منظومتها القيمية المسيرة للحياة اليومية ظلت مستندة إلى قاعدة القيم الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت الحرب الأفغانية دوراً أساسياً في إنهاء الاتحاد السوفييتي، حيث أدى التيار الإسلامي دوراً بارزاً في هذا الصراع، مدعوماً حينئذ بسلاح الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن زهو الانتصار الأيديولوجي الليبرالي لم يستمر كثيراً، فقد أدركت القوة المنتصرة وهي تسعى لإعادة صياغة هذا العالم وفق أيديولوجيتها الليبرالية: أن الأرض ليست مهدة تماماً لعولة هذا العالم وفق أيديولوجيتها ونوعية حياتها. وذلك يرجع إلى أن العالم المحيط بها ممتلئ بمنظومات قيمية متنوعة، غير أن أهمها المنظومة القيمية الإسلامية، التي تؤكد على النقاء والتطهر والقيم المعنوية التي تيسر خلاص الإنسان ليلقى جزءه المنتظر في الحياة الآخرة، وفي ذات الوقت فهي قيم ومبادئ تدفع الإنسان إلى العمل والتأكيد على الحق والعدل والمساواة بين البشر، وفوق ذلك.. هي قيم ترفض الظلم والطاعات، ولو كان ذلك بالقوة متى استنفذت فاعلية الوسائل الأخرى دفاعاً عن العقيدة أو الأرض. هي إذن عقيدة تجعل المسلمين سادة الدنيا والآخرة على السواء. وتأمّلت القوى الغربية الأمر؛ فوجدت أن قوى الإسلام التي حققت الاستقلال في مجتمعات عديدة، هي التي تسعى الآن بحمية لصون هذا الاستقلال، بل ومحاولة دفع مجتمعاتها على طريق التطور والتحديث من خارج المرجعية الغربية، وبعيداً عن التجربة

التركية، فتفجرت لدى القوى الغربية هواجس الخوف من هذا العدو المنتظر، ولقد أكد هذه الهواجس لدى الغرب استعادة إيران من خلال الثورة لوجهها الإسلامى، وسعيها إلى أن تكون قوة إقليمية بحسب حسابها وإلى أن تكون قوة ذرية كذلك، وقد سبقتها إلى ذلك باكستان بامتلاكها للسلاح النووي، ولقد نعت الغرب القنبلة النووية الباكستانية بأنها «قنبلة إسلامية».

وبدأت الأرض على الساحة الإسلامية كأنما هى رمال متحركة، «فالإسلاميون» يطالبون بالتغيير. ملهمين بالتجربة الإيرانية.. رافضين التجربة التركية، وظهرت الحركات الجهادية فى مصر والجزائر وتونس والمغرب واليمن، والشام، وحتى الجزيرة العربية التى أول الإسلام فيها قديماً باعتبارها قوة محافظة، وقامت الحرب الأفغانية الداخلية فى محاولة لاستخلاص أفغانستان من السيطرة الأمريكية، بعد أن استخلصتها سابقاً من السيطرة السوفيتية. حقيقة أنها - أى التجربة الأفغانية - قد انخرقت بالمجتمع إلى فهم إسلامى جامد ومحافظ وغريب عن روح الإسلام، إلا أنها كانت كافية لدق الأجراس التى تنبه إلى الخطر الجديد. فى هذه المرحلة عقدت المؤتمرات العديدة فى كل مكان وفى أغلب العواصم الغربية، جميعها تسعى إلى فهم الإسلام والحركة الإسلامية المرتبطة به. ووصل المؤتمرين جميعاً وخاصة ذوى الانتماءات الغربية الذين يتحركون على مرجعية مصالحهم، إلى قناعة أن الإسلام هو الخطر القادم. وأنه إذا كان الخطر الأحمر قد زال بانهيار الاتحاد السوفيتى، فإن الخطر الإسلامى الأخضر ما زال قائماً ويستجمع قوته، ومن الضرورى أن نكون مؤهلين لمواجهة.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التى اتهم فيها إسلاميون عرب لتجسد هواجس الخوف، وتفرض حتمية المواجهة بين القوى الغربية الرأسمالية التى تقودها الولايات المتحدة، باعتبارها القوة الأولى فى العالم من ناحية، والتى تسعى إلى فرض العولمة من ناحية ثانية، وبين الإسلام السياسى أو الجهادى الذى يفترض أنه يجسد إحدى القوى المواجهة للعولمة إن لم يكن القوة القائدة لهذه المواجهة. على هذا النحو أصبحت أحداث الحادى عشر من سبتمبر الحجر الذى سوف تضرب به قوى العولمة أكثر من عصفور واحد:

أؤها: ملاحقة الجماعات الجهادية، والتى نعتت «بالإرهابية»، وتكوين رأى عام عالمى مضاد لها لتبرير شن الحرب عليها، وذلك باعتبارها الجماعات التى تسعى إلى تحويل الإسلام

إلى إسلام حركى ينشر -وربما يفرض- على الصعيد العالمى فى الحد الاقصى، أو يدافع عن قيمه ضد غزو الثقافة الغربية فى الحد الأدنى. ونتيجة لتفكير وجهود علمية عديدة وصل الغرب إلى قناعة أنه لاجتثاث جذور هذه الجماعات، فإنه من الضروري القضاء على التربة المولدة للرغز أو الجهاد فى المجتمعات الإسلامية، ولتحقيق ذلك لابد من تعديل العقل الإسلامى. هذا التعديل أخذ صفة التوصية أو المشورة بالإصلاح الذى يتلفح أحياناً بعباءة التجديد، بهدف فرض تراجع الإسلام إلى مجرد قيم ومعتقدات تنظم علاقة الإنسان بخالقه، ونزع طابعه السياسى إن لم يكن تقليص كل فاعليته فى مجال المعاملات، أى فصل الدين عن الدولة، حتى تشق المجتمعات الإسلامية ذات الطريق الذى قطعه التطور الدينى الغربى؛ حيث ورثت منظومة القيم العلمانية مكانة منظومة القيم المسيحية -غير مدركين أن الأمر فيما يتعلق بالإسلام يختلف- بحيث ينتهى التطور بالإسلام إلى فصل الدين عن الدولة من ناحية، ومن ثم استبعاد الحياة المدنية عن أن ينظمها الدين من ناحية ثانية. ولقد تبلورت هذه السياسات جميعها تحت شعار العلمانية، « ليس بالمعنى الإسلامى ولكن بالمعنى الغربى ».

والثانى: إخضاع النظم السياسية للمجتمعات التى قيل إنها مولدة للإرهاب، وهو الإخضاع الذى سوف يساعد على تيسير مهمة الولايات المتحدة وإسرائيل فى تحقيق أهدافها، ولتحقيق ذلك يصبح من الضرورى مطالبة هذه النظم ببعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كوسيلة للضغط على هذه النظم السياسية الضعيفة من ناحية، ونزع طابعها القهرى المولد فى جانب منه لجماعات الإرهاب والتطرف التى تخرج من بين الجماهير التى تتسع مساحة تهميشها من ناحية ثانية. على هذا النحو أصبحت المطالبة بالإصلاح السياسى والاقتصادى غطاء للإصلاح الدينى كما رآه الغرب. وفى مواجهة نظم خاضعة ومستكينة يصبح من السهل إعادة صياغة نظامها التعليمى، وإعادة تشكيل دينها وعقلها الإسلامى ليصبح ديناً مستأنساً وعقلاً غربياً لا يأبه كثيراً بحراسة أمته أو التفكير فى مصالحها، وغير قادر على استنفار البشر حينما تُنتهك حُرمتهم.

وحتى تحقق هذه العملية الموجهة لتقليم أظافر الإسلام أهدافها بنجاح، كان من المنطقى أن تعمل القوى الغربية على إثارة حالة من الفوضى تضعف بها النظم الإسلامية والغربية وترهبها، كاحتلال أفغانستان واحتلال العراق، وفرض وجود قوات أجنبية فى مناطق مختلفة

من الجزيرة العربية، وإثارة فوضى الأقليات في لبنان، ومحاولة إثارة الوقيعة في مصر والسعي إلى تقطيع أواصر السودان من الجنوب ومن الغرب، والعمل على إثارة صراع ديني طائفي عرقي في العراق؛ بحيث تساعد كل هذه الأحداث على إضعاف بنية المجتمع العربي الإسلامي، وفي مقابل ذلك يتم غض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية في فلسطين، بحيث تتخلق حالة من العجز وعدم الفاعلية على الصعيد العربي والإسلامي، حتى تصبح هذه الكتلة غير قادرة على مواجهة ما يتم فرضه عليها من الخارج، وبحيث يصبح هم أغلب النظم السياسية في المجتمعات العربية الإسلامية مجرد أن تبقى حية سالمة غير مقسمة بعيدة عن السيطرة الخارجية المباشرة، وأن تظل زعاماتها باقية في الحكم، وتطلق في مقابل ذلك يد القوى الغربية تعبت بكل ما تشاء، ابتداءً من تعديل نظام التعليم، ومروراً بتقنين غربي للأحوال الشخصية، وانتهاءً بالتطاول على الإسلام ذاته كقاعدة للثقافة والمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الظروف المتردية داخل المجتمعات الإسلامية دوراً بارزاً في المطالبة بالتجديد، فمعدلات التنمية أصبحت منخفضة، وانتاب التعديل الهيكلي مشاكل ومظاهر سلبية عديدة؛ فقد ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر إلى ٥٠٪ تقريباً، وارتفعت معدلات البطالة حتى طالت كل بيت في أغلب المجتمعات العربية الإسلامية، وتردت نظم التعليم كذلك بحيث أصبحت نظماً غير قادرة على تحديث مجتمعاتها، وأدى هذا في النهاية إلى تروى نوعية الحياة ذاتها. وظهرت تساؤلات استنفرت إجابات متناقضة ومستقطبة تعبر عن مواقف عديدة؛ حيث يرى **الموقف الأول**: أن المرجعية الإسلامية تحتوي على نصوص صادقة ومطلقة، وأن هذه النصوص تضم القرآن الكريم والسنة الشريفة وفقه الأئمة، وأن تجديد خطاب هذه المرجعية ينبغي أن يعيد قراءة نصوصها؛ ليستكشف معاني جديدة كامنة بها تنطبق على الواقع المتغير، وأن لدى هذه الأمة كتابين؛ الأول القرآن الكريم الذي يتضمن النصوص، والثاني الكون، وكليهما صادر عن الله ومن خلقه.

ومن ثم؛ فكل تغير في الواقع هو قائم في النص، وعلى المجدد أن يستكشف المعاني التي تقدم فهمًا لتغيرات الواقع الجديدة والمتجددة. إلى جانب ذلك يذهب **الموقف الثاني**: إلى أن حالة التروى التي وصلنا إليها ترجع إلى تخلينا عن تراثنا، وسعيًا إلى تحديث مجتمعاتنا وفق أيدولوجيات غريبة علينا. وقد أن الأوان لأن نعمل على تحديث مجتمعاتنا تحت رايات تراثنا

وديننا، ولقد أدرك بعض هذا الفريق أنه لكي يؤدي الدين هذا الدور في قيادة التطور الاجتماعي، فإنه من الضروري أن نعمل على تجديد روجه وبعث الحيوية فيه، حتى يكون قادراً على التعامل بروح إنسانية مع قضايا محورية معاصرة، ويستندون في ذلك إلى أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وأنه صنع أمجاداً وأسس حضارة عظيمة حينما ألهمت قيمه ومبادئه عقول البشر، وأن الأمر متروك للعقل المسلم الذي عليه أن يبدع في تأكيد الملاءمة بين التراث الديني والمجتمع. في مقابل ذلك يرى موقف ثالث: أنه لم يعد هناك وقت -في ظل التريث الذي وصلنا إليه في مقابل التفوق الذي حققه الغرب- لكي نضيعه في تجديد ديننا وإبداع التحديث من داخله، ومن ثم فلم يعد أمامنا سوى التخلي عن أسماننا البالية والقديمة، لنقفز مباشرة في البحر الغربي حتى يمكن أن نحقق الشريط، أو الظروف الملائمة لتحديث وتقديم مجتمعاتنا، وحتى يتحقق ذلك لنفعل مثلما فعل الغرب، أي أن نفضل الدين عن الدولة، وابتزج الدين إلى حدود الضمير الغربي، ونأخذ بالعلمانية التي ينبغي أن تشكل منظومتها القيمية قاعدة للمواطنة. لم يعد هناك وقت حتى لكي نجدد ونطور بل علينا أن نأخذ مباشرة بأسباب التقدم الغربي. ومن هؤلاء فريق لم يتطرف كثيراً، ورأى أن الإسلام ذو قيم إنسانية عامة، وأن منجزات الغرب الصحيحة لا بد أن تتسق مع مضمين الإسلام؛ لأن الإسلام بعث للإنسانية جميعها ولم يكن قصده العرب وحدهم. ثم إن الحضارة الغربية بها كثير من العناصر التي أخذتها عن الحضارة الإسلامية سابقاً، فكأننا نسترد بعض بضاعتنا أو نحصل على نصيبنا من التطور الإنساني والحضاري المعاصر. وقد كان هذا الفريق معداً ومستعداً لتبني مثل هذا الموقف بطبيعته، وقادراً دائماً على التكيف مع الظروف المتغيرة، ففي زمان الجدل حول الأصالة والمعاصرة، أصبحوا هم فرسان المعاصرة، وكان أغلبهم ماركسيين، وحينما سقطت الأيديولوجيات الاشتراكية وجدوا القارب العلماني الذي أصبح ليبرالياً فقط هو القارب الملائم للإبحار ضد التيار الإسلامي؛ فقفزوا فيه ليستمر لهم وجود. ومن المدهش في الأمر أن هذه الشريحة كانت هي التي تهاجم الرأسمالية المستغلة في الزمن الاشتراكي؛ فإذا بها تركب الآن قواربها لتهاجم من على متنها الإسلام(*) . لقد تحول أغلب الذين طالبوا بالمعاصرة قديماً إلى

(*) من المدهش أن أغلب المؤتمرات التي عقدها هذا الفريق، عقدت في عواصم غربية؛ كـمؤتمر «إعلان باريس»، وشارك فيها أجناب، وكان أغلب المشاركين فيها ماركسيين سابقين. هذا إلى جانب أن أغلبهم =

الانضواء تحت شعار العلمانية، ومن ثم المطالبة بتنحية الإسلام عن أن يكون مرجعية لنوعية حياتنا، متذرعة تارة بقضايا التحديث على الطريقة الغربية، وتارة أخرى بقضايا اجتماعية متنوعة نقلتها عن الأجندة الغربية، وتارة ثالثة بقضية أهمية فصل الدين عن الدولة مثلما حدث تاريخياً في الغرب.

على هذا النحو أصبحت العلاقة بين الدين والمجتمع موضع جدل، وقد كان ذلك في حد ذاته إنجازاً تحقق لرفض ارتباط الإسلام بالمجتمع. وقد حاولت في هذه الدراسة توضيح الأبعاد الأساسية للجدل الدائر حول تجديد الخطاب الديني، بالإضافة إلى محاولة استكشاف وجهات نظر القوى الاجتماعية المختلفة وطبيعة المواقف التي تبنتها.

أولاً: الإجراءات المنهجية للبحث

نظراً إلى أن قضية تجديد الخطاب الديني من القضايا التي أصبحت موضع جدل وحوار من قبل مختلف الأطراف، فقد كان من الطبيعي أن نقود التحليل منهجياً على ثلاثة مستويات: في إطار المستوى الأول: تسعى الدراسة إلى معرفة الأطراف المختلفة التي طورت موقفاً بشأن تجديد الخطاب الديني، وفي إطار المستوى الثاني حاولنا توضيح رؤية النظرة إلى عملية تجديد الخطاب، تلك التي تبناها كل موقف من المواقف، وفي المستوى الثالث حاولنا إبراز الحجج، أو البرهنة التي قدمها المنتمون إلى كل موقف من هذه المواقف لتبرير وجهة نظرهم في تجديد الخطاب الديني، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه المواقف والمرجعيات التي ضببت أداء مواقف مختلف الأطراف المشاركة في الجدل، وكذلك المنطق الذي وجه هذه الممارسات التحليلية، وسوف نعرض بإيجاز للإجراءات المنهجية على النحو التالي:

=ممن ليست لهم قراءات حقيقية في الفكر الإسلامي. ومن المدهش أيضاً أن مواقفهم المعلنة والمضادة للدين معروفة عموماً، ومن ثم يمكن اعتبار محاولاتهم هذه نوعاً من العبث بالدين. بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا السلوك الفكري لهذه الجماعة، فسوف نجد ذات طبيعة انتهازية، ففي المرحلة الاشتراكية التي مرت بها بعض المجتمعات الإسلامية ومنها مصر، كانوا هم الفرسان الذين يرفعون لواء الأيديولوجيا الاشتراكية، والأفلام التي أبدعت في شرح مزايا الماركسية. وحينما اكتسحت الأيديولوجيا الليبرالية العالم الآن وفرضت قيمها عليه، وبدأت في عداوة مع الإسلام رفعوا لواءات الليبرالية العلمانية والحريّة والديموقراطية وحقوق الإنسان الفرد، بعضهم تعلم في الغرب، والبعض الآخر معروف بعدائه للدين والإسلام، والبعض الثالث معروف بمحدودية قدراته، المدهش أنهم تحولوا في المرحلة الأخيرة إلى فقهاء يسعون بفقههم إلى إعادة صياغة الإسلام حسبما يرى السيد الغربي وبخاصة الأمريكي القوى.

١- منطلق المتصل لفهم ظاهرة الجدل حول تجديد الخطاب الديني: على هذا النحو تحددت قضية البحث - كما أشرت- برصد طبيعة الجدل حول تجديد الخطاب الديني، ومواقف مختلف الأطراف في إطاره. بداية ندرك: أن قضية الجدل هي قضية كلية بالأساس اكتسبت كليتها من شمولها؛ هذا الشمول تاريخي بدايته تتمثل في دعوة القرآن الكريم إلى التغيير الذي يتضمن التجديد حيث قوله (تعالى): ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقول الرسول الكريم (ﷺ) «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ.. أُمَّةَ الْإِسْلَامِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ عَامٍ مِنْ يَجِدُ لَهَا أَمْرًا دِينَهَا»، بمعنى أن الله - سبحانه وتعالى - يجعل أحد أفاضل المفكرين المسلمين ممن أوتوا العلم والفضل وإمعان التفكير المستقيم، ليقوم بتجديد التفكير في هذا الدين بصورة لا تخالف ما جاء في الكتاب والسنة، وفي الوقت نفسه تتلاءم مع ربح العصر الذي يوجد فيه المفكر^(١). وتتمثل أول بدايات التجديد في إيقاف الخليفة الرشيد عمر بن الخطاب العمل بأحد الحدود، حينما استدعت ذلك ظرف الفقرووطاؤها على البشر. واستمرت محاولات التجديد في اتجاهات عديدة تجسدت في ظهور المذاهب الأربعة، واستمر التجديد حتى العصور الحديثة، حيث بذل رواد عظماء جهودهم في هذا الاتجاه، نذكر منهم الشيخ جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، والشيخ رشيد رضا، والشيخ حسن العطار، والشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، والمستشار طارق البشري، والدكتور محمد عمارة، والدكتور أحمد كمال أبوالمجد، والمفكر الإسلامي الأستاذ فهمي هويدي. وقد كان لهذا التجديد أبعاده الجغرافية كذلك، فالمطالبون بالتجديد منتشرون على خريطة العالم ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وحتى الجماعات الخارجة على تراثها في أغلب المجتمعات الإسلامية، مروراً بالثقافتين ذوى التوجهات الإسلامية على تنوعهم واختلافهم. وهو ما يعنى أننا أمام حقيقة أو قضية كلية اتخذت الأطراف المختلفة مواقف متباينة وجزئية بشأنها، ونقصد بالمواقف الجزئية أن نظرتها إلى قضية التجديد كانت من رؤية محدودة إلى حد كبير، ومن ثم فقد اختلفت وجهات النظر هذه عن بعضها لتصل إلى حد التناقض أحياناً.

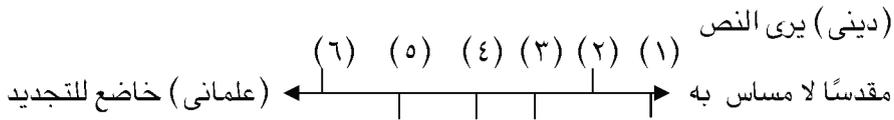
ومن ناحية ثانية، نجد أن حقيقة التجديد ذات طبيعة دينامية متغيرة، فمطلب التجديد دائم وتائم على بعدى التاريخ والجغرافيا كذلك. والمجددون الإسلاميون طيلة التاريخ قائلون يجددون في كل عصر، ويتصدون للتجديد عن طريق تطوير التصورات والأحكام لقضايا

مستجدة دائماً فرضها الواقع المتغير عليهم، ويتصدون أيضاً للهجوم على الإسلام من الخارج أو من داخل أرض أمته، فالتجديد كان قائماً بصورة دائمة، وإن تغيرت القضايا التي يدور حولها الخلاف أو الجدل. بل إننا نجد أن بعض المتجادلين قد غيروا كثيراً من مواقفهم، فثمة ماركسيون أصبحوا إسلاميين، وثمة متشددون أصبحوا معتدلين. المرجعية ظلت كما هي ثابتة والمواقف هي التي تغيرت في مواجهة هذه المرجعية، ونحن إذا نظرنا إلى هذا الأمر «بنظرة طائر» فسوف نجد أن الجدل بشأن قضية التجديد ظل دينامياً، ومتحركاً دائماً غير ثابت في القضايا المحلية المثارة، أو فيما يتصل بالمواقف المختلفة التي تبنتها الأطراف المختلفة، أو في منهج أو منطق التجديد ذاته.

لذلك وجدنا أن فكرة المتصل Continuum هي المنطق العلمي الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الجدل الدائر حول تجديد الخطاب الديني. والمتصل بطبيعته خط أو استمرار يبدأ وينتهي بين نقطتين إحداها نقطة البداية والأخرى نقطة النهاية. على النقطتين الطرفيتين توجد أقصى المواقف تطرفاً، وبينها تتدرج مواقف الأطراف المختلفة المشاركة في الجدل أو الحوار، وكل موقف يحتوى على قدر أو مكون من كلا الطرفين، وعلى قدر العناصر المشكلة لموقف كل مشارك في الجدل نجده يقترب من هذه النهاية الطرفية أو تلك. ويختلف الإدراك على أساس المتصل عن الإدراك المستقطب في أن الإدراك الأخير أكثر سكونية في طبيعته، وأقل واقعية في منطقته؛ لأنه يبرز الواقع متناقضاً ومنقسماً على ذاته دائماً، في حين أن الإدراك الأول متدرج يعكس طبيعة التفاعلات الواقعية التي قد تكون متناقضة أحياناً إلا أنها متكاملة دائماً في النهاية. ولا يمكن أن نقول مع البعض: بأن فكرة المتصل قد تجاوزها التطور الفكري، الذي أصبح يؤكد الآن على التفكيك وعدم الانتظام؛ فقد يحدث التفكيك أحياناً، ومن ثم تتبعثر الوحدات ظاهرياً، بيد أننا ندرك ذلك باعتبارها حالة عابرة ومؤقتة في بعض مجالات التفاعل الاجتماعي، غير أنها لا يمكن أن تصبح الحالة الدائمة والشاملة لكل مجالات التفاعل. كما أننا نؤكد أننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن ثمة وحدة قائمة، أو في طور النمو والاكتمال قائمة وكامنة وراء هذا التفكيك أو التبعثر القائم.

وإذا كان هذا البحث يستهدف إدراك طبيعة الجدل حول تجديد الفكر الديني على أساس «المتصل»، فقد كان من المنطقي أن يكون تحديدنا لمواقف الأطراف المختلفة المشاركة

فى الجدل على أساس بعدى التناقض والتدرج. التناقض يبرز حينما نجد أن بعض الحالات التى قابلناها تقف موقفًا متناقضًا من بعضها، أو حينما نحاول تحليل الأفكار التى تعبر عن وجهات نظر الأطراف المختلفة. أما التدرج فيتمثل فى أنه بغض النظر عن هذه المواقف المتطرفة، فإن هناك مواقف عديدة تصطف على الخط الذى يصل بين الموقفين الطرفين المتناقضين استنادًا إلى الأفكار النظرية التى تعبر عن هذه المواقف، بحيث يتشكل هذا المتصل على النحو التالى:



٢- مصادر المادة الخاصة بالجدل حول تجديد الخطاب الدينى: إذا كانت فكرة المتصل هى التى حكمت اختيار الحالات التى قمنا بمقابلتها، فإننا قمنا أيضًا بتحليل الأفكار والبيانات التى تم جمعها وفقًا لمنطق هذا «المتصل» كذلك. فى هذا الإطار فإننا نرى من الضرورى الإشارة إلى أربع حقائق تتصل بمصادر جمع البيانات. حيث تتمثل الحقيقة الأولى، فى أننا لم نراع فكرة المتصل فى عملية جمع الترت النظرى المتعلق بالجدل حول تجديد الخطاب الدينى؛ حيث نتاح الفرصة لظهور كل الأفكار.. فى هذا الإطار آثرنا الاعتماد بالأساس على المقالات الحديثة المنشورة على شبكة المعلومات، أو فى بعض المجالات حول تجديد الخطاب الإسلامى، وبخاصة المادة المنشورة فى أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣م وهكنا تنازيًا حتى عام ٢٠٠٠م، ذلك بالإضافة إلى المؤتمرات أو الندوات التى عقدت بشأن تجديد الخطاب الدينى. وقد فضل فريق البحث هذه المادة لاعتبارين: الاعتبار الأول: أن هذه المادة المنشورة فى مقالات، أو التى ألقيت فى مؤتمرات هى مادة حديثة طرحت كأساس للحوار أو للتعبير عن وجهة نظر كاتبها فيما يتعلق بتجديد الخطاب الدينى، والاعتبار الثانى: أن هذه المادة تمثل وجهة نظر الكاتب الموقفية تجاه الحدث أو الفكرة التى يناقشها وتتصل بتجديد الخطاب الدينى، حيث تتميز وجهة النظر الموقفية باختلاط العناصر العقلانية بالعاطفية، كما تتميز بدرجة عالية من التلقائية، وهى تختلف عن الأفكار المسجلة فى كتاب مثلًا حيث يكون الحدث قد تقادم، ويطغى عنصر العقلانية والتدبر على ما عداه؛ لهذا السبب، استندت تحليلاتنا للجدل الدائر حول تجديد الخطاب الدينى إلى المادة الحديثة والمقالية بالأساس. فى

حين تؤكد الحقيقة الثانية على اختيارنا العمدي لبعض الشخصيات التي لديها اهتمام بالجدل أو الحوار حول الخطاب الديني وبخاصة الإسلامي، بحيث تمثل مواقف متدرجة على المتصل، ومن ثم فإنه إذا كان تجميعنا لبيانات المستوى الأول عشوائياً، فإن تحديدنا لمصادر بيانات المستوى الثاني كان عمدياً^(*)، حيث حاولنا اختيار بعض الشخصيات العامة المهتمة بتجديد الخطاب الإسلامي، والتي شاركت بالجدل فى شأنه. وقد كان أمامنا أسلوبيين لاختيار هذه الشخصيات العامة: الأسلوب الأول يسعى فى اتجاه تنميط النخبة الثقافية بتصنيفها إلى عدة أنماط أساسية، ثم نختار من كل نمط بعض الحالات التي تعبر عنه، مع مراعاة أن يكون عدد الحالات المختارة من كل نمط تعكس حجم عدد حالات النمط واقعياً. بيد أن هذا الأسلوب يعيبه أن الحالات المختارة قد لا تمثل مختلف مفردات النمط، وأن بعض هذه المفردات قد لا يكون لديه المستوى الملائم من الاهتمام بمسألة تجديد الخطاب الديني. ثم إن هذا الأسلوب أقرب ما يكون إلى أسلوب العينات، ويخل إلى حد ما بمقتضيات المقابلات المتعمقة لبعض الحالات. فى حين يذهب الأسلوب الثانى لاختيار الشخصيات والحالات التي يمكن مقابلتها مقابلة متعمقة، باختبار ما يمكن أن يسمى بالحالات البارزة Salient Cases^(٢) وهى الحالات التي تكون ذات إلمام مباشر بالموضوع بأى زاوية من زواياه. ثم إنها الحالات التي تكون على دراية واضحة بمسألة تجديد الخطاب بل وطلوت إدراكاً عميقاً لذلك، ومن ثم لها موقف بشأنه.

استناداً إلى ذلك فضلنا الأسلوب الثانى لاختيار الشخصيات (الحالات) التي سوف نجرى معها مقابلة متعمقة. وقد قمنا باختيار هذه الشخصيات بحيث تعكس ألوان الطيف الثقافية والفكرية المهتمة بالخطاب الديني أو بتجديد الخطاب الديني، بحيث تمثل هذه الشخصيات المختارة تيارات أو مواقف فكرية كاملة تهتم بتجديد الخطاب الديني، نذكر منها

(*) استناداً إلى ذلك تمت مقابلة كل من: المستشار طارق البشرى المفكر والكاتب الإسلامى المشهور ونائب أول رئيس مجلس الدولة سابقاً، فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ على جمعة مفتى الديار المصرية والأستاذ بجامعة الأزهر، الأستاذ الدكتور عبد المعطى بيومى المفكر الإسلامى المشهور، والأستاذ بجامعة الأزهر وعضو مجلس الشعب، المفكر والكاتب الإسلامى المعروف الأستاذ فهمى هويدى الكاتب بمؤسسة الأهرام، المفكر العلمائى المشهور الأستاذ الدكتور صلاح قنصوة عميد كلية آداب الزقازيق، وأستاذ الفلسفة بأكاديمية الفنون. الأستاذ سامح فوزى كاتب صحفى بجريدة وطنى، المهندس سمير مرقص مستشار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.

«الموقف الإسلامى المحافظ والتقليدى» والذى يقف من تجديد الخطاب موقفاً سلبياً، ثم الموقف الإسلامى المجدد والذى يمكن أن يدخل فى منطقة ما يسمى شيوعاً «بالإسلام السياسى»، ثم «الموقف العلمانى المعتدل أو الرشيد» الذى يدرك أن بالإسلام علمانيته التى تتجاوز أحياناً العلمانية الغربية، أو الذى يميل إلى الاستفادة من بعض منجزات العلمانية الغربية بشرط أن لا يكون ذلك على حساب المعانى أو المرجعية الإسلامية، ثم «الموقف العلمانى الكامل» الذى ينادى بضرورة الأخذ بالعلمانية الغربية ولو كان ذلك على حساب إسقاط المرجعية الإسلامية، وأحياناً يكون ذلك هدفهم المتبعى. بالإضافة إلى ذلك عرضنا فى بعض الأحيان لموقف الجماعة المسيحية من تجديد الخطاب الدينى بشكل عام، أو الإسلامى بشكل خاص، وفى أحيان أخرى عرضنا للموقف المسيحى كمكون فى بناء مجموعة المواقف السابقة.

وقد كان أسلوب المقابلة المتعمقة هو الأسلوب الأمثل لجمع البيانات والتعرف على مختلف وجهات نظر الشخصيات التى قابلناها. أحياناً كانت تجرى مقابلة واحدة تمتد لعدة ساعات تصل أحياناً إلى ست ساعات، وأحياناً كانت المقابلة على مرتين. وقد قام فريق البحث بصياغة دليل لجمع البيانات المختلفة من مختلف جوانب تجديد الخطاب الدينى، حتى يمكن أن توجه المقابلة بواسطة الدليل لتحقيق هدفها بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع. وقد تم تسجيل هذه المقابلات وتفريغها، وتصنيفها، وتحليلها. فى هذا الإطار فإنه عند تحليلنا للبيانات المتعلقة بمختلف الأطراف، فإننا وجدنا إلى حد كبير تطابقاً بين مستويى المعطيات النظرية والميدانية التى خضعت للتحليل. وتتمثل الحقيقة الثالثة فى أنه بالرغم من أن الخطاب الإسلامى، هو موضع الاهتمام باعتباره أنه أصبح ساحة لجدل علمى وعالمى، فإن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ينتمون إلى الدين الإسلامى والمسيحى على السواء، وإن أكدت بعض الشخصيات المسيحية الذين تمت مقابلتها على ضرورة أن ينال الاهتمام تجديد الخطاب المسيحى كذلك، ولقد آثرنا هذا الاختيار؛ لأن تجديد الخطاب الدينى - حتى لو كان الإسلامى فقط - يهم المسلمين والمسيحيين على السواء. ومن خلال الحقيقة الرابعة ثم الاتجاه إلى استبعاد الطرف الخارجى من الجدل، إلا بقدر ما يطرح ظروفاً تفرض ضرورة التجديد، أو يقدم أفكاراً تؤثر على مواقف بعض أطراف الجدل.

٣- مواقف تجديد الخطاب الدينى: فى محاولة استكشاف طبيعة المادة التى تم جمعها سواء المادة النظرية المتعلقة بتجديد الخطاب الدينى، أم المادة التى تم الحصول عليها من خلال المقابلة المتعمقة مع بعض الشخصيات العامة التى لها علاقة بتجديد الخطاب الدينى، أولها اهتمام به، اتضح لنا أن المادة التى بين أيدينا تعبر عن تطوير أو تجريد لبعض وجهات النظر فيما يتعلق بمختلف القضايا المتعلقة بتجديد الخطاب الدينى، بحيث نتجت لدينا مجموعة من المتصلات المتعلقة بالقضايا المختلفة التى طرحت لتشكّل مساحة من الاهتمام. ولما كان المتصل هو خط يصل بين موقفين متطرفين أو مستقطبين على نحو ما أشرنا، فإن قراءة هذه المتصلات جملة أنتجت لنا أربعة مواقف، هى أكثر المواقف برزاً التى تم التوصل إليها من خلال تحليل المادة الميدانية والنظرية التى توفرت لدينا، والتى تعبر عن وجهة نظرها مع التأكيد على ثلاث ملاحظات: الأولى أن هذه المواقف هى المواقف الأكثر برزاً، والأكثر تجريباً، وهو ما يعنى أن هناك مواقف أخرى ولكنها ليست بارزة بالدرجة الكافية، والثانية أن هذه المواقف تنفصل أو تتميز عن بعضها أحياناً فيما يتعلق ببعض القضايا، وفى أحيان أخرى نجد أن بعضاً من هذه المواقف تتداخل حتى تكاد أن تشكل موقفاً واحداً فيما يتعلق ببعض القضايا الأخرى. والثالثة أننا لا نجد دائماً وجوداً لهذه المواقف الأربعة فيما يتعلق بمختلف القضايا، بل أحياناً نخزنها إلى ثلاثة مواقف، أو حتى موقفين استناداً إلى أهمية القضية من ناحية، أو لمحوريتها بالنسبة لنسق التفكير الدينى من ناحية ثانية. ارتباطاً بذلك فإننا نعرض فيما يلى لأهم هذه المواقف وخصائصها العامة.

أ- الموقف الدينى الملتزم بالمرجعية الدينية: يتميز هذا الموقف بالالتزم بالمرجعية الدينية بدرجات متفاوتة، ويضم هذا الموقف رجال المؤسسة الدينية سواء كانوا من أساتذة جامعة الأزهر أم من علماء الأزهر الشريف، أم فى دار الإفتاء أم بعض المفكرين الإسلاميين المتنورين الذين لديهم التزام كامل بالمرجعية الدينية وبخاصة وثائقها الأساسية المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة الشريفة، ويضيف البعض فقه الأئمة الأربعة. حيث يرى أصحاب هذا الموقف أن الدين الإسلامى يتشكل من مقولات إنسانية مطلقة فى غالبيتها، وأن الدين قابل للتجديد استناداً إلى الحديث النبوى الشريف للصحابة القائل «جددوا إيمانكم»، أو حينما أوقف سيدنا عمر حذاً من حدود الإسلام فى عام «الرمادة». بل إن تنوع المذاهب الأربعة ذاته يشير

إلى نوع من التجديد، حيث أبداع كل إمام فى قراءة المرجعية الإسلامية. والبعض رأى أن التجديد يعنى الالتزام بالنص، أى المرجعية والعمل على استعادتها لتقود الواقع، فى حين رأى البعض الآخر ضرورة قراءة النص وإعمال العقل دون المساس بالمرجعية أو قبول ما لا يختلف مع المبادئ الأساسية للإسلام والمقاصد الخمسة. إن أغلب المنتمين لهذا الموقف يؤكدون على قراءة القرآن الكريم والسنة الشريفة باعتبارهما المكونات الرئيسية للمرجعية الإسلامية. ويذهب بعض أعضاء هذا الموقف أحياناً إلى التأكيد على القرآن الكريم والسنة الشريفة، وأحياناً يؤكد البعض الآخر على القرآن الكريم والسنة الشريفة وفقه الأئمة الأربعة. يرى هذا الموقف أن المرجعية الإسلامية قضايا ذات طبيعة متكشفة.. تتكشف نصوصها بالنظر الواقع النسبى المتباين زمانياً ومكانياً. كما يرون أن النص مخزون من المعانى، ومن ثم فكلما حدث تغير فى الواقع فعلينا أن نتجه إلى النص نحاول إعادة قراءته فى إطار الواقع الجديد، فإذا بنا نكتشف معانٍ جديدة، أو أن النص يتكشف أمامنا لي طرح معانٍ جديدة تلائم الوقائع المتجددة. يرفض هذا الموقف أى مساس بالنص لأنه مقدس، وإذا كان من الضروري تأمل النص من أجل استكشاف معانٍ جديدة، فإن ذلك ينبغى أن يكون بالنظر إلى قواعد محددة، ويتطلب أيضاً امتلاك ناصية مجموعة من العلوم اللغوية والشرعية حتى يصبح التجديد محكوماً بمعايير محددة. يدرك أصحاب هذا الموقف أن المرجعية الإسلامية تتضمن ما يمكن أن يسمى بالعلمانية الرشيدة أو المعتدلة. ويرى أن المرجعية الإسلامية مطلقة وأزلية وصالحة لكل زمان ومكان، وما علينا فى مواجهة الواقع النسبى المتجدد سوى أن نلجأ إلى نصوص المرجعية لنستنبط ما يلائم الواقع الجديد.

ب - الموقف الدينى المتوازن: وهو موقف يلتزم بالمرجعية الدينية وفى ذات الوقت يلتزم باحتياجات الواقع المتجدده. يدرك هذا الواقع حقيقة أن النص مطلق، غير أنه نص متكشف فى ذات الوقت، يتضمن بداخله كل ما هو نسبى، وهو نص إلهى مطلق وقادر على توجيه تفاعل المجتمع منذ بداية الكون وحتى نهايته، يتزوج فى نطاق هذا النص ما هو مطلق مع ما هو نسبى؛ تزوج المتباينات أو المتناقضات، ومن ثم فهو النص الأكثر تماسكاً والأكثر وحدة. إطلاقية هذا النص تتماهى مع كليته، وتتماهى أيضاً نسبته مع جزئيته. إطلاقية هذا النص

وكليته تتكشف عن جزئيته ونسبته، فالنص كالبساط ينبسط انبساطاً ويتكشف تكشفاً، ومن ثم يوازن هذا الموقف بين ما هو مطلق وما هو نسبي ولا تناقض بينهما. يضم هذا الموقف عادة المثقفين والمفكرين ذوى التوجهات الإسلامية، الذين لديهم بعد سياسى فى تفكيرهم، والإسلام له طبيعته المتجددة لديهم. وإذا كان الموقف السابق أكثر التزمًا بالنص؛ فإن هذا الموقف هو الأكثر التزمًا بالاجتهاد فى إطار النص، وفى حين يرفض الموقف الأول التوجهات العلمانية.. يرى الموقف الثانى: أن بالإسلام علمانية، غير أنها علمانية رشيده. لا يرفض هذا الموقف كل ما هو غربى، ولكنه يرى أن فى الحضارة الغربية بعض المفاهيم والقضايا كتلك المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان اللذان يمكن الاسترشاد بهما للبحث عن نظائرها فى الإسلام، أو الاستفادة منها ونقلها شريطة أن لا تتعارض مع المرجعية الإسلامية. وفيما يتعلق بالقرآن الكريم والسنة الشريفة وفقه الأئمة الأربعة باعتبارهم عناصر المرجعية الإسلامية، يختلف المنتمون لهذا الموقف بشأنها؛ بعضهم يؤكد على العناصر الثلاثة باعتبارها عناصر جوهرية تشكل بناء المرجعية. إلى جانب ذلك هناك بعض أعضاء هذا الموقف الذى يقصر هذه المرجعية الإسلامية على القرآن الكريم والسنة الشريفة، وهناك البعض الثالث الذين يقصرون هذه المرجعية الإسلامية على القرآن الكريم والسنة الشريفة الصحيحة، وهناك مجموعة رابعة تكتفى بالتأكيد على أن القرآن الكريم يشكل أساس المرجعية وجوهرها، وهو فى ذلك يقترب كثيراً من عناصر الموقف العلمانى.

ج - **الموقف العلمانى.** يسعى هذا الموقف جاهداً إلى دفع المجتمع الإسلامى إلى طريق التحديث الغربى، ويرى هذا الموقف ضرورة أن نعمل على تجديد الإسلام حسبما يقولون « بلا ضفاف ». بالنسبة لهم كل شىء قابل للجدل بما فى ذلك النص ذاته، فالنص -بخاصة النص الشرعى- تاريخى بطبيعته، كان نتاج ثقافة، وقد أنتج بدوره ثقافة نعيش فى إطارها. يؤكد بعض أصحاب هذا الموقف على ضرورة التحرر من المرجعية الإسلامية، وخاصة أن الإسلام أصبح يعزنا عن العالم الذى نعيش فيه، أولاً: بسبب التطرف والإرهاب الذى تفجر استناداً إلى قضايا وشوهِ صورتنا أمام العالم، وثانياً: لعجزه عن التفاعل مع قضايا كثيرة معاصرة كقضايا المرأة والديموقراطية والأقليات، وثالثاً: لأن الإسلام كان دائماً مطية النظم السياسية الظالمة فى قهرها لشعوبها، وقد أدى الفقهاء التقليديون دوراً محورياً فى ترسيخ التسلط

والقهر، ونحن الآن فى عصر يؤكد على الديمقراطية ولا يحتمل ظلماً أو استعباداً. ومن ثم يرى المنتمون إلى هذا الموقف أن العلمانية هى أفضل الآليات لتحديث مجتمعاتنا، وهو ما يعنى دفع المجتمع الإسلامى لتبنى العلمانية الغربية التى تعنى فصل الدين عن الدولة وتراجع الدين إلى حدود الضمير الفردى، والتأكيد على العلم؛ لأنه هو الذى يتولى قيادة التفاعل الاجتماعى، ومن ثم فتجديد الخطاب الدينى عند هذا الفريق يعنى أن يستبدل الدين العلمانية، وأن يهبط النص الدينى المقدس من فوقيته أو عليائه لتعامل معه تحليلاً وبنفس أدوات تحليل النص الإنسانى. يضم هذا الفريق خليطاً من البشر منهم قدامى الماركسيين، الذين استبدلوا العلمانية بالماركسية فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى. أو بعد أن استنفدت النظرية الماركسية مقولاتها وعجزت عن مسايرة الواقع المتغير الذى تجاوزها. بعض أعضاء هذا الموقف تعلموا فى الغرب، وأعاد الغرب إنتاجهم أو صياغتهم فكرياً وأيديولوجياً، وعادوا ليدشروا بأفكاره وعلمانيته، ويرين أن التحديث الغربى هو الطريق الأمثل لتحديث مجتمعاتهم، دون أن يحاولوا تحديثها من داخل تراثهم. يضم هذا الموقف فريقاً من المثقفين الهواة أو مثقفى «الموضة»، فإذا كانت الموضة ماركسية كانوا هم أيضاً ماركسيين، وإذا حلت الليبرالية محلها كانوا هم المدافعين الغيورين عن الليبرالية، فإذا أصبحت الموضة فى هذه الأيام هى الهجوم على الإسلام، فليس هناك ما يمنع أن نسير فى الركب.. هم على استعداد للقيام بأى ممارسة كنوع من الانتهازية الثقافية.. يلخ هذا الفريق عن النص قدسيته، ويرى أن هذا النص بحد ذاته ليس سوى نص تاريخى، وأننا ينبغى أن نكيفه بحسب واقعنا، أو لندعه جانباً وليشق واقعنا طريقه منفصلاً عنه. يذهب أصحاب هذا الموقف أحياناً إلى التشكيك فى المرجعية ذاتها، بل ويسعون دائماً للعبث ببناء المرجعية كالمطالبة باستبعاد آيات الجهاد من القرآن الكريم؛ لأنها عزتتنا عن العالم، أو القول بتاريخية بعض نصوص القرآن الكريم، أو القول بإمكانية إعادة ترتيب سور القرآن الكريم بصورة تختلف عن الصورة التى هى عليها الآن، كذلك القول بأهمية القراءة الذاتية للنص القرآنى وتأويله بلا قيود أو ضفاف.

د - الموقف المسيحى: تم فصل هذا الموقف وتمييزه على سبيل التجريد فقط، ذلك أن واقع الأمر يشهد على توزيع مثقفى الجماعة المسيحية على المواقف الثلاثة السابقة. فمنهم المنتزمون بالمرجعية الدينية كرجال الدين، ومنهم الخارجون عليها كالعلمانيين الماركسيين، ومنهم الذين

وتقفوا في المنطقة الوسط الذين وازنوا بين مرجعيات الدين والمجتمع. قليل من أفراد هذه الجماعة تحدثوا عن تجديد الخطاب الإسلامي بالتحديد، في حين تحدث أغلبهم عن تجديد الخطاب الديني بشكل عام، إسلامي ومسيحي على السواء، مع ذكر أمثلة للجهود المتصلة بتجديد الخطاب الديني. على هذا النحو: نجد أن الموقف المسيحي كإسلامي يجمع بداخله كل ألوان الطيف الفكرية والأيديولوجية، وما يميز هذا الموقف أن له وجهة نظر في الخطاب الإسلامي والمسيحي على السواء.

هـ - **الموقف الخارجي والأجنبي:** بالإضافة إلى ذلك هناك الطرف الخارجي المتمثل في القوى الغربية التي فصلت الدين تاريخياً عن الدولة في مجتمعاتها، والتي رأت أن يسود ذات التجانس على الصعيد العالمي، وهو التجانس الذي أصبح بعداً أساسياً في السعي إلى عولة هذا العالم. في هذا الإطار تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي تسعى إلى فرض العولة دون منافس على الصعيد العالمي. وقد أكدت من خلال كتابات بعض مفكريها: أن الإسلام هو الحضارة المرشحة للصراع مع الحضارة الغربية الرأسمالية. وقد قدمت -أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م- طاقة دافعة للاتجاهات العدائية المضادة للإسلام، الأمر الذي أسس إصراراً لدى القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل الإسلام؛ بحيث يصبح مستحدثاً أو مستأنساً ومولياً للغرب الرأسمالي.

و - **موقف المسلمين في الغرب:** أدى الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر لبعض مجتمعات الشرق الإسلامي إلى قيام علاقة عضوية بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الإسلامية. وقد تشكلت هذه العلاقة بين الجانبين وطورت عدة قنوات تعمل على تعميق الارتباط بين المجتمع الإسلامي والقوة المستعمرة له حتى بعد رحيلها. وتعد الهجرة من المجتمعات الإسلامية إلى مجتمعات أوروبا الغربية أحد مظاهر هذه العلاقة، ولقد أدت هذه الهجرة إلى وجود جاليات إسلامية كبيرة في عديد من المجتمعات الغربية. وقد رأت المجتمعات الغربية التي بها الآن أقليات إسلامية كبيرة ضرورة إدماج هذه الأقليات، حتى لا تصبح مصدرًا للقلق والاضطراب؛ الأمر الذي أدى إلى تنحية هذه الجماعات لبعض القيم الدينية جانباً، حتى يمكنها المشاركة في نوعية الحياة اليومية السائدة بكل تفاصيلها، بما في ذلك الاشتراك في منظومة القيم العلمانية. ولقد نجحت جهود إدماج الجاليات الإسلامية في

بعض المجتمعات الغربية فى تنحية بعض القيم الإسلامية عن أن تنظم الحياة اليومية لهذه الجاليات، ولقد اقتضى ذلك فرض بعض التجديدات أو التعديلات فى منظومة القيم والمبادئ الإسلامية حتى لا تقف عائقاً أمام انتشار القيم الغربية، ونوعية الحياة الغربية فى دار الإسلام ذاتها، إستناداً إلى أن أعضاء هذه الجاليات على اتصال مستمر بمجتمعاتهم، ويمكنهم التأثير فيها. وعلى هذا النحو تكون قد قطعت على الجماعات الجهادية المقاومة « الطريق؛ لأن بيئتها لن تكون مواتية لها، وتكون فى نفس الوقت قد قلمت أظافر الإسلام على أرضه؛ لأنها تكون قد نجحت فى ترسيخ قواعد العولة المستندة إلى الأيدولوجيا الليبرالية بالأساس. وتكون بذلك قد ضمنت السيطرة الأيدولوجية، ومن ثم أكدت على عدم ظهور صراع أيدولوجى جديد. ومن الطبيعى أن تكون الجاليات المسلمة فى المجتمعات الغربية قد تبنت الموقف الذى يؤكد على وجهة نظر محددة فيما يتعلق بتجديد الخطاب الدينى، بحيث يكون متفهماً لواقعها واحتياجاتها، ويعبر فى ذات الوقت عن ثقافتها المستغربة.

٤- إطار تحليل الجدل حول تجديد الخطاب الدينى: لإنجاز دراسة الجدل حول تجديد الخطاب الدينى، كان من المنطقى أن يسعى فريق البحث إلى صياغة إطار مرجعى لجمع البيانات حول الجدل بشأن تجديد الخطاب الدينى. وقد كان أمام فريق البحث ثلاثة أساليب لبناء الإطار المرجعى، إثنان منهما أشار إليهما عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز. ويتحدد الأسلوب الأول لتأسيس الإطار النظرى لأى ظاهرة من الظواهر باشتقاق القضايا ذات العلاقة بوصفها وتحليلها وتفسيرها من أبنية نظرية قائمة فعلاً، بحيث تشكل هذه القضايا فى مجموعها نموذجاً نظرياً (Model) يوفر الإدراك والفهم العلمى للظاهرة، ويتم التحقق من مدى صدق هذه القضايا ذات العلاقة بالظاهرة أو الموضوع موضع الدراسة بطبيعة الحال إذا استطاعت أداء وظيفتها الخاصة بالوصف والتحليل والتفسير. ويتمثل الأسلوب الثانى فى تأسيس تصور نظرى يتشكل من بعض القضايا النظرية، القائمة فى التراث النظرى بغض النظر عن انتمائها لنظرية بعينها، مع ضرورة ترتيب هذه القضايا فى بنية منطقية، بحيث تشكل فى مجموعها إطاراً مرجعياً أو نموذجاً توجيهياً Paradigm لإدراك تفاعلات الظاهرة أو الموضوع موضع الدراسة. ويتمثل الأسلوب الثالث فى بناء الإطار المرجعى الملائم لعمليات الوصف والتحليل والتفسير، استناداً إلى عناصر البناء الواقعى للموضوع أو الظاهرة

موضع البحث والدراسة^(٣). ويمكن الوصول إلى القضايا المتعلقة بعناصر البناء الواقعي للظاهرة من خلال استكشاف الترتيب النظري المتعلق بعناصر هذه الواقعة أو الظاهرة.

الأسلوبان الأول والثاني يبدأان من أعلى؛ في حين يبدأ الأسلوب الثالث من أسفل، أى: من البناء الواقعي للظاهرة أو الموضوع.

وقد تبني فريق البحث الأسلوب الثالث لبناء الإطار المرجعي لجمع المعطيات المتعلقة بالجدل حول تجديد الخطاب الديني. وبناء هذا الإطار المرجعي تم تبني خطوتين.

الأولى: تمثلت في قراءة بعض جوانب التراث النظري لصياغة دليل لدراسة الظاهرة، شكل في ذات الوقت قاعدة لأن يتحول إلى إطار مرجعي لعمليات الوصف والتحليل والتفسير. **والثانية:** تحكيم هذا الإطار تحكيمياً علمياً للتأكد من كفاءته وفعاليتها في عملية توفير الفهم العلمي لموضوع الدراسة.

وقد ساعد الدليل في عملية توجيه جمع البيانات المتعلقة بالتراث النظري المتعلق بمختلف المواقف الفكرية.. هذا بالإضافة إلى أن مقابلة المفكرين الذين طوروا وجهة النظر، فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني، تمت استناداً إلى دليل المقابلة المشار إليه. ونحن إذا تأملنا بناء الدليل؛ فسوف نجد أنه تضمن مقدمة وثلاثة عشر عنصراً، سعى فريق البحث بالاستناد إليها لجمع البيانات المتعلقة بالجدل حول الخطاب الديني، حيث حاولنا استكشاف مختلف المواقف المختلفة والمهتمة بتجديد الخطاب الديني استناداً إلى العناصر التالية:

- ١- الجدل حول معنى تجديد الخطاب الديني.
- ٢- الجدل حول ظرف تجديد الخطاب الديني.
- ٣- اتجاهات الجدل حول شرط تجديد الخطاب الديني.
- ٤- اتجاهات الجدل حول القضايا التي يجب أن يهتم بها تجديد الخطاب الديني.
- ٥- اتجاهات الجدل حول أولوية مجالات تجديد الخطاب الديني.
- ٦- اتجاهات الجدل حول آليات تجديد الخطاب الديني.
- ٧- اتجاهات الجدل حول منهج تجديد الخطاب الديني.

- ٨- اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى وتجديد خطابات المجتمع.
- ٩- اتجاهات الجدل حول أهداف تجديد الخطاب الدينى.
- ١٠- اتجاهات الجدل حول مرجعية تجديد الخطاب الدينى.
- ١١- اتجاهات الجدل حول الفاعل المسئول عن عملية تجديد الخطاب الدينى.
- ١٢- اتجاهات الجدل حول حدود تجديد الخطاب الدينى.

وقد شكلت عناصر الدليل طبيعة التساؤلات التى من المفترض أن يطرحها فريق البحث فيما يتعلق برصد اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى. وهى التساؤلات التى حاولنا الإجابة عنها فى الأقسام التالية لتقرير البحث.

ثانيًا: الجدل حول معنى تجديد الخطاب الدينى

لا شك أن المسألة المتعلقة بمعنى الخطاب الدينى، أو الخاصة بتجديد الخطاب الدينى، كانت من المسائل الرئيسية التى اختلفت حولها الأطراف المهتمة بتجديد الخطاب الدينى. فى نطاق هذه المسألة نوقشت مسائل فرعية عديدة دار حولها جدل اتجه إلى الاتفاق حيناً وإلى الاختلاف أحياناً، ومن هذه المسائل ما يلى:

١- تاريخية التجديد فى الترتب الإسلامى: تدور المسألة الأولى حول مدى قبول الترتب الدينى الإسلامى لجهود التجديد، والإجابة عن ذلك تؤكّد: أن ظهور الإسلام كان يمثل فى حد ذاته تجديدًا للثقافة العربية؛ لأنه قدم معانى جديدة لم تكن قائمة من قبل، بل وتقدم تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا لم تشهده البيئة العربية السابقة على ظهوره. ونحن إذا تأملنا مسيرة الترتب الإسلامى بعد ذلك؛ فإننا سوف نجد أن وتيرة التجديد كانت قائمة دائماً، تأكيداً لذلك؛ إيقاف الخليفة الرشيد عمر بن الخطاب لحد السرقة فى ظرف وأجهت فيها الجزيرة العربية المجاعة والفقر. وكذلك حينما أبقى الخليفة عثمان (رضي الله عنه) على مصحف واحد وحرق ما عداه، ولقد شكل ذلك جرأة وتجديدًا وخطوة إلى الأمام حفظت على الأمة وحدة تراثها، وجعلت نصوصه إطاراً للاتفاق وليست مصدرًا للفرقة. وهو ما يعنى أننا إذا تأملنا مسيرة الثقافة العربية والإسلامية لوجدنا أن تجديد الفكر الدينى كان صيغة ملازمة لهذه المسيرة. فى هذا الإطار يمكن النظر إلى

ظهور المذاهب الأربعة فى تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، باعتبارها محاولات مستمرة لتجديد أو إعادة قراءة النص وفق الطريف المتغيرة.

ارتباطاً بذلك يذكر « أمين الخولى » فى كتابه « المجددون فى الإسلام » أن القدماء كانوا يقصدون بالتجديد إحياء السنة الشريفة، وإماتة البدعة، وإحياء ما اندثر، وتتبع تفعيل هؤلاء لأحوال التجديد، وهل هى مَنازع واتجاهات عملية اجتماعية؟ أم أنها نظرية تبليغية؟! فيراهم ينزعون حيناً منزعاً عملياً وحيناً آخر منزعاً نظرياً. ومع هذا وذاك: نلاحظ إيثارهم للمنزع العملى فى التجديد الذى تؤيده أشياء منها.. أنهم يعدون الخلفاء الراشدين مجددين، وأن مجال تجديدهم فى إصلاح الأمة هو فى حفظ دينها وبت العدل والإنصاف الذى به تحقق الدماء ويتم التمكن من إقامة قوانين الشرع، ولذلك بدأ القدماء يعدون فى كل مائة عام حكماً مع العلماء. فى المائة عام الأولى ظهر خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز بالطبع إلى جانب الخلفاء الراشدين الأربعة، وقالوا - أى العلماء - يكفى هذه الأمة وجودهم، وخاصة أنهم جاهدوا لإقامة دعائم الإسلام. وعدوا فى المائة الثانية الخليفة المأمون مع الإمام الشافعى ومعرى الكرخى. وفى الثالثة المقتدر بالله مع الإمام أحمد بن حنبل والكندى والرازى الفيلسوف. وفى المائة الرابعة القادر بالله مع أبو الحسن الأشعري والفارابى. وفى الخامسة المستظهر بالله مع حجة الإسلام الإمام الغزلى والشيوخ الرئيس ابن سينا والإمام ابن حزم الأندلس. وفى المائة السادسة الفيلسوف ابن رشد والشريف الإدريسى وأبو الفرج الجوزى. وفى المائة السابعة تقى الدين بن تيمية وابن دقيق العيد. وفى المائة الثامنة ولى الدين بن خلدون وابن قيم الجوزية وأبو إسحاق الشاطبى. وفى المائة التاسعة القاضى الأنصارى وابن الوزير اليمنى. وفى المائة العاشرة سليمان القانونى. وفى المائة الحادية عشرة إبراهيم الكورانى والمقبلى اليمنى. وفى المائة الثانية عشرة ولى الدين الدهلرى. وفى المائة الثالثة عشرة الشوكانى والأفغانى وأحمد خان. وفى المائة الرابعة عشرة الإمام محمد عبده ومصطفى المراغى ومالك بن نبي ومحمود شلتوت ومحمد أبوزهرة. وفى المائة الخامسة عشرة الإمام يوسف القرضاوى والمستشار طارق البشرى والدكتور محمد عمارة والأستاذ أحمد كمال أبو المجد والأستاذ فهمى هويدى، ولكل واحد من هؤلاء على مدى الخمسة عشر قرناً الماضية أعماله الإصلاحية العظيمة فى خدمة الإسلام، وهو ما يعنى: أن التجديد فى معناه الأساسى يشير إلى حركة فكرية دائمة

متصلة، ما اتصلت الحياة وما قام فيها من يحمى الحياة من الانحراف، ويجهر بالحق ويصون المجتمع من الانتكاس وشيوع المفاسد^(٤). ويؤكد ذلك الإشارة إلى أن الاجتهاد وإن كان قد توقف فى بلاط السلطة السياسية أحياناً، إلا أن الفكر الإسلامى قد عرف شيئاً من حيوية الاختلاف والاجتهاد^(٥).

بيد أننا إذا تأملنا حالة التجديد فى الخطاب الدينى فى الفترة الأخيرة، فإننا نلاحظ أنه مع التجديدات القوية التى قدمها علماء شرفاء، إلا أن وتيرة التجديد فى المرحلة الأخيرة، قد ضعفت أو بدأت تنحرف عن مسارها السليم، وذلك يرجع إلى ثلاثة اعتبارات:

يتمثل الاعتبار الأول: فى التحالف الذى قد وقع بين السلطة السياسية وأصحاب النزعة الدينية المحافظة. ذلك أن فترات التوقف عن التجديد أو المحافظة ترجع بالأساس إلى تحالف أصحاب النزعة الدينية المحافظة مع السلطة السياسية المتسلطة ذات الطبيعة الأبوية، بحيث يعمل هذا التحالف عادة فى اتجاه قمع واستبعاد المجددين، ورفض أية محاولة إصلاحية تقوم بها المؤسسات الدينية، أو يؤديها النظام التعليمى لإنتاج خطابات دينية جديدة. على هذا النحو يشكل التحالف السياسى -المعلن بين السلطات السياسية والدينية- أحد العوامل البنائية التى تقف ضد إصلاح الخطابات والإنتاج الفقهى التجديدى الإصلاحى. وتكمن خطورة هذا التحالف فى اتجاه المؤسسة الدينية والسلطة السياسية إلى التأكيد على الخطاب الدينى الرسمى الملائم لمصالح ومراكز القوى المسيطرة على مقاليد السلطة والثروة فى أغلب المجتمعات العربية. وهو ما يعنى سيطرة السلطات السياسية العربية على الدين وتوظيفه والتلاعب به لأهداف سياسية ورمزية -سواء فى تأكيد الشرعية السياسية أم فى التبرير والتعبئة السياسية والاجتماعية وفى السياسة الخارجية- الأمر الذى أدى إلى نتائج منذرة بالخطر على حياتنا الدينية والروحية والسياسية^(٦).

ويتمثل الاعتبار الثانى: فى حالة التردى القومى -أو ما يمكن أن يسمى بالانهيار البنائى للمجتمع- حيث تواجه المجتمعات فى بعض فترات التاريخ حالة يتساقط فى إطارها المشروع الشامل للأمة أياً كانت طبيعته، قومياً كان أم إسلامياً، حيث تضعف الثقافة وتترجع معدلات التحديث، وتصبح المشكلات والهموم اليومية هى الآليات التى تصرف البشر عن الأهداف والجهود العامة.. فى هذه المرحلة يتشردم البشر إلى فئات اجتماعية لا يجمعها شمل

واحد، فالعقد الموحد لهم والمؤكد لتمامهم قد انفرط. ومن ثم تتجه الجماعات اتجاهات متناقضة، أليست هي الحال التي نعيشها الآن حيث يختلف البشر فيما لا يجب الاختلاف فيه؟! مثال على ذلك أن القول بتجديد الخطاب يتأرجح الآن بين من يؤكد على النص في حرفيته، ومن يؤكد على روجه وتأويله، وبين من يؤكد على تاريخية النص، ومن يرسخ أزيته، وبين من يؤكد: على أن التجديد مباح بما لا يمس النص أو المرجعية، ومن يخلع عن النص قدسيته ويؤكد على أن تجديد الخطاب أو الفكر الديني ينبغي أن يكون بلا ضفاف ما دام ذلك يحقق مصالح الجماعة ويشبع احتياجاتها.

ويتصل الاعتبار الثالث: بالتأثير الذي تمارسه قوى العولمة على عملية تجديد الخطاب الديني -أو بالأصح- إصلاح الفكر الديني، حيث يتم هذا التجديد في ظل ظرف قهر غير مواتية تصل إلى حد طلاقات المدافع. وهو ما يعنى أن المطالبة بتجديد الخطاب الديني يتم التأكيد عليها في إطار ضغط أو قهر عالمي يسعى إلى إضعاف النظم السياسية، باعتبار أن سياستها التحديثية وفسادها هو المؤسس للإرهاب الديني، ومن ثم: فهي نظم مولدة للإرهاب، وأن بالإسلام دوافع جهادية واضحة تدفع إلى المقاومة والرفض في عالم اختار السلام صيغة يتعايش في إطارها. ومن ثم؛ فإن دفع الإصلاح الديني في اتجاه محدد، يصبح الحجر الذي بإمكانه أن يسقط أكثر من عصفور في وقت واحد. فهو يصبح من ناحية: مؤشراً على خضوع الأنظمة لرغبات القوى العالمية، ويصبح من ناحية ثانية: مدخلاً لتبديد الهوية وإسقاط الثقة بالذات، بحيث يدفع كل ذلك إلى تسليم مفاتيح ثروة النفط الكامنة في باطن أرض العرب والإسلام.

ومع أن هذه الاعتبارات الثلاثة قد أثرت على عملية التجديد المعاصرة؛ إلا أن تأمل عملية التجديد على مدى التاريخ الإسلامي يكشف أنها قد تمكنت من بلورة أربعة خطابات دينية تشير إلى حيوية النسق الديني الذي نتجت عنه دينامية علاقته بالواقع.

الخطاب الأول: هو خطاب الوسطية الإسلامية الذي تمثله في علم أصول الدين وعلم الكلام «الأشعرية» و«الماتريدية»، وفي الفكر الحديث والمعاصر مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي، وفي مؤسسات العلم الإسلامي، الأزهر الشريف، والجامعات الإسلامية التي احتضنت وتحتضن كل تراث الأمة دون تعصب لمذهب أو فرقة، والتي تستلهم من التراث -كل

تراث السلف والخلف جميعاً- ما هو صالح للإجابة عن علامات استفهام الواقع المعيش. وهذا الخطاب الوسطى، يتميز فى « نظريته للمعرفة » باعتماد كل من الوحي (كتاب الله المسطور)، والكون وعالم الشهادة سنن الله فى الأنفس والآفاق (كتاب الله المنظور)، حيث اعتماد هذين المصدرين والكتابين مصدرًا للعلم والمعرفة، والقراءة لهما وفيهما معاً، واعتماد فى « سبيل الحصول على المعرفة » وآلياتها وطرائقها على كل من « العقل » و« النقل » و« التجربة » و« الوجدان » لتصبح الثقافة الإسلامية، والخطاب الإسلامى مزجاً من ثمرات هذه المصادر والآليات والبراهين جميعاً^(٧). هذه هى معالم خطاب الوسطية الإسلامية، الجامعة والمتجددة لخطاب الهدايات الأربع التى تتشكل من العقل والنقل والتجربة والوجدان - كما كان يسميها الإمام محمد عبده- وهذا الخطاب الوسطى هو أوسع الخطابات ذيوغاً وانتشاراً فى عالم الإسلام.

الخطاب الثانى: هو الخطاب الصوفى الذى يمثل ثانى ألوان الخطابات الدينية الإسلامية، والذى يقوم على خطرات الوجدان، وعلى القلوب والإلهامات والفيوضات التى تثمرها المجاهدات الرحيمة، وهو خطاب له أهله العارفون بمقاماته وأحواله الذين يمثلون ما يمثله الملح للطعام، ضرورة لا غناء عنها، لكنها لا تكفى وحدها، وهناك فى داخل هذا الخطاب الصوفى، ألوان من التنوع والتعدد حسب درجات المقامات والأحوال.. ووفق درجات الالتزام بأحكام الشريعة ومنطقها. وهو بالطبع مغاير لما فى كثير من « الطرق » الصوفية من بدع وخرافات لا علاقة لها أصلاً بأى أصل من أصول الإسلام، ولا قبول لها بأى معيار من معايير عقلانية الإسلام^(٨).

ويشكل الخطاب النصوى ثالث هذه الخطابات الدينية فى الفكر الإسلامى المعاصر، وهو الخطاب الذى ينفر أصحابه من النظر العقلى، فيقفون فقط عند حرفية ظواهر النصوص دون إعمال للعقل فى مقاصد هذه النصوص.. وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالى (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م) قد قال عن إمام هذا اللون من الفقه والفكر والخطاب وهو الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٣١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م): « إنه لم يكن معنأً فى النظر العقلى » فإن الإمام أحمد يؤكد على « واحدية » النص - تقريباً - وليس فقط « أولويته » فى فقه الدين والاستدلال على الأحكام. فمنهجه فى هذا الميدان هو الوقوف عند النص وحججه والنص

بالمعنى العام؛ أى العبارة، وليس بمعنى ما هو قطعى الدلالة والثبوت، الذى لا يحتمل إلا معنى واحداً كما هو معناه عند الأصوليين. هذا هو اللون الثالث من ألوان الخطابات الدينية الإسلامية -التاريخى- منه، والحديث، والمعاصر - وحجم هذا الخطاب وحجم جمهوره محدود؛ إذا ما قيسا بحجم وجمهور الوسطية الإسلامية. غير أن «المال النفطى» و«الإعلام الغربى» قد قدما الدعم لهذا الخطاب النصوى الحرفى، لكى يؤسسا وهما بأنه الظاهرة الأكبر والأوسع انتشاراً فى عالم الإسلام، وذلك لحجب الأنظار عن الخطاب الوسطى المعتدل، ولتشويه الصورة العامة للخطاب الدينى الإسلامى^(٩).

ويتمثل الخطاب الدينى الإسلامى الرابع: فى واقعنا المعاصر، فى خطاب الرفض والغضب والعنف والاحتجاج. وهو خطاب يمثل فصيلاً من فصائل فقه وفكر نصوصية الجمود والتقليد، الذى استنفر، يؤس الواقع الذى يعيشه المسلمون تحت هيمنة الغرب واستبداد النظم والحكومات -المصنوعة غربياً.. أو المحرّسة غربياً- حيث رفض هذا الفصيل طريق «الإصلاح» واختار طريق «العنف»، وأدار ظهره لسنة «التدرج» فى الإصلاح، وتعجل القفز على «السلطة والدولة» -بالانقلاب- بدلاً من مشاق طريق التربية والتوعية وتهيئة المجتمعات الإسلامية، بإعادة صياغة إنسانها صياغة إسلامية تستكمل إسلامه سجايا وشمائل.. وهو الطريق الشاق والطويل والمضمون للتغيير؛ الذى مثل ويمثل منهج الإسلام فى أى تغيير. وقد «لعب» الإعلام الغربى - وتبعه فى ذلك إعلامنا المحلى - مع فصيل العنف هذا ذات «العبة» التى لعبها مع فصيل الجمود والتقليد، فسلط عليه كل الأضواء كى يصل إلى المقصد الخبيث الذى أراد الوصول إليه، وهو قصد تصوير الإسلام وقرآنه الكريم ورسوله (ﷺ)، على أنه دين العنف والسيف، وذبح كل المخالفين وجميع الآخرين^(١٠).

خلاصة الأمر: أن الخطاب الدينى الإسلامى لم يكن قط خطاباً ساكناً ولا سكونياً، بل كان دائماً خطاباً دينامياً متحرّكاً، محكوماً من ناحية بطبيعة إدراك الفقيه أو المفكر الإسلامى وتكوينه الحياتى والفكرى، كما أنه محكوم من ناحية ثانية بأحداث السياق الاجتماعى المتغيرة، هذه الأحداث تكون فى بعض الأحيان من القوة بحيث توقف نصاً دينياً، أو تقدم قراءة جديدة له. كما أن هذا السياق والتفاعلات والأحداث الكائنة فيه تبرز فاعليتها أحياناً لتشكل طبيعة التفسيرات الفقهية ذاتها. أليست السياقات الاجتماعىة مسئولة فى

جانبا منها عن اختلاف مذاهب الفقه الأربعة؟! أو لم تكن مسئؤلة كذلك عن اختلاف فقه الشافعى فى العراق عن فقهه فى مصر؟! إلى جانب ذلك: تتأثر هذه الدينامية من ناحية ثالثة بطبيعة الأنظمة السياسية السائدة واختيارها للصفوة الدينية التى تتحالف معها؛ التابعة، أو المحافظة أو المستقلة القادرة على التجديد. وأخيراً فقد أصبح الخطاب الدينى يتأثر الآن بما يحدث على الصعيد العالمى؛ حيث متغيرات التأثير عديدة، ابتداء من تأثير قوى العولمة المعادية والعاتية، التى تفرض أن يكون الإصلاح الدينى فى اتجاه محدد، وحتى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات؛ التى أصبح لها تأثيرها فى فاعلية الخطابات المتنوعة، ومن بينها الخطاب الدينى. فهل يمكن أن تخلع هذه الظروف السكون على نسق دينى يمتلك دينامية وقدرة التجديد الذاتى التى تتضح تجلياتها فى ظهور مجددين، تصديقا لقول الرسول الكريم (ﷺ) « يظهر على رأس هذه الأمة كل مائة عام... » على نحو ما أشرت، إضافة إلى ظهور أربعة مذاهب كبرى، وأربعة خطابات دينية معاصرة، ونور تاريخى مناضل وفاعل استطاع من خلاله الحفاظ على بقاء الأمة والحفاظ على هويتها؟!

٢- الجدل حول معنى تجديد الخطاب الدينى: يعد الجدل حول معنى الخطاب الدينى، أو تجديده، هو المسألة الجدلية الثانية. وفى هذا الإطار طرحت تساؤلات عديدة: هل الخطاب هو اللغة التى تحمل مضموناً معرفياً معيناً موجهاً من طرف إلى طرف آخر؟! أم أن الخطاب ليس لغة فقط ولكنه بنية تفكير تعبر عنها اللغة؟! أو هو بنية تفكير بالإضافة إلى الممارسات الواقعية التى تستظل بهذه البنية الفكرية؟! على هذا النحو نجد أنفسنا فى مواجهة إدراك جزئى فى مقابل إدراك كلى لمعنى الخطاب.. بداية نسجل هذه الحيرة بشأن معنى الخطاب من خلال تأكيد البعض على أن « مصطلح الخطاب الدينى » مصطلح مهم لتوقف معناه الدقيق على مقصود واضعه. ذلك أن نفرا من الناس حسبوه يتناول أصول « مصادر » الشريعة الإسلامية، فى حين حسبه آخرون أنه يتناول مسائل الدعوة للدين الحق، ورآه فريق ثالث يعبر عن ناتية الأحكام الشرعية، لذلك تنوعت النظرة وتعددت الأفكار وتباينت ردود الأفعال بين قابل ورافض^(١). وفى محاولة أخرى لتحديد معنى الخطاب، يرى البعض: « أن المعنى المقصود من الكلمة: هو مجرد الخطابة التى تتلقاها من على منابر المساجد والكنائس فى صورة خطبة أو عظة أو درس، بالتعبير الشائع فى هذه الأيام. فى حين يرى البعض الآخر: أن

المقصود بالخطاب هو مجمل ما يصلنا من أفكار أو تصورات تتعلق بكل أشكال التعبير اللغوى، مسموعاً أو مكتوباً، وبكل وسائل التوصيل التقليدية أو المستحدثة، تلك التى نتلقاها جماعة أو فرادى، ويرتبط ذلك بمفهوم الخطاب الذى يطرح فى الإنجليزية بلفظ Discours الذى انتشر بين المثقفين فى السنوات الأخيرة؛ بسبب انتشار الدراسات اللغوية الثقافية المعاصرة، والذى تطور معناه ليعنى الجوانب الفكرية والممارسات الواقعية على السواء. ارتباطاً بذلك نرى: « أن الخطاب الدينى المقصود يتشكل من اجتهاداتنا البشرية؛ أى اجتهادات رجال العلم من المثقفين فى الدين، مسلمين أو مسيحيين، تلك التى تصلنا منهم شفاهة - أو مسجلة أو مكتوبة أو مطبوعة - فنلقاها بالسمع أو بالقراءة، ونتصور أن هذا الخطاب مطالب أكثر من أى وقت مضى بأن يبصرنا بأنه من حسن الإيمان أو من أهم أركان الإيمان الصحيح أن نسعى بوعى لأن نعلم الأرض»^(١٢). فى هذا الإطار يحتوى الخطاب عادة على مستويين، المستوى الأول: يتشكل من البنى الفكرية التى تستند إلى المعانى التى على البشر أن يستوعبوها، فى حين يضم المستوى الثانى: فاعلية هذه الأفكار أو المعانى فى توجيه سلوكيات البشر للتعامل مع مشكلات واقعهم الاجتماعى.

وفى محاولة التعرف على مواقف مختلف الأطراف من معنى الخطاب الدينى، سوف نجد أن الموقف الأول يتشكل من علماء المؤسسة الدينية الأكاديمية، الذين يحاولون تحديد معنى الخطاب الدينى بأن له شقين: أحدهما يمس ثوابت العقيدة وهو أمر إلهى لا كلام لنا فيه، أما الشق الآخر لمعنى الخطاب فيقصد به أسلوب الدعوة وتقنيات الخطاب ووسائله وكوادره، وهو الشق الذى يحتاج إلى تطوير جذرى^(١٣). فى حين يحدد باحث آخر فى نطاق هذا الموقف تجديد الخطاب الدينى بأنه يعنى « أن يكون الخطاب المراد تكليف البشرية به مفهوماً لهم ومقبولاً لمشاعرهم وأحاسيسهم، يراعى مقاله مقتضى الحال - كما يذهب علماء البلاغة - وهذا يتطلب أن يخاطب مجموعة من الناس بما يفهمون»^(١٤). ويحدد أصحاب هذا الموقف موقفهم بصورة واضحة حينما يتساءل أحدهم « هل الخطاب الدينى المراد تجديده هو مجرد الدعوة إلى الإسلام بوسائل الإقناع التى تتنوع وتتغير تبعاً للتطور المذهل فى علوم الاتصال الحديثة؟! أم هو مجرد تطوير لطرائق عرض الإسلام لى يلائم المخاطبين؟! إن كان الأمر كذلك فلا جدال فى الحاجة المتجددة إلى هذا التطوير، وهو تطوير لا يخرج على أية حال عن أنماط ثلاثة حددها القرآن

الكريم، وهى الحكمة التى تقوم على منطلق العقل الخالص، والموعظة الحسنة التى تقوم على العواطف والمشاعر والوجدانيات، والجدال بالتى هى أحسن الذى يتأسس على الحوار الجاد.. أم أن تجديد الخطاب يعنى إعادة النظر فى مضامين هذا الخطاب ولينيات تكوينه، تارة بالتصل من النص الدينى الموثق كتاباً وسنة، وتارة بإبطال « مطلقة » هذا النص تحت ستار مزعوم، هو تاريخية النص حيناً ونسبيته حيناً آخر، وتارة ثالثة بفرض تصور مسبق على مضامين هذا النص بزعم أنه يشكل عبئاً على حركة الواقع وصيرورته؟ ويتساءل هذا الموقف: هل التجديد دعوة خفية لتدوين المضمون الإسلامى، لكى ينتهى إلى تصور هلامى لأمشاج شتى من التصورات الغربية عن الإسلام؟ لقد هدف الإسلام إلى تكوين أمة ذات تصورات اعتقادية حاسمة، وتوجهات أخلاقية وتشريعية محددة السمات تعترف بالتعددية، ولكنها لا تلغى الاختلافات بين المتعددين، تعترف بالأعيار، ولكنها تحتفظ بما بينها وبينهم من فوارق، وفى كل هذا تكمن مناعة الإسلام وحصانته.. وذاقته. أما أن يكون الخطاب الدينى وسيلة إلى أن يكون الإسلام تيهام مفتوحاً أو فضاء مشاعاً باهت الملامح مستباح الحدود متنازلاً عن ثوابته لإرضاء الكل، واستجلاب ثناء الكل. فذلك يعد مصدرًا آخر للخطورة فى الخطاب الدينى المراد، وباعتناً آخر إلى الريبة فى دعوى تجديده أو تحديثه^(١٥).

ويقف إلى جانب ذلك موقف دينى أكثر انفتاحاً، وإن كان أكثر حرصاً على المرجعية الإسلامية. يحدد هذا الموقف التجديد باعتبار أن له مفهومه الخاص فى الإسلام وهو الحفاظ على الثوابت، والتجديد فى المتغيرات، بمعنى: أن ثوابت وعقائد الإسلام أمور ثابتة، غير أن فهم الإنسان لهذه الثوابت ودفعها لمواكبة الأمور المتغيرة والمستجدات المتطورة، يحتاج إلى أن نصلح هذه الثوابت ونفقه الواقع المتغير بالاستناد إليها، فالدين لا يتغير؛ لكن الواقع هو الذى يتغير. فحينما يخاطب الإنسان -فئة متميزة ومثقفة- يحتاج إلى خطاب له لون معين، فى حين أن مخاطبة العامة تستلزم طريقة مختلفة؛ فعند مخاطبة المؤمنين لا بد أن يكون للخطاب شكل إيمانى، وعند مخاطبة غير المؤمنين لا بد أن يكون بالخطاب وسائل لإقناعهم طبقاً لمعتقداتهم. فالتطور والتجديد فى الخطاب الدينى هو سنة الله القائمة، غير أن التجديد لا ينبغى أن يقطع الخطاب عن جذوره... فى هذا الإطار نجد أن هناك خلطاً بين التجديد الإسلامى والحدائث بمعناها الغربى. فهم -أى الغرب- يريدون منا إسلام الحدائث بمعناه

الغربي الذي يعنى: القطيعة المعرفية مع الموروث الثقافى والموروث الدينى^(١٦). ويتسق مع ذلك التأكيد على الوسطية باعتبارها الأسلوب المصطفى فى عملية التجديد « لأنها تجمع بين اتباع النصوص ورعاية المقاصد الشرعية ومصالح البشر بشرط ألا يتعارض مع نص صحيح الثبوت أو قاعدة شرعية، ويذهب إلى أن الاجتهاد لاستنباط الأحكام من النصوص من أجل الفضائل عملية بشرية عقلية، والرسول (ﷺ) هو إمام المجتهدين، حيث كان يعمل عقله وفكره، ومن هنا فلا عجب أن يقع منه الخطأ مثل سائر البشر فى أمور الدنيا، وإلا لما كان هناك فرق بين الاجتهاد البشرى والوحى الإلهى، بالإضافة إلى ذلك يشير هذا الموقف إلى أن الصحابة والخلفاء الراشدين قاموا بأعمال عديدة وجديدة رأوا فيها خيراً وإن لم يفعلها الرسول (ﷺ)»^(١٧).

يرى هذا الموقف أيضاً أن هناك فرقاً بين تجديد « الفكر الدينى » وتجديد « الخطاب الدينى »، حيث يهتم تجديد الفكر بتحريك النص الثابت على الواقع المتغير لاستخراج الأحكام المتعلقة بهذا الواقع من خلال مرجعية ثابتة وموجودة من قبل؛ لأن الفكر يتميز بالعمومية والإطلاق؛ فى حين أن الواقع نسبي. ولذلك فالمجدد يأخذ من المرجعية ذات الأسس العامة والمجرنة والمطلقة ما يتعامل به مع الواقع النسبى المعيش. وذلك يعنى: أن التجديد كمفهوم يتضمن دائماً معنى عودة الشئ إلى أصله وفعالته الأصلية؛ -أى العودة إلى حالة الشئ عندما كان جديداً-، وحالة الفعالية التى كان عليها عندما كان جديداً. ولذلك نجد أن التجديد لا يكون بعيداً عن معنى السلفية إلى حد ما، ففى التجديد بعض رحيق السلفية؛ لأنه -أى التجديد- يكون عودة إلى الأصول، وعلى هذا النحو فالتجديد ليس متناقضاً مع النسق السلفى؛ لأن السلفية تعنى العودة إلى الأصول، والتجديد يعنى العودة إلى فعالية هذه الأصول لتطبيقها على الواقع الموجود، ولذلك فالتجديد ليس خروجاً عليها^(١٨). إلا أننا قد نعنى بتجديد الخطاب الدينى معنى آخر يتمثل فى تنوع الخطاب وفقاً لمن يوجه إليه هذا الخطاب، بحيث يتمكن من التأثير فيهم من خلال مرجعية فكرية ثابتة، فمثلاً: عند مخاطبة الفقراء نعمل على إثارة أشياء فيهم، وعند مخاطبة الأغنياء نعمل على إثارة أشياء أخرى، فأحضُّ الفقير على العمل، وأحضُّ الغنى على العطاء. ذلك يعنى أنه فى حالة توجيه الخطاب إلى جماعة: فإنى أؤكد على ما ينقصهم، وأؤكد على ما يوجد فيهم من خلل ما. فعند مخاطبة جماعة من المحافظين أركز على رؤية الواقع المتغير، وعند مخاطبة جماعة من المجددين الطلقاء أركز على الثوابت. وهكذا يكون

تنوع الخطاب لتحقيق التوازن المطلوب. ذلك يعنى أن هناك فرقاً بين تجديد الخطاب الدينى وتجديد الفكر الدينى، فالفكر: هو علاقة بين نص ثابت وواقع متغير، فى حين يتعلق الخطاب بالمخاطب وما فيه من حالات وأحوال وما أريد به هذا الخطاب أن يعدل من حالته القائمة»^(١٩).

وقد يأخذ التجديد أحياناً طابع التشديد على ما يذهب أصحاب هذا الموقف، فالتجديد لا يعنى الاسترخاء أو التقليل من أداء الفروض. فمثلاً فى فرض الدين: توجد الرخص وتوجد العزائم، والعزائم هى الفعل الواجب عليك أن تفعله، أما الرخصة فتشير إلى إمكانية التخفيف من الحكم. فمثلاً تعنى العزيمة الصيام فى رمضان؛ أما الرخصة فهى الإفطار عند السفر فى رمضان. وهناك من يتصور أن التجديد هو فى زيادة الرخص وتقليل العزائم، وهذا غير صحيح. ومثال على التشديد والتيسير فى التجديد، نجد أن الاستعمار الفرنسى فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كان يحاول فرض «الفرنسة» على الجزائر وتونس، بتحويل بعض السكان إلى الجنسية الفرنسية لنشر الفرنسية. فى هذه الفترة أصدر بعض الفقهاء الفتاوى بأنه لا يجوز شرعاً التجنس بالجنسية الأجنبية، وبعضهم أصدر فتاوى تذهب إلى أنه لا يجوز شرعاً لبس القبعة؛ لأنها تقليد للأجانب. ذلك يعنى أن التجديد وقتها اتخذ هيئة التشديد للحفاظ على قوة التماسك الداخلية فى مواجهة غزوة عسكرية سياسية ثقافية. فالتجديد هو تحريك النص على الواقع المتغير، فإذا تطلب هذا الواقع المتغير تشديداً يكون التجديد بالتشديد. على خلاف ذلك نجد أن تجنس المسلمين بالجنسية الأجنبية فى أوروبا الآن لا بأس به؛ لأنها توفر للمسلم ضمانات المواطنة على أرض غريبة، وعلى هذا النحو أصبحت للجنسية وظيفة. فالتجنس فى الحالة الأولى تضيق للهوية؛ أما فى الحالة الثانية فهو نشر للهوية»^(٢٠).

وبالرغم من وسطية هذا الموقف الدينى، ومع أنه يوافق على تجديد الخطاب الدينى، إلا أنه يقف فى مواجهة استخدام هذا العنوان للعبث بالدين. حيث يشخص أحد المفكرين الإسلاميين ذلك بقوله «إن اتساع مصطلح الخطاب الدينى وشموله لعناوين عدة لدرجة تكاد تشمل كل ما هو منسوب إلى الإسلام، إبتداءً من القرآن الكريم والسنة الشريفة وحتى اجتهادات الفقهاء، وانتهاءً بكلام الدعاة والخطباء، من شأنه أن يفتح الباب واسعاً لمحاولات العبث والتجريح التى طالت الدين نفسه، حتى وجدنا من اهتبل الفرصة ودعا إلى إسقاط

القدسية عن النص، واستبعاده من كل ما له صلة بالواقع. صحيح أن حسنى النية الذين أطلقوا في البداية نداء تجديد الخطاب الدينى كان مقصدهم تجديد الخطاب الدعوى بالدرجة الأولى، وهو مقصد نبيل لا يكاد يختلف عليه أحد؛ إلا أن هناك أطرافاً ذات مصلحة وليست فوق الشبهة انتهزت فرصة اتساع المصطلح فاخترت الصفوف واعتلت المنصة فى أكثر من مناسبة، ومارست ذلك العبث الذى استهدف تهميش مرجعية الدين وتقليص دوره فى الواقع^(٢١). فى هذا الإطار من الضرورى التحذير من اعتبارين عند مناقشة معنى تجديد الخطاب الدينى: الأول من الذى يتحدث عن ضرورة تجديد الخطاب الدينى؛ فمثلاً حينما يتحدث بعض السياسيين أو المثقفين النشطين فى مسألة حقوق الإنسان عن تجديد الخطاب الدينى، فإنهم يستخدمون ذلك عباءة للعبث بالدين ذاته. فتناول المصطلح بغير ضبط قد يؤدى إلى آثار سلبية، ومن ثم فمن المهم معرفة من يتحدث عن تجديد الخطاب الدينى، فمثلاً حينما يتحدث مفتى الديار المصرية عن تجديد الخطاب الدينى، فإن ذلك يفهم بمعنى ما، وحينما يتحدث عن ذلك بعض المشاركين فى « إعلان باريس » فإن ذلك يفهم بشكل آخر. والثانى أنه حينما يعنى أحدهم بتجديد الخطاب الدينى تجديد لغته فإنى أقبل ذلك، أما حينما يحاول العبث ببعض آيات القرآن الكريم أو أحاديث الرسول (ﷺ) فذلك أمر مرفوض^(٢٢).

ويعبر أحد مفكرى هذا الموقف عن ذات التوجه بتأكيد أنه الخطاب يشير إلى أسلوب عرض فلسفة العقائد، وأيضاً إلى حلول المشكلات التى قد يشهدها الواقع الإسلامى. وارتباطاً بذلك يكون الخطاب فى العادة أسير بعدين: الأولى اللغة التى كتب بها الخطاب، فتجديد الخطاب يعنى تجديد وتطوير اللغة التى تتولى توصيل مضمون الخطاب، ارتباطاً بذلك ترجع أزمة الخطاب والفكر الإسلامى إلى أن لغة الكتب الفقهية القديمة ما زالت هى اللغة التى تستخدم فى الخطاب الإسلامى الآن، مع أن أحدث مذهب فقهى بين المذاهب الأربعة هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وقد مر عليه حتى الآن ١٢٠٠ سنة، ومع ذلك فما زالت نفس المصطلحات الفكرية تجرى على ألسنة كثير من الشيوخ، ومن ثم: فهى لغة انفصلت عنها العامة، ولذلك فإنه من الضرورى التجديد فى لغة الخطاب. ويتمثل البعد الثانى الذى شكل أزمة للخطاب الإسلامى فى بروز وقائع جديدة تحتاج إلى مضامين جديدة كذلك. فمثلاً هناك بعض المعاملات الجديدة -كفوائد البنوك- تحتاج إلى تقنين دينى جديد، فى هذه الحالة فإننا

نجد أن بعض شيوخنا يحاولون قياسها على معاملات «الوكالة» أو «المضاربة»، حيث يوجد تماثل في بعض الأحكام، غير أنه عند نقطة معينة قد تختلف المعاملة الجديدة عن القديمة، ومن ثم يبدأ البعض على الفور بإصدار فتوى تحريمها، أى تحريم المعاملة الجديدة. فى هذه الحالة نحتاج إلى تطوير التفكير، وينبغى أن يتحقق ذلك عادة بشكل منهجى، من خلال التأكيد على الثوابت الإسلامية التى تتشكل من مقاصد الشريعة العامة الخمسة، بالإضافة إلى عدة مبادئ كلية تحكم الشريعة. ذلك يعنى أن بإمكان الفقيه أن يقدم الحكم الذى يترأى له ويقبله العقل بشرط الاتفاق مع المقاصد الخمسة والمبادئ الكلية للإسلام ولا يصطدم بها. وقد حدد لنا الفقهاء السابقون هذه المبادئ الكلية والمقاصد كمرجعية ينبغى الاستناد إليها فى أى تجديد^(٢٣).

وعلى نهاية متصل التجديد يبرز الموقف الثالث، وهو موقف علمانى يرى كذلك أهمية تجديد الخطاب والفكر الدينى، ويؤكد على أهمية أن يكون هذا التجديد حراً حتى يصل بعضهم إلى القول: بضرورة أن يكون بلا ضفاف. ومن الطبيعى أن يتضمن هذا الموقف عديداً من المواقف الفرعية، وفى مجمله هو موقف يقف على نقيض الموقف الأول الذى عبر عنه الأكاديميون الدينون المتشددون. فى هذا الإطار نعرض لثلاثة مواقف تصب جميعها فى اتجاه هز راسخ الخطاب الدينى. وفى محاولة تشخيص بعض المفكرين لهذا الموقف من التجديد نجدهم يذهبون إلى التأكيد على أنه إذا كان الهدف الأمريكى الصريح هو تطويع أو تركيع الأمة العربية، تصبح القضية المحورية هى الوطن والأمة، أما صرف الانتباه عنها وإشغال الرأى العام بغيرها؛ فإنه يعد من الكبائر التى يجرم فاعلها ولا يقبل فيها عذر.. إننا إذا عدنا مثلاً إلى حالة «إعلان باريس».... فسنجد أنه نموذج للتورط فى اقتراف تلك الكبائر التى أعنيها. ذلك أنه يقوم على دعامين رئيسيتين، أولاهما تقليص الحضور الإسلامى، وثانيهما تسويخ العلمانية والدفاع عنها، وهو ما يدعوننا إلى التساؤل عن المصلحة الوطنية فى تفجير أمور من هذا القبيل، عبر إثارة الجدل مثلاً حول الدين والسياسة وتاريخية النص ومسألة العلمانية، فى حين أن القضية الأولى والتحدى الحقيقى للدولة القطرية فى الظرف الراهن ليس فى هويتها، وما إذا كانت إسلامية أو علمانية، لكنها تتجسد فى إمكانية إقامة الدولة الديموقراطية المستقلة. إن ما يسمى بإعلان باريس لا قيمة تذكر له من ناحية الموضوع، فهو خطاب أريد به بالدرجة

الأولى إدخال السرور على الذين مؤلوا واستضافوا، وما يعيننا فيه هو دلالاته لا أكثر، من حيث كونه حلقة فى سلسلة التحرش والاجترأ على الإسلام ودوره فى المجتمع. كما أنه يجسد تحالف غلاة العلمانيين والشيوخين السابقين الذين أداروا ظهورهم لقضايا الأمة الملحة، وانصرفوا إلى تصفية حساباتهم، وقد التقت توجهاتهم بدرجة أو بأخرى بالأهواء والمصالح الغربية^(٢٤).

يجسد الموقف العلمانى من تجديد الخطاب الدينى، حسب المضمون الذى أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، ما ذهب إليه الرفاق المؤيدون للعلمانية الغربية بتأكيدهم أن الخطاب الدينى خطاب إنسانى شأنه شأن أى فرع من فروع الخطاب العام، إنه خطاب عن الدين وليس هو الدين، ومن ثم يكون شأنه شأن الخطاب العام من الممكن أن يكون حافزاً للتقدم والازدهار، وقد يكون خطاباً محافظاً يسعى إلى تأييد الواقع المائل، واعتبار أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان^(٢٥)، بل إنه قد يكون خطاباً يقوم على افتراض إمكانية التماثل مع تجربة الماضى التاريخية والسياسية، فيسعى إلى نزع صفة التاريخية عنها لتتحول إلى يوتوبيا يجب تحقيق نموذجها وفرضه على الواقع الراهن ولو باستخدام القوة^(٢٦).

ويذهب هذا الموقف لإبراز الحاجة إلى التجديد، من خلال التأكيد على حالة تزيى أوضاع العرب والمسلمين وتشوه صورتهم فى أذهان العالم، فضلاً عن معاناة الشعوب فى العالم العربى والإسلامى من التخلف والاستبداد والحرمان من معظم الحقوق الإنسانية، ليؤكد الحاجة الماسة لخطاب دينى جديد، أى لفقه جديد قادر على مواجهة هذه الأزمة؛ ذلك لأن تجرد الخطاب الدينى السائد جعلنا فى موقف الخصومة مع العالم. مما برز للقوى الاستعمارية والعنصرية - فى أوروبا وأمريكا وإسرائيل - أن تعلن علينا الحرب وتستخدم ما يباح وما لا يباح. ويحدد المنتمون لهذا الموقف مواضع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة فى عدد من القضايا، ويعزى سبب الإشكالية فيها إلى الإسلام، منها الحكومة الدينية، وتطبيق الشريعة أو إقامة الحدود، حقوق الإنسان ووضع الأقليات فى المجتمعات الإسلامية، ووضع المرأة المسلمة، وكذلك علاقة المسلمين بالمجتمعات الأخرى، يضاف إلى ذلك القضية الأهم التى تتمثل فى فصل الدين عن الدولة.

ويدعو هذا الموقف إلى التحرر من الخطاب الدينى السائد الذى عمل على تجريد النص من ملامسته العملية ووضع خارج الحياة وخارج التاريخ، ليسلط على الناس من فوقهم دون

أن يستجيب لحاجاتهم أو يتطور مع الزمن. ويحمل المنتمون لهذا الموقف الخطاب الديني أوزارنا وتردى أحوالنا بتأكيديه أن «الخطاب الديني الراهن مسئول مسؤولة مباشرة عن شرور كثيرة نعاني منها الآن، مثل ضعف الثقة بالنفس، أو الانسجام مع الآخرين، والارتداد إلى الماضي المظلم، واليأس الذي يهاجم شبابنا ويقطع عليهم الطريق، ويدفع جماعات منهم إلى العنف والانتحار والغيوبية، والشعور بالعدمية واللامبالاة، وتراجع الانتماء الوطني أو تراجع العمل به، والاستجابة السهلة لما يستهدف النيل من وحدتنا الوطنية، والخوف من الحرية وضيق الصدر إنءها، والزهد فى المشاركة العامة، وتحقير المرأة واستباحة المال العام»^(٢٧).

ولا يكتفى برء تبعة التربى الداخلى على الخطاب الدينى الإسلامى، بل يحمله أيضًا تردى أوضاعنا ومكانتنا على الصعيد العالمى، حيث يذهب إلى أننا «نحتاج إلى خطاب دينى جديد... إلى فقه جديد يمكّننا من أن نعيش فى هذه العصور الحديثة أعضاء عاملين فيها، تتمثل مبادئها، ونؤمن بها، ونلتزمها، ونسهم فى حضارتها، ونتخلص من الشعور الراسخ فى أعماقنا بأن هذه العصور ليست عصورنا، وأن حضارتها ليست حضارتنا، وأننا مغترون فيها مضطهدون، وأننا أمام خيارين كليهما قاس عنيف، إما أن نلحق بها فنفقد أصالتنا، ونتخلى عن ديننا وقيمنا ونخسر أنفسنا، أو نتمسك بترئنا، ونحاز لأنفسنا فنخرج من هذه العصور الحديثة، أو نظل فيها غريباء مضطهدون، لا نفهم لغتها، ولا نخاط أهلها. وربما يستبد بنا الشعور بالقهر والاضطهاد ويتفاقم حتى يدفعنا إلى إعلان اليأس من كل شىء، والتضحية بكل شىء، وإعلان الحرب على العصر والحضارة، وينظر هذا الموقف إلى شن الهجمات على نيويورك وواشنطن باعتبارها عملية رمزية بدا فيها وكأن المسلمين يشنون الحرب على عواصم الحضارة الحديثة وقلاعها الكبرى، ونتيجة لذلك -كما نرى- فقد تأزمت علاقتنا بالعالم حتى وصلت الأزمة إلى ذروتها.

ويحدد هذا الموقف ثلاثة مبادئ رئيسية يمكن الانطلاق منها عند البحث عن فقه جديد عليها تنشئنا من وضعيتنا الرديئة، بحيث تشكل هذه المبادئ مَطِيَّةً خروجننا من الإسلام ذاته، ليخرجنا من الدين كما أخرجنا من العالم. الأول: أن الإسلام دين لكل زمان ومكان، وليس معنى هذا أنه يتجاوز التاريخ ويتجاهل قوانينه، بل معناه أنه يستجيب للتاريخ ويتطور معه، فهو ليس مجرد عقائد وشرائع، ولكنه سلوك أيضًا وعمل، أى أنه تاريخ. إنه شريعة ثابتة وفقه

متطور متغير. **الثانى:** أن الإسلام وحى وتنزيل من ناحية، وفهم لهذا الوحي من ناحية أخرى، والوحي إلهى؛ ولكن الفقه بشرى، والمسلمون الأوائل أمة مجتهدة لكنهم ليسوا معصومين ولا مقدسين. ونحن نرجع إليهم وننتفع بترّثهم لكننا لسنا مقيدين بهم، لهم فقههم ولنا فقهنا وباب الاجتهاد مفتوح دائماً. **الثالث:** أن الإسلام فى النهاية ليس مجرد نصوص، ولكن قبل كل شىء غايات، فكل ما يحقق غاياته يعد منه، وكل ما يتناقض مع الغاية أو يتعد عنها يخالف الإسلام ولو تطابق مع نصوصه^(٢٨).

ويسعى هذا الموقف لتحديد ماهية الخطاب بتأكيد أن الخطاب فى تحديده الأساسى هو كلام يتشكل من مفاهيم معينة وظواهر وموضوعات بعينها، ويتحدد بفضاء محدد من فضاءات المجتمع. على هذا النحو من الضرورى أن يتميز الخطاب بشرطين، **الأول:** شرط الهيمنة بمعنى أن هناك نسقاً معيناً من المفاهيم أو الاصطلاحات تتناول موضوعات معينة، - فضلاً عن العلاقات بينها- هذه الموضوعات والعلاقات تشغل مساحة أو مجالاً معيناً من مجالات المجتمع. وعلى هذا النحو يمكن القول بوجود خطاب فلسفى أو خطاب دينى وخطاب سياسى وخطاب كونى. وأستطيع تمييز طبيعة هذا الخطاب من خلال بعدين، حيث يتمثل البعد الأول فى هيمنة مصطلحات ومفاهيم معينة ومجالات للدرس، وإلا خرج الخطاب إلى خطاب آخر واختلف به، ذلك يعنى أن لكل خطاب فضاء أو مجاله الخاص. ويتمثل البعد **الثانى:** فى الاستبعاد بمعنى أن نسق الخطاب يستبعد من مجاله ما لا يخصه. فإذا حاولنا تحديد الخطاب الدينى، فإننا فى هذه الحالة نقصد به كيف نعبر عن ديننا، وكيف نعلم وندرس للمشتغلين بالشئون الدينية من خلال خطبة الأئمة ورجال الدين أو الصحافة. فى هذا الإطار يدور الخطاب حول الفكر الدينى والموضوعات الدينية^(٢٩). ويستطرد أصحاب هذا الموقف قائلين إنه ترتيباً على ذلك، فإن لكل خطاب مجاله أو فضاءه الخاص؛ فإذا قلنا إن الإسلام دين ودولة باعتبارهما يشكلان فضاء الخطاب الدينى، وكلمة الدولة فى اللغة القرآنية جاءت مشتقة من كلمة دال (أى زل) يزول، وإذا كانت الدولة متغيرة وغير ثابتة من عصر إلى عصر، ومن مصر إلى مصر، فإنه لا يمكن لأى خطاب دينى أن يفترض ترتيباً على ذلك تغيير دينه من عصر إلى عصر ومن أسرة حاكمة إلى أسرة حاكمة أخرى. إستناداً إلى ذلك؛ فإننا إذا قلنا إن الإسلام دين ودولة فإننا بذلك نضر بالإسلام وأى دين آخر يقول بذلك؛ لأن القول بذلك يعنى

أن الإسلام يجمع بين أمرين هما «دين ودولة». فإذا افتقدنا أحد العنصرين أى الدولة، إذن فلا إسلام كامل بل نصف إسلام، وهو ما لا يقبله أى مسلم فى العالم، أن يعيش بنصف دين، إذا قلنا بذلك؛ فإنه يعنى أن المسلم يعيش بنصف إسلام أو بإسلام نصفه ضائع.

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا «الإسلام بحكم التعريف القرآنى، فسوف نجد أنه يعنى التسليم لله، وهو ما يحدث فى كل الأديان، بذلك يشير الإسلام فى هذه الحالة إلى مفهوم واسع يشمل الإيمان باليهودية والمسيحية والمحمدية معاً بل والصابئة أيضاً. والقرآن تحدث فى هذا بذكر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيَّةَ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62]، وهناك أيضاً قول الله (تعالى): ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِمَا مُصَدِّقًا
الَّذِينَ مِنْ يَدَيْهِ بَيِّنَاتٍ وَمَهْمِيمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ
أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ
مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [سورة المائدة، آية ٤٨]. إن الدين عند
الله الإسلام، بمعنى أنه الدين الذى جاء به إبراهيم وموسى وعيسى والأسباط ومحمد (ﷺ)،
فجميعهم ينتمون إلى بحر واحد، فكل هؤلاء مسلمون. أما المسلمون بالمعنى الحديث فهم من
ذكرهم القرآن الكريم باسم «المؤمنين»، أى الذين آمنوا بأن محمداً رسول الله (ﷺ)، وأنه
الرسول الخاتم وليس بعده رسل، ولكنهم يسلمون بمن سبقهم. فى ذلك يقول القرآن الكريم
﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران ١٩] وهذا الإسلام يجمعنا مع الغرب، وفى
القرآن لم يفرق الله بين أحد من رسله. ذلك هو امتياز الإسلام، ومن الخطأ أن نتحول به أو
نضيفه إلى طائفة سياسية تحارب -تجاهد كما يقولون- طوائف أخرى من المفترض أنها
طوائف مسلمة أو أخوة لنا فى الإسلام.

ويستطرد هذا الرأى قائلاً: لقد أدى اختلاط السياسة بالدين -الخطاب الدينى بالخطاب
السياسى- إلى أخطاء كثيرة وتعدت على مدى التاريخ الإسلامى. فقد أدى إدخال السياسة فى
الدين إلى تحوله إلى كفاح سياسى رخيص تفجر على أرضية الاختلاف على مدى ١٤٠٠ سنة؛
إذ يثبت لنا التاريخ أن المسلمين حارب بعضهم بعضاً، ودماء المسلمين التى سفكها المسلمون

كانت أكثر من دماء المسلمين التي سفكها غير المسلمين في عصر الفتوحات الإسلامية. ومع أن الإسلام خاطب أمهات المؤمنين بقوله ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢٣]، فقد خرجت السيدة عائشة أم المؤمنين وزوجة الرسول رابكة الجمل لتحارب ابن عمه وزوج ابنته على بن أبي طالب (رضي الله عنه). وكانت أول حرب يسيل فيها دم مسلم بسيف مسلم ذلك بسبب السياسة. وتتمثل الواقعة الأخرى لتداخل خطاب الدين بخطاب السياسة في قضية الخلافة، فالخلافة لا تعنى شيئاً في عقيدتنا الإسلامية، وهو مصطلح قالوا به الصحابيُّان أبو بكر وعمر بن الخطاب، حينما سُمي أبو بكر نفسه خليفة رسول الله والرسول لا خليفة له، فالأنبياء لا يورثون النبوة، فكيف يكون له خليفة، خليفة يعنى أن يعمل ما عمله « السابق » وقد ذكر الرسول في خطبة الوناع الأخيرة ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة، آية ٣] (٣٠). ولقد أدى تقاتل الخلافات والخلفاء إلى فوضى واسعة في التاريخ الإسلامي، وكان الانتقال من خلافة إلى أخرى انقلابياً دائماً، وسالت بسببه دماء كثيرة على أرض الإسلام.

على هذا النحو يعنى تجديد الخطاب الدينى ضرورة التأكيد على خمس حقائق: تتمثل الحقيقة الأولى: فى ضرورة أن نعمل على استرداد أهداف الدين التى تتمثل فى تعميق العقيدة وتحسين الأخلاق ودعم الأخوة بين البشر جميعاً. هذه هى خطة الدين، وأى دين لا يختلف عن آخر فى هذه المعانى أياً كانت هويته، وهو ما يعنى أن الدين هنا يعنى استبعاده واسترداد خطته الأصلية، ذلك يعنى أن التجديد هو عودة إلى الأصل، والتعامل معه ولكن ليس بصورة حرفية. وتذهب الحقيقة الثانية: إلى أننا إذا تأملنا الإطار التاريخى والجغرافى للدين الإسلامى فى مراحل الأولى، فسوف نجد أنفسنا فى مواجهة فترتين: الفترة المكية: والفترة المدنية، وتميزت الدعوة فى الفترة المكية بأنها كانت دعوة إنسانية عامة قدم الرسول (ﷺ) مبادئها إلى الإنسانية شاملة وهو ما جمع الناس حوله، وفى المرحلة المكية كان الخطاب دينياً خالصاً كما ينبغى أن يكون عليه الخطاب الدينى. الخطاب المكى يتحدث إلى الناس ويخاطب عقولهم ويخاطب الأخوة الإنسانية فيهم، على هذا النحو فتجديد الخطاب الدينى الإسلامى يعنى تجديد الخطاب المكى؛ الخطاب الذى كان موجهاً إلى البشر جميعاً، فقد استخدمت فى هذه الفترة كثيراً كلمة « يا أيها الناس ». وتؤكد الحقيقة الثالثة: على أن تجديد الخطاب ينبغى

أن يركز على ما هو إنساني عام وما هو «لا تاريخي»، وهو ما يعنى أن تجديد الخطاب ينبغي أن يتجاوز المرحلة المدنية وهى مرحلة الحروب والغزوات والاتفاقيات، التى تمت حينئذ لضرورات واقعية وهى ضرورات تاريخية تركزت فى الدفاع عن المسلمين وليس عن الإسلام.

وتشير الحقيقة الرابعة: إلى أنه إذا أردنا تجديد الخطاب الدينى الإسلامى، فإننا ينبغي أن نقف عند القرآن الكريم نستلهم منه الأصول التى وردت به، وهنا علينا أن نتأسى بالخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب الذى كان له الفضل فى تولية سيدنا أبى بكر، حدث ذلك حينما كان الرسول (ﷺ) فى النزاع الأخير وقال آتوني بكتاب ودواة، يرغب فى أن يحدد لهم المبادئ أو النصائح الأخيرة التى إذا طبّقوها فلن يضلوا بعده أبداً، فرفض سيدنا عمر قائلاً «لدينا كتاب الله»، منذ ذلك اليوم نجد أن الشكوك حول الأحاديث والسنن كثيرة، ونخلت فيها تعريفات عديدة كذلك. وتؤكد الحقيقة الخامسة: على ضرورة أن يتم التجديد فى اتجاه العلمانية أو المدنية، بمعنى أن يتجه التجديد إلى التمييز بين سلطة الدين الخالدة وسلطة السياسة المتغيرة، ولا ينبغي أن يفرق الدين بيننا فى الدنيا؛ كما لا يفرق الله بيننا فى اليوم الآخر؛ لأنه ملك له (٣١).

ذلك يعنى أن الموقف العلمانى يريد لمساحة الدين أن تنكمش، حيث تنقلص أصوله لتقف عند حدود القرآن الكريم فقط، مستبعدين الحديث والسنة وفقه الأئمة الأربعة من دائرة الأصول، وحتى إذا نجحوا فى إقناع الكافة باقتصار الأصول على القرآن الكريم، فقد ذهب بعضهم إلى التأكيد على أن النص نتاج ثقافة وبدوره يصنع ثقافة جديدة، وكلاهما معرض للنقد وإعادة التأمل أو على الأقل إعادة التأويل، حتى يصبح النص متلائماً مع الظروف المتغيرة. ويتدرج الموقف العلمانى فى إضعاف الدين باتجاه العلمانية التى تعنى انفصال الدولة عن الدين، وتراجع الدين إلى حد الضمير الفردى، وتخليه عن أن يكون درعاً واقياً للهوية والأمة. فإذا لم ينصاع الدين ويتم تجديده فى هذا الاتجاه فسوف يصبح الدين -من وجهة نظرهم- سبب عزتنا، وسبب تنامى أو تصاعد العداوة العالمية ضدنا، بل وتردى أوضاعنا وفشل تحديثنا. بهذا القول فإنهم يجدون أنفسهم بدون وعى - وربما بنية حسنة - يعملون وفق الأجندة الأمريكية والغربية بامتياز، وهم بذلك يؤكدون مقولة «إن الطريق إلى جهنم مفروش حينئذ بالنوايا الحسنة». إنهم بذلك يقدمون ديباً ضعيفاً يعيش متعلقاً بأذيال الحياة الدنيا،

ديناً محدوداً في قدراته يقتصر دوره على متابعة تطور المجتمع وتقديم حلول للمشكلات التي قد تظهر أثناء عملية التحديث، ديناً غير إيجابى وغير فعال كالذى قال به ماكس فيبر، ديناً يأتى بمعانى جديدة لهذا العالم أو تنظيم جديد، ويتولى صياغة الواقع حسب معانيه وتنظيمه، ديناً شكل أساساً للرأسمالية المعاصرة^(٣٢) التي تسعى الآن إلى قهر ديننا الإسلامى وحرمانه من هذا الدور الذى ينبغى أن يقدم به، كأن ماكس فيبر لم يكن علمانياً ولا ليبرالياً، لكنها علمانية العرب.. العلمانية العربية المتطرفة.

ويتمثل الموقف الرابع: فى الموقف المسيحى، وهو شبيه بالموقف الإسلامى فيما يتعلق بقضية التجديد الدينى، ويعكس بداخله ألوان الطيف المتدرجة كذلك، ويمكن تصنيف أو اصطفااف المواقف فى إطاره على ذات المتصل التي اصطفت وفقاً له المواقف ذات العلاقة بتجديد الخطاب الدينى الإسلامى. بوضوح يدرك الموقف المسيحى أهمية تجديد الخطاب الدينى، ويطرح تصورات عملية وفعالة لتحقيق ذلك. حيث يرى أن التجديد يتم عادة وفق أبعاد أو إجراءات متتابعة. ومع إدراكه لأهمية التجديد وضرورته، فإنه يدرك الصعوبات التي تواجه تجديد الخطاب الدينى بالتحديد، كما أن عملية التجديد قد تتضمن مواقف متطرفة كذلك. بداية يرى هذا الموقف أن الدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى ينبغى أن تكون موجهة لكل الأديان، ونحن أحوج ما نكون الآن لهذا التجديد، غير أن عملية التجديد تكتنفها صعوبات عديدة ذات صلة بطبيعة الخطاب الدينى ذاته، أو على علاقة بسياقه الاجتماعى المحيط. ويعدد هذا الموقف هذه الصعوبات بعدة صعوبات؛ حيث تتمثل الصعوبة الأولى: فى أن الخطاب الدينى يتحدث دائماً عن مطلقات؛ إذ تتوزع مضامينه فى نطاق أبيض مطلق وأسود مطلق كذلك، خير مطلق وشر مطلق على نفس الغرار لذلك فالمنطقة الرمادية غير موجودة، وبالتالي فإن أتباع الدين الذى يقدمون الخطاب هم الذين يحملون الحق، أما الآخرون مهما كانوا فموقفهم يعبر عن الزيف. وهكذا نرى أن الحدود فى هذا الخطاب واضحة والدلائل معلنة والمصطلحات لا لبس فيها، ويعنى ذلك بالنسبة لهم أن كل من ليس من الخير فهو من الشر ويجب احتقاره ورفضه على جميع المستويات.

وتشير الصعوبة الثانية: إلى أن الخطاب الدينى يتحدث عن مقدسات، بمعنى أن ما يقوله المفسر يعضده عادة بآيات مقدسة، ولذلك فالرأى هنا ليس للمفسر أو للواعظ ولكنه لله.

فإنه هو الذى يقول مضمون الكلمات التى يقدمها الواعظ فمن يجرئ على مناقشة الله؟ وإذا حاول شخص آخر تقديم أى اجتهاد أو تفسير مختلف، فإن التكفير يحدث حيث يكفر كل شخص الآخر. وتتصل الصعوبة الثالثة: بأن الخطاب الدينى يركز عادة على الذات والانتماء للجماعة الدينية لكونه يلزمها بمضامينه. وإذا كان من أساسيات الخطاب الدينى التركيز على الذات والدعوة للانتماء وتعليم المبادئ الأساسية، فإن هذا التركيز المبالغ فيه على الذات يعنى أنه يحتوى فى مضمونه على نفي الآخر المختلف، حتى دون هجوم مباشر عليه وهو ما يسمونه التعصب بالحب، فمن كثرة حب الإنسان لدينه يتجاهل الأديان الأخرى دون نية سيئة. وتؤكد الصعوبة الرابعة: على أن الخطاب الدينى يرفض بطبيعته الحوار، وذلك يرجع إلى أن الخطاب الدينى له اتجاه واحد من المتحدث إلى المتلقى. فهو «مونولوج» Monologue وليس «ديالوج» Dialogue.

وهنا يقوم صاحب الخطاب بتخيل الآخر وهو يحاوره، فيثير الأسئلة ويرد عليها، ويقوم بتفسير النصوص للآخر بحسب وجهة نظره. وتفسير نصوص الدين الآخر المختلف يعد أكثر الأمور إيلاما للنفس، وفى العادة ينظر من تعرضت نصوصه للتفسير من قبل الآخر إليه باعتباره قد قام باعتداء على مقدساته وتشويه كتبه ومقدساته، مما يعمق الكراهية ويؤجج الصراع.

وترجع الصعوبة الخامسة: إلى أن الخطاب الدينى يتضمن دعوة للآخرين للانضمام إليه، وذلك يعود إلى أنه بطبيعته خطاب يسعى إلى إقناع الآخرين بالعدول عن أفكارهم والانتماء لصاحب الخطاب. لذلك فهو خطاب دفاعى وهجومى فى نفس الوقت. وفى مرحلة الدفاع يسعى إلى الرد على الخطابات الدينية المطروحة على الساحة والمختلفة معه، ثم يقوم بعملية هجوم عليها، ولأنه خطاب إقناع ودعوة لذلك فهو يستخدم كل أدوات الإقناع الممكنة^(٣٣). وتتعلق الصعوبة السادسة: بانتشار ربح التعصب فى المجتمع، وهى الريح التى تعوق تجديد الخطاب الدينى فى أحيان كثيرة. والتعصب كما يراه علماء النفس درجات تبدأ بالكلام ثم التجنب فالاضطهاد فالعنف وأخيراً الإرهاب. والتعصب بالكلام يأتى من خلال الخطاب الدينى والتعليم فى داخل الجماعة الواحدة؛ حيث يشوه الأنا الآخر، وعندئذ تنتقل الجماعة نتيجة لتأثير الكلام المتعصب إلى التجنب - أى رفض التعامل مع الآخر المختلف فى عمله

ومسكنه وعائلته- وأخيراً العنف ضده؛ حيث الضرب والجرح، ثم الإرهاب والمذابح الجماعية^(٣٤). وترتبط الصعوبة السابعة: بطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السياسية. ففي بعض الأحيان تعيش بعض المجتمعات فى ظل حالة من الاحتقان المجتمعى بسبب المشكلات والهموم التى تثقل كاهلها على كل المستويات. ومن شأن حالة الاحتقان المجتمعى هذه أن تملأ فضاء المجتمع بالتوتر الذى يعوق مناقشة تجديد قضايا ذات حساسية على ساحة العلاقة بين الأنا والآخر؛ وذلك لأن الاحتقان الاجتماعى قد يدفع البشر إلى الانكفاء على الذات، فى حين أن التجديد حالة تتطلب الانفتاح على الآخر والتسامح بإيثارية معه. وذلك يعنى أن الإطار السياسى والاجتماعى العام يعد متغيراً أساسياً فى إطلاق طاقات تجديد الخطابات المختلفة، بما فيها الخطاب الدينى، أو وأدها فى مهدها.

وفى حالة الرغبة فى تجديد الخطاب الدينى تعد الدعوة إلى كلمة سواء، أو اتفاق بين الخطابات المختلفة: الخطوة الأولى فى اتجاه تجديد الخطاب الدينى المسيحى، أى العمل على خلق مناطق مشتركة بين الخطابات الدينية المتنوعة، سواء على الصعيد المسيحى أم على الصعيد المسيحى الإسلامى. ويذهب هذا الموقف إلى التساؤل: لماذا لا يتم تجديد الخطاب المسيحى بالمثل كالخطاب الإسلامى؟! بحيث تنتهى الصراعات الفكرية بين الملل المختلفة، وبحيث نكون أمام مسيحية واحدة تؤمن بالإنجيل والمسيح -على الرغم من وجود خلافات جوهرية بين الملل المسيحية- وبحيث تكون هذه الخلافات ذات خصوصية لكل ملة، يحترمها الآخرون دون التعرض لها بالغمز واللمز، وتكون الثقافة السائدة بين المسيحيين هى الحوار حول المسائل الاتفاقيه والبعد عن المسائل الخلافية؟ وإذا كانت فى مصر ملل مسيحية ثلاث كاملة الأرثوذكسية وهى الملة الغالبة فى مصر، وكذلك الملة الكاثوليكية، وبينها وبين الملة الأرثوذكسية كثير من الخلافات العقائدية التى تحول دون اللقاء أو التلاقى الدائم بين الملتين، حيث الكل يدعى أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وكذلك توجد الملة البروتستنتية. ذلك يعنى أن هناك خلافات عقائدية بين الملل الثلاث، إلا أن ذلك لا يمنع من تجديد الخطاب الدينى المسيحى، وهو الأمر الذى يلقى قبولها جميعاً، بحيث يكون هناك تعاون حضارى بين كل الملل مبنى على احترام خصوصيات كل ملة من قبل الملل الأخرى. على هذا النحو يؤدى تجديد الخطاب الدينى المسيحى إلى أن تعيش الملل الثلاث فى سلام حقيقى، سلام من الأعماق وعن اقتناع بأن

إنجيلنا واحد، وهذا هو العمود الفقري للملثالث وإن اختلفت فى بعض الجوانب الأخرى. لذلك يجب أن يكون الخلاف جزئياً وتحت السيطرة، وإلا تفجرت نار التعصب التى تأتى على الأخضر واليابس بين الملثالث، ويشير هذا الموقف إلى خطوات عملية اتخذت فى هذا الاتجاه؛ حيث يؤكد بداية على الحقيقة التى تدعو إلى التسليم بوجود تنوع عقائدى فى الخطابات الدينية المسيحية فى إطار الاتفاق على جوهر وأساسيات الإيمان المسيحى. فى مواجهة هذا التنوع، هناك حوارات مع الطوائف، قد تستهلك وقتاً طويلاً؛ لأن المسألة ليست سهلة، ومع ذلك فقد حققنا قدرًا من التقدم فى هذا الاتجاه، فمثلاً كانت هناك خلافات محدودة بين الكاثوليك والرؤم الأرثوذكس، كان هناك سوء تفاهم وليس خلاف حقيقى، حدث اتفاق وسوف يؤدى قريباً إلى تأسيس وحدة بين خمس عشرة كنيسة أرثوذكسية فى أوروبا، وست كنائس فى الشرق^(٣٥) وسوف يؤدى ذلك إلى اتفاقات أخرى ووعلى المدى الطويل.

وبنفس الأسلوب يرى هذا الموقف: أن منطق البحث عن وحدة أو تكامل بين الخطابات المسيحية المتنوعة يمكن أن يقود هو نفسه إلى البحث عن تكامل بين التنوع والاختلاف المسيحى الإسلامى. وهو يرى أن هناك بعض المتعصبين فى نظرتهم إلى الإسلام، مع أن الإسلام ينظر إلى المسيحية واليهودية كديانات سماوية ويعترف بها. غير أن بعض المتعصبين المسيحيين لديهم بعض التحفظات التى تحول دون إقامة علاقة متسامحة بين المسيحيين والمسيحيين، أو بين المسيحيين وغير المسيحيين، حيث أصبح ذلك مهمة قومية حتى يعيش الجميع فى سلام حقيقى، سلام من القلب، سلام يملأ الفكر والوجدان. فى هذا الإطار تعد الصيغة الأفضل لتجديد الخطاب الدينى المسيحى بين الملثالث والأديان هى الصيغة التى تدفع الجميع إلى التسليم بأن الخلافات أمر وارد بين الملثالث المسيحية، أو بين المسيحيين والمسلمين، وأن لكل ديانة أو ملة خصوصيتها. ومن ثم يجب على الجميع احترام خصوصيات بعضهم، وأن يدور الحوار دائماً على ساحة المسائل الاتفاقية، وهى ذات «قماشة» واسعة وكثيرة فى مجالات الحياة المختلفة^(٣٦).

وتتمثل الخطوة الثانية على طريق تجديد الخطاب الدينى المسيحى فى العمل على رآب الصدع بين القديم والجديد - أو بالأصح إحلال الثانى محل الأول - فالخطاب الدينى على ما يذهب هذا الموقف ينبغى أن يتجدد فى لغته ومضامينه، حتى يصبح خطاباً عصرياً يخاطب

مؤمنين معاصرين. فى هذا الإطار يذكر أصحاب هذا الموقف أن هناك خطاباً مسيحياً تقليدياً، يقرءونه فى الكتب القديمة، فمثلاً فى القرن السابع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين، كان رجال الدين يتحدثون بالكلام « المسجوع » وباللغة العربية الفصحى وبلهجة خطابية، حيث كان هذا العصر، عصر الخطابة والزعماء، كان الخطاب الدينى التقليدى فى الكنائس لا يتكلم إلا فى موضوعات تراثية قديمة تكاد تتعلق بالنظريات المسيحية أكثر من تناول الأمور العملية. الآن حدث قدر من التجديد، فالبرغم من أن « قداسة البابا شنودة » ضليح فى اللغة العربية، غير أنه لا يستخدمها إلا فى اللقاءات الرسمية، ولذلك نجد أن أحاديثه اليومية تتم باللهجة العامية الدارجة، حتى تصبح لغته قريبة من تناول قضايا ومشكلات الحياة اليومية المعيشة، ويفعل رجال الدين جميعهم ذلك. من مظاهر التجديد فى الخطاب الدينى المسيحى أيضاً: اللجوء إلى اللغة الحوارية بصورة مستمرة من خلال الأسئلة والإجابة. فمثلاً نجد أن قداسة البابا شنودة فى لقاءه مع الناس يعتمد على الحوار، هم يسألون وهو يقدم الإجابات، وقد يستغرق ذلك نصف اللقاء، ثم يلقى فى النصف الثانى « العظة » عليهم، وفى الغالب تدور العظة حول القضايا التى أثرت فى النصف الأول من اللقاء، حيث يكون ذلك أكثر إقناعاً وخاصة فى مجال الشباب، وأكثر إشباعاً لاحتياجات البشر جميعاً^(٣٧). بالإضافة إلى ذلك فخطابنا يعتمد الترغيب وأيس الترهيب، علينا أن نقول لهم: إن الحياة مع الله مفرحة وتساعد على النجاح، الله يحبنا والأمجاد السماوية تنتظرنا فى آخر المطاف. ندعوهم إلى التفاؤل والثقة بالله؛ لأن الله يعطينا أكثر مما نطلب أو نتصور أو نتفكر، وربنا سخي ونزعتة متفائلة^(٣٨).

وتأتى الخطوة الثالثة فى اتجاه تجديد الخطاب الدينى المسيحى.. من خلال جعله أكثر ارتباطاً بالحياة اليومية، بحيث يهتم بقضاياها ومشكلاتها. فى هذا الإطار يؤكد أصحاب هذا الموقف على ضرورة أن يأخذ تجديد الخطاب الدينى فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة. فمثلاً نحن كأقباط نعيش فى مجتمع فيه غالبية مسلمة علينا أن لا ننعزل عنها، وعلينا أن نندمج فى المجتمع ليلتقى شبابنا مع الشباب المسلم على خلفية قيم المواطنة الواحدة. نحاول أن نستخرج من الإنجيل ما يؤكد ذلك ونعظ به الشباب، وفى خطوة رابعة تشهد على فعالية وحيوية تجديد الخطاب المسيحى، يعمل الخطاب على

تضييق المسافة بين النص الثابت والمطلق، والواقع النسبي المتغير بتحريك الأخير حتى ينصاع لهيمنة النص وقوته، مثال على ذلك مواجهة الكنيسة لقضية إباحة الطلاق، فنحن في مجتمعنا «المسيحي» لا يمكن أن نقبل إباحة الطلاق، مع أن الغرب يرى أنه قد آن الأوان لأن تبيح الكنيسة الطلاق. في مقابل ذلك نجد أن الخطاب الديني المسيحي المتجدد يدرك أنه إذا حدث الطلاق فسوف تظهر مشاكل كثيرة، ولذلك فالخطاب لا يركز على قضية الطلاق؛ ولكن تعمل الكنيسة من ناحية أخرى على تطبيق برامج اجتماعية وثقافية وصحية ونفسية لإعداد المقبلين على الزواج، وفي هذا الإطار تعمل الكنيسة قبل الموافقة على الزواج على إخضاع المقبلين عليه لهذه البرامج، حتى تكون الكنيسة قد أدت دورها وأراحت ضميرها^(٣٩). ذلك يعنى محاولة أن يتجه تجديد الخطاب في اتجاه تطوير أوضاع الواقع، حتى يصبح قريباً من النص الديني وصالحاً للتكيف معه، والتعديل والتغيير في الواقع دون المساس بالنص.

ثالثاً: ظرف تجديد الخطاب الديني

الخطاب الديني بطبيعته أحد العناصر البنائية في المجتمع، سواء كان المقصود بالخطاب الديني المبادئ والقيم الدينية المتضمنة في الموثيق الأساسية، أم كان المقصود هو الخطاب اللغوي الذي يشكل وعاء تنتقل من خلاله القيم والمبادئ إلى جماهير يتجدد سياقها وعصرها، بصورة دائمة. الأمر الذي يفرض السعي الدائم لإعادة قراءة ذات المبادئ بهدف استكشاف معانٍ جديدة لم تكن ندركها، غير أنها تلائم الواقع الجديد. وذلك يرجع إلى أن النص الديني هو نص متكشف أبدياً، كما أن الواقع متكشف كذلك وعلى توازن معه. وفي كل لحظة من لحظات تكشُّف هذا الواقع، تظهر متغيرات جديدة لم تكن قائمة من قبل، تدفعنا إلى استعادة استكشاف المبادئ المنظمة له في مقولات الدين ومبادئه. وهكذا نجد أن الكون الذي نعيش فيه متكشف أبدياً سواء في مبادئ المنظمة له أو في واقعه المتغير وغير الثابت؛ لأن الجميع يصدر عن مصدر واحد، فهو خلق للإله الواحد. ويصبح على الإنسان الذي يمتلك عقلاً أن يظل باحثاً أبدياً عن تصور الدين لتنظيم التفاعلات الجديدة التي أشير إليها في وثائق الدين الأساسية، أو أن يستكشف مبادئ الدين في تفاعلات الحياة اليومية، بحيث يتحرك العقل الإنساني من خلال هذه الحركة المتأرجحة إلى تعميق اليقين من ناحية، والوصول إلى معرفة القوانين الضابطة لإيقاع المجتمع والكون من ناحية ثانية.

ونحن إذا تأملنا الظروف التي يتم فيها التجديد؛ فسوف نجد أنها ظروف أزمة في الغالب. حيث نجد أن المجتمعات الحضارية تلجأ عادة إلى مخزونها الحضارى لتبحث فى إطاره عن حلول تقدمها للمسائل أو المشاكل المطروحة فى سياق الأزمة. فى هذا الإطار فنحن نميز فى تاريخ المجتمعات بين مرحلتين: الأولى مرحلة الاستقرار الاجتماعى، حيث يسعى البشر إلى استكشاف مبادئ الدين المنظم لحياتهم فى واقعهم الاجتماعى، وهى المرحلة التى يمكن أن نسميها مرحلة تعميق اليقين، وهى التى تسعى فى إطارها إلى استكشاف مبادئ الخالق فى خلقه عملاً بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿سَأُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت ٥٣]. على خلاف ذلك: نجد أن الحركة عكسية فى مرحلة الأزمة، حيث يكون الواقع هو الذى يطرح المسائل والمشكلات التى تستحق التأمل وتطلب الحل، ومن ثم يتجه البشر، لاسيما المؤمنون، إلى مرجعيتهم الدينية ومخزينهم الحضارى المستند إليها فى محاولة لإعادة فهم النصوص كمرجعية لمشكلات واقعهم المتغير، حتى يعثروا على يقين قادر على تقديم الحلول لمشكلاتهم ومسائلهم. وهكذا يجب المسلمون فى نطاق حركة «بندولية» بين النص الدينى والواقع؛ بداية الحركة تعتمد دائماً على واقع الحال، هل هو واقع مستقر وثابت يؤكد عافية النص وعافية المجتمع؟! أم أنه واقع يعيش حالة أزمة تلقى بظلالها على النص، ولا بد من ضخ الحيوية فى النص حتى يتكشف عن حلول جديدة لمسائلنا المعقدة؟

بالإضافة إلى ذلك؛ فنحن نعتقد أن ظروف التجديد تقع عادة فى سياق اختلاف، وهو الاختلاف الذى ينتج عن واقع الأزمة؛ حيث نجد أن إدراك البشر لواقع الأزمة ومسبباتها يختلف باختلاف رؤية أو منظور إدراكهم لها، ومن الطبيعى أن يختلف طبيعة إدراكهم لها بحسب درجة يقينهم الدينى، وأيضاً بحسب طبيعة استقبالهم لمتغيرات البيئة المحيطة بالأزمة. البعض يؤكد على متغيرات معينة باعتبارها المسببة للأزمة، كضعف فاعلية المتغير الدينى - لأسباب عديدة- فى حاضر المجتمع، أو بروز متغيرات معينة تبعد البشر عن يقينهم الدينى؛ كالتعليم الذى يغفل أبعاد التأمل وتجديد التراث والحفاظ على الهوية، أو النظام السياسى الذى يعتبر حلقة من حلقات الاتساع أو الامتداد فى تطور الأنظمة السياسية الغربية، وإن لم تكن مرحلة فى التطور العسوى للمجتمع، أو تأثير الأيديولوجيات الوافدة التى فرضت على البعض يقينها واستبدلته باليقين الدينى، كتبنى البعض للأيديولوجيات الماركسية أو العلمانية المتطرفة أو المشوهة.

فى موقف الاختلاف يسعى البعض إلى إحدات تجديد، بعضهم يكون سعيه إيجابياً بحيث يدفع النصوص الدينية من خلال تأملها إلى مزيد من التكشف حتى تكون قادرة على مواكبة الواقع المتغير وقادرة كذلك على ترشيده. فى حين يكون سعى البعض الآخر سلبياً، فهو لا يمتلك مفاتيح تأمل النص الدينى بسبب تشوهه تعرّض له أثناء مرحلة تنشئته الاجتماعية والفكرية، وبسبب ذلك نجده لا يرى النص إلا نصّاً تاريخياً ونسبياً، على الأقل فى بعض عناصره. ثم هو أسير الانبهار بالتطور الغربى، يعتقد أن العلمانية الغربية هى صانعة الحداثة فى الغرب، ويمكن إعادة استنباتها لصناعة التحديث فى مجتمعاتنا، دون أن يدرك أن حضارتنا الإسلامية تحتوى على المبادئ والقيم القادرة - فى حالة أن نعمل على بعثها وإحيائها - على بناء تحديث مستقل له هويته. لقد اختار هذا البعض طريق الانبطاح ورفع الرايات البيضاء تسلماً بالهزيمة والوهن. فالحياة لديهم فى ظل جهد أو نضال أقل.. أفضل من المقاومة المقترنة بالحفاظ على الهوية والشرف. على خلاف ذلك رفض أصحاب المسامى الإيجابية عن كبرياء.. حالة الوهن والتسليم والانبطاح، ورأوا أن من الأفضل بعث الترت المستند إلى قاعدة الدين، من خلال إعادة قراءة وثائقه وتأمّل نصوصه الأساسية لنواجه بها مشكلات الحاضر ومسائله، وفى ذات الوقت يستكشف مقولات تطوير الواقع وتأكيد تقدمه، ومن المؤكد أن كلا الفريقين يساهم بطريقته ومن زويته - حتى لو كانت ذات مخرجات سلبية - فى عملية التجديد.

إلى جانب ذلك تتنوع المتغيرات الدافعة إلى التجديد، وهى المتغيرات التى تفرض ضغوطاً على المجتمع فتدفعه إلى أن يعيد تأمل مقولاته حتى تساعد على التكيف مع الواقع الجديد. وفى حالة المجتمع الإسلامى فإن المبادئ والقيم المتضمنة فى نصوصه الأساسية مطلقة وكلية فى مقابل الواقع النسبى والجزئى، ومن ثم يصبح من حق كل واقع نسبى وجزئى متتابع أن يعيد تأويل النصوص، بما توفر له من قدرات عقلية وتكنولوجية متطورة ورأسمال ثقافى متركم، حتى يستطيع ضبط التفاعل المتجدد فى واقعه وخاصة أن النص فى طبيعته ويحد ذاته كلى وشامل ولا نهائى يقدم الجديد كلما أعيد استكشاف جوهره، بحيث يشكل ذلك جدل ومضمون التجديد. فى هذا الإطار؛ فإننا نجد أن الواقع الإسلامى يتعرض لضغوط تفرض عليه نتيجة تغيرات عديدة وقعت بالداخل وتحتاج إلى ترشيد عقلى جديد، ولضغوط تفرض نفسها من

الخارج مستغلة حالة وهن المجتمع الإسلامي الذي قد يلجأ إلى إعادة استكشاف نصه ومرجعياته بحثاً عن طاقة القوة التي تضخ الحيوية في عرقه. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان جسم المجتمع الإسلامي قد أصبح هشاً في وقتنا الراهن مع أن نصه ليس كذلك، فإنه من الطبيعي أن تؤبى الضغوط الخارجية إلى ردود فعل متباينة في الداخل استناداً إلى عدم تجانس القوى والفئات الاجتماعية. وارتباطاً بذلك تتباين ردود أفعال القوى والفئات الاجتماعية المختلفة تجاه هذه الضغوط، وتتباين ردود فعلها نتيجة لذلك. بعضها يتعلق بأستار النص حرفياً قابض على دينه كمن « يقبض على جمرة من نار»، أما البعض الثاني يسقط سريعاً تحت « سناكب » الضغط الخارجى والمصالح المستهدفة، فإذا قيل له إن هذه العلمانية هي مصدر قوة المجتمعات الغربية يجيب مؤكداً: لنكن علمانيين أكثر من العلمانيين أنفسهم. في حين يقف الفريق الثالث واثقاً من نفسه وثوقه من حضارته، يسعى إلى مخزن الحضارة، يستكشف في إطاره من جديد معالم النص وأعماقه، فيدرك ضالته التي تساعده وتؤهله لامتلاك القوة؛ لم يقرر الاستقالة العقلية كالبعض الأول والثاني، بل قرر النضال بعقله في اتجاه تجديد قراءته لنصه وليس تجديد نصه، حتى يمتلك الطاقة الرحيمة التي تمده بالقوة التي تؤكد له « أننا خير أمة أخرجت للناس ».

ذلك يعنى أن تجديد الخطاب الدينى فى مضمونه وشكله تكتنفه ظروف عديدة، بعضها يطلق عقل التجديد وبعضها يقيده. بعضها يفرضه فى اتجاه محدد حتى تستمر حالة الضعف والوهن والهشاشة، وبعضها يدفع البشر إلى السعى لتجديد خطابهم وإدراكهم حتى يمتلكوا أسباب القوة من جديد، وهو ما يعنى أن الظروف المصاحبة للتجديد لها أبعادها ومصادرها العديدة.

١- **ظروف تجديد الخطاب الدينى وتاريخيته** : يتعلق البعد الأول بظروف تجديد الخطاب الدينى باعتبار أن التجديد ضرورة تراثية وتاريخية ومعاصرة. فى هذا الإطار يمكن القول بأن عملية التجديد والإصلاح فى الفكر الإسلامى هى جزء جوهرى من الدين نفسه. مستندين فى ذلك إلى حديث الرسول الكريم (ﷺ) القائل « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها»، بالإضافة إلى تفاعلات التاريخ وممارسة التجديد فى إطاره، حيث شهدت المجتمعات الإسلامية خلال الأربعة عشر قرناً الماضية عدداً من الحركات والثورات

الإسلامية التي شملت الميادين العسكرية والفكرية العديدة. فقد لجأت مجموعات إسلامية للجهاد والاجتهاد في فترات متكررة، كما أن المدارس والمذاهب الفقهية والفلسفية والفكرية تعددت خلال التاريخ الإسلامي^(٤٠).

ويعود ذلك إلى أن الإسلام كدين يمتد إلى فضاءات عديدة في الحياة، بل يكاد بشموليته ألا يترك مجالاً خارج تنظيمه وتفسيره وسيطرته. يضاف إلى شمولية الإسلام مسألة ثبات البنية النصية للإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان، وخاصة أنه ينطلق في مبادئه من فطرة الطبيعة البشرية؛ لذلك تتميز أو تحتفظ الحلول والرؤية التي يقدمها الإسلام بصلاحيتها، فهو دين يقبل أى تغيير لا يمس الثوابت ويقتصر على مظاهر الأمور وأشكالها الخارجية، فى مقابل التأكيد على الحقائق الأزلية التى هى من ثوابت الكون ﴿ وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [سورة النحل، الآية ٨٩]. وتفسير حديث الرسول القائل بالتجديد كل مئة سنة أن مئة سنة تعنى قرنًا من الزمان، ثلاثة أجيال متتابعة، ومن المؤكد أنها غير متجانسة من حيث قدرتها على التكيف مع تغيرات الواقع المتجدد، وهى فترة طويلة نسبياً يتعرض خلالها المجتمع لتغيرات داخلية عديدة كالتحولات الاجتماعية والفتن السياسية، ذلك فى مقابل أن هناك قيماً وعادات وثقافات قد تفد إلينا من الخارج؛ لأننا لا نعيش وحدنا فى عالمنا، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف التزام البشر بموروثاتهم، ومن ثم بالدين، مما يدفع إلى وهن بعض قواعده فى نفوسهم، ومن ثم فى ضبط التفاعل الاجتماعى^(٤١)، وهو ما يؤدى إلى استنفار وعى المعتقدين فى الدين لإعادة قراءة النص لتخليصه مما قد علق به أو قراءته فى ضوء التغيرات الجديدة التى طرأت على حياة الجماعة.

وإذا كان التراث الدينى يقبل بالتجديد ويدعو إليه؛ فإن التاريخ يشهد على ذلك أيضاً، فتجديد الفكر الدينى شكل مسعى أساسياً فى مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام، وفى العصر الحديث شهد الفكر الدينى حلقات متتالية من اجتهادات المفكرين ومشاريعهم النهضوية. حيث شكل التجديد فى كل مرحلة ضرورة ملحة، انطلاقاً من أن هذا التجديد يعتبر جسراً عبور الفجوة التى فصلت العالم العربى والإسلامى عن العالم المتقدم. وهو ما يعنى أن التجديد كان يعبر عن ضرورة داخلية عميقة تنبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردى فى العالم، وهى ضرورة لاصلة لها بمطالب بعض الدول الكبرى حتى لو حدث

تماس في لحظة من اللحظات. وهي مهمة لا تنحصر في جهد رجال الدين المستنيرين فقط، بل يجب أن تكون من أولى مهام المفكرين والمثقفين عمومًا^(٤٢).

بالإضافة إلى ذلك تؤدي السياسة دورًا بارزًا في استمرار التجديد أو توقفه. تأكيدًا لذلك يشير تأمل التاريخ الإسلامي إلى أن القرار السياسي الذي أصدره الخليفة العباسي المتوكل بوقف النقاش حول ما عرف بمحنة خلق القرآن الكريم، وحكمه ببطلان آراء المعتزلة يمثل بداية إغلاق باب الاجتهاد. وأن هذا الإغلاق استمر منذ القرن الثالث للهجرة. غير أن الاجتهاد وإن كان قد توقف في بلاط السلطة السياسية، إلا أن الفكر الإسلامي عرف شيئًا من حيوية الاختلاف والاجتهاد خارج نطاق هذه السلطة حتى سقطت بغداد في يد المغول، ولم تتوقف محاولات تجديد الخطاب الديني منذ عصر النهضة وحتى الآن^(٤٣). حيث قدمت محاولات تجديدية عديدة، غير أن التجديد قد توقف في الفترة المعاصرة بسبب محافظة النظم السياسية وانغلاقها، وهي المحافظة التي تضافرت مع محافظة المؤسسة الدينية، بحيث أدى ذلك إلى الاقتصار على التزويد الحرفي للنصوص دون محاولة تطوير فهمنا أو تأويلنا لها كآلية لفهم قضايا الواقع المعيش. مما أدى في بعض الفترات التاريخية إلى العنف باعتباره رفضًا وتجديدًا على مستوى الممارسة، يرفض سلوك النظام السياسي والمؤسسة الدينية على السواء.

ارتباطًا بذلك نستطيع أن نرصد عدة مواقف فيما يتعلق باستمرار التجديد وتاريخيته. بداية نؤكد أنه على الرغم من تأكيد هذه المواقف جميعها على أهمية التجديد وضروريته على المستوى القومي والإسلامي والعالمي، غير أن تبرير استمراره أو توقفه شكل نطاق خلاف بين المواقف المتعددة؛ حيث يؤكد أحد هذه المواقف على أن التجديد لم يتوقف طيلة القرن الماضي وحتى الآن، فمنذ إسهامات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلاميذ هذه المدرسة التنويرية الدينية في تجديد الفكر الديني، وهم مستمرين في القيام بهذه المهمة خير قيام. غير أن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن، جعلت هذه الدعوة المعتدلة إلى الاجتهاد والتحديث في الفكر الديني تتضاءل وتضمحل أمام القيود التي فرضت عليها، سواء من قبل المثقفين اليساريين الذين مدوا الخيط إلى آخره حتى التطرف نحو الشيوعية والعمل على تهميش مكانة ودور رجال الدين والدعوة^(٤٤). أو من قبل الأنظمة السياسية التي رأت تنمية مجتمعاتها وفق نماذج غربية، رأسمالية أو اشتراكية،

وأسقطت من حسابها إمكانية تجديد أو تحديث الدين ليقود تحديث المجتمع وتطوره. وعلى هذا النحو حُوصِر الدين ونُفِع به إلى هامش المجتمع، الأمر الذى عطل جهود التجديد؛ لأنه لم يكن لها مبرراتها الواقعية، كما أنه لم تكن هناك الحرية الكاملة للقيام بذلك.

إلى جانب هذا الموقف نجد موقفًا آخر أكثر توازنًا يرى منذ البداية: أنه حينما تكون مصلحة الجماعة فتم شرع الله على ما يذهب «ابن القيم»، الذى يرى «أن المسائل الدينية ليس فيها اجتهاد؛ أما المسائل الدنيوية ففيها اجتهاد»، وهو ما أقره الإسلام وأكد الرسول الكريم (ﷺ).

غير أن ذلك يتحقق بشرط أن لا يخرج الاجتهاد على المبادئ الكلية للإسلام، وهى المبادئ التى ترفض الحجر على العقل؛ إنها مبادئ إرشادية كى لا يخطئ العقل أو يضل، وحتى يصل إلى الحق من أقرب الطرق^(٤٥). لذلك نجد أن العقل الإسلامى يندفع إلى التجديد كلما كان المجتمع الواقعى فى محنة أو مأزق. فمثلاً حينما دخل التتار بلاد المسلمين كان المسلمون «أضعف خلق الله، وقد كانت الرؤيات التى صورت لنا غزى التتار والوهن الذى دب فى قلوب المسلمين مخزية. فى هذه الفترة قوى العلم الدينى - وحدث فيه تجديد - حتى دخل التتار الإسلام. وحينما هاجم الصليبيون بلاد الإسلام قوى العلم الدينى برغم أن البلاد الإسلامية كانت ضعيفة. فى خلال هذه الفترة عمل الإمام «الغزلى» والإمام «الهيونى» على بناء الأمة فكرياً وعمقياً فى وقت كانت الحرب فيه مشتعلة^(٤٦). ولا يختلف اليوم عن البارحة، حيث تحدث صحة فى العالم الإسلامى باتجاه التجديد الذى تتأكد الدعوة إليه كلما بدا عالمنا العربى والإسلامى على درجة واضحة من الهوان والضعفة، وكلما تكالبت القوى العالمية عليه. كأنما المجتمع يدفع بعض صفوته المخلصة أو جماعته المؤمنة التى بيدها مفاتيح مخزين الطاقة، والتى يمكن أن تبعث فيه الحيوية لتشكّل قوة تزيد من مناعة المجتمع. الأمر الذى يفرض على رجال الدين أن يولوا اجتهادهم الآن شطر الحاضر من حيث قضايا ومشكلاته، وليس باتجاه النظر إلى الماضى.

ويتكامل مع الموقف السابق موقف الدين المسيحى الذى يرى أن تجديد الدين يعد ضرورة بسبب سوء الفهم والحيرة التى تسود أوساط الشباب فيما يتعلق ببعض القضايا، حتى نقضى على التطرف الذى قد يقع فى المجتمع على الجانب الإسلامى والمسيحى على السواء وهو ما

يعنى أن تجديد الدين يقصد به أحياناً توضيح الدين فى صحيحه، بحيث يفرض ذلك ضرورة أن تعكس عملية التجديد جوهر الدين وروحه ونظرتة. وهناك واقعة تاريخية، ترتبت على قول السيد المسيح لها مغزها، حيث قال « يوجد خصيان مثل الأعوات، وخصيان ولدوا هكذا، ويوجد خصيان خصوا أنفسهم من أجل الحفاظ على ملائكتهم. ويرغم أن الناس جميعهم فهموا مغزى قول السيد المسيح، فسر أحد علماء الكنيسة ذلك حرفياً، وقام بخصى نفسه حتى يبطل تيار الشهوة، فحرمته الكنيسة حتى لا يقلده الناس»^(٤٧). ذلك يعنى أن الدلالة هنا ليست كامنة فى حرفية النص ولكن فى رمزيته بالأساس، حيث الامتناع إرادياً عن الشهوات.

ثمة موقف أخير يقف على يسار كل المواقف السابقة، يرى أصحابه أن الشريعة بأوضاعها الحالية لا تصلح لبشرية القرن الحادى والعشرين، وأن « إصلاحها » وتطويرها إنما يكون بتأسيسها استناداً إلى النصوص الكونية للإسلام فقط^(٤٨). ويؤكد هذا الموقف على ضرورة التجديد؛ لأنه « لا نهاية لكلام الله؛ لأنه حق مطلق وعلم مطلق لا يحده حد من زمان أو مكان، ولذلك فهو جديد فى كل لحظة وصالح لكل جيل. والذين أعلقوا باب الاجتهاد وضعوا نهاية لكلام الله وفهم كلامه، وحوّلوا الخطاب الدينى من اجتهاد يحتمل الصواب والخطأ، ويستدعى إعادة النظر والمراجعة والتجديد إلى حقيقة كلية ونهائية^(٤٩). ويرى أصحاب هذا الموقف ضرورة أن يعمل التجديد فى اتجاه التأكيد على الإنسان باعتباره سيد الكون وأفضل المخلوقات، كما أن عليه أن يوفر للإنسان أيضاً الطاقة الريحية التى يستخدمها لتطوير واقعه اليومى^(٥٠). وهو ما يعنى أن التجديد ينبغى أن يتم على البعد الاجتماعى بالأساس، البعد الذى يؤكد على الإنسان باعتباره سيد واقعه.

٢- الظرف الداخلى الضاغطة باتجاه تجديد الخطاب الدينى: ارتباطاً بما سبق تتعلق

المجموعة الثانية بالظرف الداخلى التى تفرض تجديد الخطاب الدينى. وهى الظرف التى تضغط باتجاه إعمال العقل فى النصوص حتى تصبح قادرة على توجيه التفاعل فى واقع المجتمع. بداية يتفق الجميع على أن الخطاب الدينى فى حاجة إلى تجديد، وبالرغم من الاتفاق حول هذه الضرورة فإننا نجد اختلافاً أو جدلاً حول الظرف التى تبرر ذلك. الفريق الأول يرى أن الواقع الذى نعيشه أصبح متسارع التغير، ومن الضرورى العمل على توفير قراءة تأويلية جديدة للنصوص، بما يساعد على ضبط النص لتفاعل الواقع. « فبدون التجديد الدائم والمستمر

للفكر والفقهاء والخطاب الإسلامي من الطبيعي أن تحدث الفجوة بين الشريعة الإسلامية - التي هي وضع إلهي ثابت - وبين مقتضيات ومتطلبات الواقع المتغير والمتطور دائماً أبداً. الأمر الذي يعنى أنه لو ساد الجمود والتقليد، فإن ذلك قد يفضى إلى « انفلات » الواقع المتغير من حاكمية الشريعة الثابتة، فيكون العجز عن أن تظل الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، ومن ثم تغيب حجة الله على عباده وهدايته لخلقه، بعد أن ختمت الشرائع السماوية بشريعة الإسلام. وإذا كانت الشريعة الإسلامية هي خاتمة شرائع السماء إلى الإنسان، مؤكدة صلاحيتها لكل زمان ومكان، فإن ذلك مرهون بالتجديد الدائم فى الفكر والفقهاء والخطاب الإسلامى لمواكبة مقتضيات ومتطلبات مستجدات الواقع المتطور دائماً أبداً، ولبقاء حجة الله على عبادة قائمة إلى يوم الدين»^(٥١).

ويؤكد هذا الموقف على أن الواقع قد طرأت عليه تغيرات عديدة تفرض تجديد الخطاب، بما يساعد على استيعاب النص لهذه التغيرات، أو رؤية مضامين النص متجسدة فيها، وفى تفاعلات المجتمع. مثال على ذلك موضوع المعاملات فى البنوك، حيث يميل شيوخنا إلى محاولة فهمها بالنظر إلى قوالب المعاملات التى كانت سائدة فى القرنين الأولى. فإذا لم تتطابق معها أفتوا بالحرام، والأصح أن علينا أن نفكر بحرية فى المستجدات التى تطرأ على الواقع، ولا نقيس الجديد على القديم فقط، علينا أن نتأملها بالنظر إلى النص الذى يحتوى على المبادئ الكلية للإسلام ومقاصده العامة^(٥٢). ذلك يعنى أن نبيح التجديد فيما لا يمس الثوابت، ولنفتح باب التجديد على مصراعيه ليستوعب النص الظروف الجديدة. فالمبادئ الكلية والمقاصد العامة هى الثوابت التى لا ينبغى تجاوزها، وهى لا تزيد عن مساحة ٥٪ من النسق الإسلامى، غير أنها تشكل قاعدة البناء الإسلامى التى لا ينبغى المساس بها. فإذا كان الخطاب الإسلامى قديماً يقسم العالم إلى قسمين « دار الحرب » و « دار السلام »، فإننا نجد هذه التكوينات أو التقسيمات لم تعد موجودة الآن. فقد انفتحت الحدود على بعضها ولم تعد هناك دار حرب خالصة ولا دار سلام خالصة كذلك. حيث تداخلت الأمور فهناك جاليات إسلامية كبيرة فى كثير من الدول الغربية، فهل نعتبرها مع ذلك دار حرب، كما أن هناك تناحراً داخلياً داخل بلاد الإسلام ذاتها، فهل نعتبرها دار سلام، وهو ما يعنى أنه لم تعد ظواهر الواقع مستقطبة، ولكنها أصبحت كألوان الطيف^(٥٣).

ارتباطاً بذلك يصبح من الضروري إعادة قراءة النص لاستنباط المعانى التى تساعدنا على إصدار أحكام تتعلق بأحداث الواقع المتجددة. مثال آخر يتعلق بإثبات النسب، فإذا أنكر الرجل نسب أولاده من زوجته إليه وليس لديه شهود إلا نفسه، فإننا نجد أن القرآن الكريم لا يعتمد هذه الشهادة لإقامة الحد على الزوجة. حيث تقول الآيات الكريمة بضرورة أن يشهد الزوج -أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين- أنها زنت، ويشهد شهادة خامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وهنا يثبت عليها إقامة الحد. فإذا رغبت فى رفع الحد عنها فإنها تحضر أمام القاضى وتشهد -أربع شهادات- بأنه من الكاذبين، والشهادة الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، وهكذا يتبدد الاتهام ولا ينفق الأب على الأولاد. وإذا كان القرآن الكريم قد أشار إلى أنه لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم، فإننا نلاحظ اليوم ظهور شاهد جديد غير الأربعة شهود أو حلف اليمين وهو تحليل D.N.A القاطع الذى على أساس نتيجته يقام الحد على المرأة أو ينسب الأولاد إلى الزوج، ومن ثم يستحق عليه الإنفاق عليهم^(٥٤). على هذا النحو نجد أن المرجعية والنص الدينى ما زل قائما، غير أننا يمكن أن نستعين بمنجزات العلم الحديث للتيقن من وجوب فرض أحكامه.

ويتكامل مع ذلك ضرورة أن يمتلك المجدد نموذجاً معرفياً يحتوى على المعايير التى يقنن الواقعة بالنظر إليها. وعلى هذا النموذج أن يؤكد على الإيمان بوجود الله، وأن هناك تكليفاً وإيماناً باليوم الآخر، وبما أن هناك تكليفاً فمن الطبيعى أن يكون هناك التزام، وأن تكون الحرية فى إطار الالتزام، والإبداع، والتجديد لا يكون مطلقاً بل ملتزماً. بذلك يصبح النموذج المعرفى هو المرجعية التى تمكننا من التعامل مع الأحداث بالقبول أو الرفض^(٥٥). ويتسق مع ذلك ضرورة أن يتناول التجديد إعادة قراءة النص بالنظر إلى قضايا جديدة طارئة على الواقع فى بيئته المعاصرة. على سبيل المثال لم تشغل حركة الإخوان المسلمين نفسها تاريخياً منذ أن ظهرت عام ١٩٢٨م بقضايا الحجاب أو النقاب أو اللحية؛ لأنه كانت هناك قضايا أهم تتصل بالوطن والمجتمع^(٥٦)؛ أى أن التجديد فى نطاق اهتمام النص الدينى يتمثل فى أن تعاد قراءته واستكشاف معانيه فيما يتعلق بالقضايا الجديدة على واقعنا، ونحتاج إلى إدراكها بالنظر إلى مرجعيتنا.

ويعبر الموقف الثانى عن بعض عناصر النخبة المثقفة ذات التوجه العلمانى الرشيد

والملتزم بالمرجعية الدينية، حيث تتجاوز بعض عناصر توجه هذا الموقف مع بعض عناصر من توجه الموقف السابق المؤكدة على المرجعية الدينية. يبدأ هذا الموقف بالدعوة إلى إعمال العقل والاجتهاد، « فرأس الكسلان بيت الشيطان » مثل شعبي لخص فيه المصرى البسيط -بعيقرية فطرية- فضيلة إعمال العقل والاجتهاد الذى حثت عليه كل الأديان السماوية والوضعية. يقول (تعالى): ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٠٥]. وجاء فى العهد القديم فى سفر التكوين « الإصحاح الثانى » « العدد ١٥ » « وأخذ الرب الإله آدم ووضع فى جنة عدن ليعملها »، وفى سفر الأمثال لسليمان الحكيم الذى يتناول كلمة فضيلة الحكمة والفهم، حيث جاء فى « الإصحاح الرابع » « العدد الخامس » « إقتن الحكمة، إقتن الفهم ». هذا بعض من كم هائل يزره التراث الدينى الذى يدخل بلاشك على مستوى الوعى أو اللاوعى فى نسيج تكويننا الإنسانى، ويعد جزءاً مهماً من مرجعيتنا الثقافية^(٥٧).

يرى أصحاب هذا الموقف ضرورة إعمال الدين، بعد تجديد خطاباته فى حياتنا اليومية؛ إذ تكشف متابعة واقع الشارع المصرى، بل والمظاهر التى طغت على حياتنا الاجتماعية والثقافية، أنه ظهرت نتيجة لها كثير من الظرف الكفيلة بأن تدفعنا إلى إدراك أن هذا التراث الهائل من الحكمة الفردية والأمثال والمأثورات الشعبية، بل والنصوص الدينية -بالرغم من مظاهر المد الدينى الهائل خلال السنوات الماضية- قد غابت عن حياتنا لتصبح أثراً بعد عين، أو تم تبيع معانيها الحقيقية وطمس دلالاتها لتصبح مجرد كلمات جوفاء تذكرها فى المناسبات، وسرعان ما نهجرها أو نضعها على أرفف منسية، بعد أن بطلت فاعليتها فى استئثاره الهم وإرادة الفعل. وبعد أن ركنا جميعاً إلى حالة من الاستكانة والاسترخاء العلقى والتحول التدريجى لنصبح مجرد رن فعل لحدث أو كارثة، أو حتى لآخر نراه من وراء خيوط عنكبوتية استناداً إلى رؤية ضبابية لا تحجب عنا فقط رؤيته على حقيقته أو تمثل حجمه وإمكاناته، بل أيضاً رؤية ناتنا وحقيقتنا وأوجه قصورنا^(٥٨). ذلك يتطلب منا تطوير فكرنا وثقافتنا، وقبل ذلك تطوير خطابنا الدينى باعتبار، قاعدة للفكر والثقافة. ذلك يعنى أن تجديد الخطاب الدينى سوف يزره بالقوة التى تجعله قادراً على ضبط التفاعلات الواقعية، بحيث تصبح المرجعية الدينية قادرة على ضخ الحيوية فى بنية الثقافة والبشر والمجتمع جميعاً.

يؤكد هذا الموقف أيضًا على أن شمة تغيرات هائلة طرأت على واقع مجتمعنا، بحيث ساعدت على إدراكنا لقدرة تخلفنا عن الركب العالمى. ففي عصر العولة أصبح فضاءنا مفتوحًا فى وقت عانت فيه ثقافتنا من حالة هشاشة، ومن ثم فقد أصبحنا نعانى من فراغ ثقافى وعقيدى، وعلينا أن نجدد خطابنا الدينى بخاصة والثقافى بعامه، وعلينا أن نسعى ملء فراغنا قبل أن يملؤه غيرنا. فى هذا الإطار أدرك العلماء أن تجديد الفكر والفقہ والخطاب الدينى أصبح أكثر ضرورة وأشد إلحاحًا؛ لأنه هو السبيل لتقديم «البديل الإسلامى» الصالح لتلبية احتياجات ومتطلبات مستجدات الواقع الجديد، وذلك حتى يمتلىء الفضاء الإسلامى بالبديل الإسلامى فيزول «الفراغ» الذى صنعه الجمود والتقليد. والذى يسعى التغريب الوضعى العلمانى ملئه والتمدد فيه. ارتباطاً بذلك فقد قال «الشيخ العطار» عندما احتك بعلماء الثورة الفرنسيه «أن بلادنا لا بد أن تتغير، ويتجدد بها من المعارف والعلوم ما ليس فيها». ودعا الشيخ رفاعة الطهطاوى بعد -أن خبر خطر الوضعية اللادينية الغربية فى باريس- إلى تجديد فقہ المعاملات الإسلاميه لیسد الباب ويقطع الطريق بالبديل الإسلامى المتجدد، على قانون نابليون الوضعى العلمانى المتسلل إلى دوائر التجارة ومؤسسات الحكم والقضاء والتشريع فى عالم الإسلام. وقد عاب الإمام محمد عبده على جبهة الجمود والتقليد بقوله «إنهم وإن أنكروا كثيرًا من البدع، ونحوها عن الدين كثيرًا ما ليس منه، فإنهم يرون وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد»^(٥٩) والتقيده به بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التى قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدنية أحياء»^(٦٠).

شمة ظرف سلبي آخر يسجله أصحاب هذا الموقف، ويتعلق بسطوة النظم السياسية فى المجتمعات العربية والإسلامية وسيطرتها على الدين والمؤسسات الدينية، الأمر الذى يقتل حريتها وقدرتها على التجديد. فى هذا الإطار يؤكد البعض على أن قصور الخطاب الدينى يرجع بالأساس إلى خلل حدث فى المفاهيم والمصطلحات الناشئة، وانضواء الكثير من منابر الخطاب الدينى تحت اللواء الرسمى للأنظمة السياسية فى المجتمعات الإسلاميه طوعًا أو كرهًا، الأمر الذى قلل من القبول الشعبى لها. ولا يخفى أن الكثير من المؤسسات الدينية فى أغلب المجتمعات العربية والإسلامية لم تتحرر بعد من سطوة الأنظمة السياسية البرجماتية، ومن ثم فهى تتعايش معها وفق اجتهاد مرجوح لا يفى بالحد الأدنى من تطلعات الشارع الإسلامى، الذى وجد نفسه ميالاً إلى مرجعيته التى يعبر عنها كل عالم أو مفكر يخرج عن

المؤلف، وي طرح طر حًا يلامس احتياجات البشر ويؤاسى آلامهم. ولعل نظرة خاطفة على بروز وأقول الرموز الدينية فى العالم الإسلامى خير برهان على ذلك، فالشارع الإسلامى اليوم يعرف الدكتور «عباس مدنى» كزعيم سياسى إصلاحى جزئى أكثر من معرفته برقيق دربه العالم السلفى الشيخ «على بلحاج»، ويعرف الشيخ «أحمد ياسين» و«راشد الغنوشى» و«حسن الترابى» و«عبد المجيد الزندانى» أكثر من معرفته بعالم الحديث «ناصر الدين الألبانى»، أو إمام أهل السنة الشيخ «عبد العزيز بن باز»، أو فقيه العصر الشيخ «محمد بن عثيمين»، أو ثلة من علماء الأزهر أو حتى شيخ الأزهر نفسه^(٦١).

وقد دفع إفلاس القيادتين الدينية والسياسية الأمة باتجاه البحث عن بديل مناسب، فوجدوا الصف الثانى من العلماء «المارقين» على نهج الحرس القديم بخطابهم المعتدل والتعايشى تؤزهم فئة التكنوقراط، خيارًا يجمع بين الحد الأدنى من النص الدينى دون الإغراق فى تفاصيل فرءعه، ويفى فى ذات الوقت بمتطلبات وتفاعلات ووقائع الدولة العصرية التى أغفل أمورها الخطاب الدينى التقليدى لعدة قرون. ذلك يفسر خروج الأنظمة السياسية المستبدة عن طورها حينما يتلاحم التكنوقراط مع الجيل الثانى من علماء الصحوة مكوئين جبهة ائتلاف قوية فى وجه الاستبداد واحتكار السلطة باسم الدين خاصة. علمًا بأن غوار الخطاب الدينى لا ينكشف فى مسائل العبادة والتسك، بل أمام تحديات كبرى كحقوق الأقليات والديموقراطية والمال العام، حيث يجد الخطاب الدينى المتجدد والمتنور مكانًا يستطيع من خلاله التعامل الفورى مع مستجدات المرحلة والعصر^(٦٢). ومن حسن الطالع أن الدينى أقوى دائمًا من السياسى فى مجتمعاتنا، حتى ولو اختلفت القاعدة إلى حين. وارتباطًا بذلك فإنه لا يمكن تهميش التيار الدينى؛ لأن الدين فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية قد تجذر فى الحياة والفكر، وتموضع جنينيا فى دماء الشعوب الإسلامية، لدرجة أن السياسى غير المتدين إذا تمكن من السلطة يجد نفسه مضطرًا للبس العباءة الدينية، صادقًا أو متملقًا. أمام هذه التحديات المفروضة علينا من كل اتجاه نحتاج إلى تجديد خطابنا تجديدًا يقوم به رجال دين يمتلكون شجاعة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) للبت فى قضايا محورية تنقل كاهل الأمة وواقعتها، بعيدًا عن الجمود الفكرى وأحادية الرأى؛ من ذلك قضايا الآخر الدينى، وولاية المرأة فى المناصب الكبرى، والديموقراطية وعلاقتنا ومصالحنا مع الحضارات والأمم الأخرى^(٦٣).

نحتاج إلى تجديد خطابنا الدينى بما يسمح بتعايش المسلمين مع خصومهم المتفوقين عليهم

تكنولوجياً واقتصادياً، خطاب يضخ القوة والطاقة في عروقنا حتى نصبح قادرين على دفع مجتمعنا على طريق التقدم والتطور.

يسعى هذا الموقف أيضاً إلى تجديد خطابنا الدينى وتحريره من حرفية علماء النُفط والخوف من الجديد، غير المدركين أن عالماً قد تغير، وأن فقه الحجاب والليحية والنقاب والثوب القصير والحيض والنفاس وإن كان فقهاً مهماً، غير أنه لم يعد هو الفقه المحورى المطلوب فى عالمنا المعاصر وفى هذه المرحلة بالتحديد. نحتاج إلى فقه يساعدنا على التمكن الاقتصادى والثقافى والسياسى، فقه يحافظ على تماسك الأمة ويعمق قيم المواطنة، ويعكس روح الإسلام فى صحيحه.. نحتاج إلى فقه اسلامى جديد وحضارى يعيد للإسلام روحه الوسطية السمحة التى تجسد قول الله (تعالى): ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥] ^(١٤). ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَّانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٥٩]. نحتاج إلى تجديد يواجه التشويه الذى أحدثته جماعات العنف الإسلامى التى انفلتت من حاكمية العقل الإسلامى، فأصبحت تنهش الذات الإسلامية ذاتها، وتهز هيبة النظم والدول الوطنية فتخدم بذلك مخططات الأعداء، برغم النية الحسنة والبراءة التى يتحلى بها أفراد هذه الجماعات ^(١٥). بيد أن تحكيم العقل لا ينبغى أن يلغى عواطف وعقلانية المقاومة، دفاعاً عن المقدسات الإسلامية، ودفاعاً عن القيم الإسلامية النبيلة. -وعلى هذا النحو- فإذا كان تجديد الخطاب الدينى مطلوباً حتى نستطيع التعامل مع قضايا عالمنا المتجددة؛ فإنه مطلوب وبإلحاح؛ لأنه يزيدنا بالقوة الواعية التى نحتاجها لنحافظ على كرامتنا ومقدساتنا.

الموقف الثالث: هو موقف التدين المسيحى، وهو لا يختلف كثيراً عن الموقف الإسلامى المتدين، وهو موقف يطلب التجديد ليتعامل من خلاله مع قضايا المجتمع والجماعة المسيحية المتجددة -المجرى الرئيسى لتجديد الخطاب الدينى كما تراه النخبة المسيحية يتحدد بالظروف المتجددة التى حدثت فى مجتمعنا- والتى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار. بداية فقد تجدد الخطاب الدينى -كما يؤكد البعض- من حيث الشكل، إضافة إلى أن مضامين الخطاب الدينى ينبغى أن تكون لها علاقة بقضايا ومشكلات الحياة اليومية. فى ذلك يقول أحد رجال الدين المسيحى: « خطابنا يتم باللغة الدارجة، من حيث المضمون ينبغى أن تتصل موضوعات

الخطاب بقضايا ومشكلات الحياة اليومية. هناك مبدأ معروف يؤكد أن الإنسان لا يعرف إلا ما يريد، ولا يعمل إلا ما يجب، ونحن نحاول التعرف على ما يريده البشر وناقشه معهم. نتبع الطريقة الحوارية؛ لأنها الطريقة الملائمة لأجيال الشباب»، يؤكد أيضًا أن خطابنا الدينى يعمل على «دفع الشباب للاندماج فى المجتمع على أساس أن ربنا أوصانا بذلك، لا سياسة فى ذلك ولا مجاملات، فقد قال المسيح مرة «أنتم نور العالم، فليضى نوركم أمام الناس لكى يروا أعمالكم الحسنة، ويمجدوا أباكم الذى فى السموات»^(٦٦).

الجديد فى الخطاب المسيحى أنه «يرفض العزلة والتقوقع، فوصايا المسيح كلها اجتماعية، وهى تعبر عن مضمون ومفعول الإيمان. وقد رأينا: أن سلوك العزلة يجب أن يرفع عندما شعرنا أن الأقباط بدأوا يتقوقعون بسبب الأحداث الطائفية. وشعرنا بخطورة ذلك؛ لأنه ضد المسيحية أولاً، وضد المواطنة ثانيًا، وضد مصلحة المجتمع ومصالحتنا جميعًا. ولذلك قمنا بتنمية ثقافية، نُدرس فى إطارها لشبابنا التيارات الثقافية فى المجتمع ونحلها، ونجرى بشأنها حوارات يحضرها شبابنا ورموز مصر الإسلامية والمسيحية. هذه الحوارات أسست نوعًا من تبادل المشاعر والفهم الإيجابى المشترك لقضايا تهمة المسيحيين والمسلمين على السواء. كذلك طلبنا من شبابنا أن يسجلوا أسماءهم فى سجلات الانتخابات، ونشجعهم على المشاركة فى اتحادات الطلاب والنقابات والأحزاب، وأن يتوقفوا عن التقوقع؛ لأن ذلك معارض لقيم المواطنة المستندة إلى الإنجيل؛ لأن المسيح قال: أنتم «ملح الأرض» والملح يحفظ من الفساد، وقد خلق ذلك انفتاحًا من قبل شبابنا على المجتمع، قيده قليلًا -الظرف الأخيرة- ظرف الفتن الطائفية، بالإضافة إلى ذلك عندنا آية فى الإنجيل تقول: «أنتم رائحة المسيح الذكية»، وآية تقول «أنتم رسالتنا المعروفة والمقررة من جميع الناس». تعبير آخر يقول «خميرة صغيرة تخمر العجين كله»، يقول لنا: «حولوا العجين الميت إلى حياة بالخميرة وأنتم الخميرة». آية أخرى تقول: «نسى كسفرء عن المسيح كأن الله يعظ بنا، ونطلب عن المسيح ونقول للناس تصالحوا مع الله بتصالحكم مع أنفسكم»^(٦٧). المسيحية لم تكن انسحابية ولا تنازلية، هناك ظرف تاريخية دفعت إلى التقوقع، ولأننا نعيش فى عصر الانفتاح فقد كان من الطبيعى أن نفتح ونفتح خطابنا الدينى. خطابنا اهتم بالبعد الاقتصادى كذلك، فمثلاً توجد جماعة كبيرة من المتخصصين تساعد الشباب فى الحصول على فرصة عمل، وتعمل على تغيير ثقافتهم من

الارتباط بالوظيفة الحكومية إلى بناء المشروع الإنتاجي الخاص. وتُساعد الشباب كي يحصل - مثلاً - على قرض من الصندوق الاجتماعي، أو من جهاز تشغيل الشباب في المحافظات في بنك التنمية، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الكنائس بها مشاريع صغيرة للأسر المنتجة؛ ذلك يعني أنه أمام الطرؤف المستجدة لا تكتفى الكنيسة بالبعد الديني فقط، ولكنها أصبحت تهتم بالبعد الاجتماعي والاقتصادي كذلك^(٦٨). يدعو هذا الموقف أيضاً إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني حتى يصبح قادراً على التكيف مع الطرؤف الداخلية المتجددة. فالعالم الذي نعيش فيه أصبح يزداد تداخلاً وتماسكاً، وعلى الكنيسة أن لا تنعزل، وعليها أن تعد شعبها ليكون قادراً على التكيف مع الطرؤف الجديدة ولديه إمكانية التعامل معها.

الموقف الأخير الذي يسعى إلى تجديد الخطاب الديني في ظل الطرؤف الداخلية، هو الموقف الذي يقف على يسار كل المواقف السابقة، هذا الموقف يتضمن تضاريس عديدة تشترك جميعها في تجانس واحد يؤكد في جملته على أهمية تنحية الدين عن حياة البشر، ويسعى هذا الموقف بداية إلى تفكيك النص الديني بفصل مضمونه عن قداسته، من خلال برهنة مغلوطة. يذكر أصحاب هذا الموقف: أن «كلام الله حقيقة مطلقة متجاوزة للزمان والمكان، أي: صالحة لكل زمان ومكان، وهذه الصفة بالذات هي التي تفرض أن يكون الخطاب الديني وقتياً؛ لأنه تاريخي يلبي في كل عصر حاجات متجددة ومتغيرة، تنتظر من يكشف عنها ويستخرج لها من كتاب الله إجابة جديدة تكشف في الوقت ذاته عن وجه جديد من وجوه الحقيقة الإلهية، وتزيدها جلاءً وبهاءً كلما ارتقى الإنسان وتحرر، وازدادت حضارته تطوراً وارتقاءً»^(٦٩).

بذلك يتحرك هذا الموقف إلى نزع القداسة عن النص، تحت زعم أن تطرف إطلاقيته تفترض إطلاقية نسبيته - أعني التطرف في التأكيد على النسبية - وتأكيد ما هو نسبي يعد المدخل إلى تمزيق وقتل ما هو مطلق. يذهب هذا الموقف إلى القول بأن القرآن الكريم يتعالى على الأوضاع والأحداث والأشخاص، في حين يسعى الفقهاء في تفسيرهم للقرآن الكريم إلى التجديد وتثبيت المعنى من خلال كلامهم عن أسباب النزول التي تربط النص بتاريخ معين وزمان معين وأشخاص بالذات^(*)، وقد لاحظ هذا الموقف أيضاً أن الفقهاء يميلون إلى لغة

(*) ليس من الضروري أن ينص القرآن صراحة على الديمقراطية بالمعنى اللفظي الغربي، ولكن القرآن قدم الحالة الديمقراطية، أي مشاركة البشر في اتخاذ القرار العام بأسلوب يرى أنه الأوفق. يستوى في ذلك =

التقرير التي لا تحتمل إلا معنى واحداً مباشراً. ويشعرين بالارتباك أمام اللغة الرمزية أو المجازية التي يستخدمها النص القرآني؛ لأنها حمالة أوجه تحررنا من طغيان المعنى الواحد، وتسمح لنا بأن نختار ونتحمل مسؤولية اختيارنا. وفي هذا يقول قاضى البصرة « عبيد الله بن الحسن » كل ما جاء فى القرآن حق، فالقول بالقدر صحيح، ومن قال باختيار الإنسان لأفعاله استند إلى أصل فى الكتاب، ومن قال بهذا فهو مصيب، ومن قال بذلك فهو مصيب أيضاً؛ لأن الآية الواحدة ربما دلت على وجهين مختلفين واحتملت معنيين متضادين^(٧٠). وهو ما يعنى إشاعة حالة من التعددية فى تأويل النص بلا ضوابط، الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى تفكيك بنيته.

وفى أعقاب الدعوة الخافتة أو المخادعة لتفكيك النص، يذهب أصحاب هذا الموقف إلى محاولة إدانة من يقومون بتجديد الخطاب الدينى؛ لأنهم على هذا النحو يسعون إلى ضخ الحيوية فيه وهم لا يريدون ذلك.. يحاول أصحاب هذا الموقف إبراز عزلة التيار التجديدى الذى يدعو إلى استكشاف المعانى الإسلامية بما يلائم احتياجات واقعنا من خلال إدانة التجديد والمجددين معاً.

يذهب هذا الموقف قائلاً: « فقد حاول الإسلاميون فى ذلك الوقت تحقيق هدفهم سلمياً وبواسطة الطرق الديموقراطية، وقد أتاحت الفرصة لمثلئى الشعب أن يقرروا فى هذا الأمر، ولقد قرروا إسقاط المشرع - يقصدون المشرع الإسلامى مع أن غالبيتهم مسلمون؛ لأنهم كانوا يرون ما يمكن أن يسببه ذلك من مشكلات تتعلق بأهم مقومات الدساتير، وهى كفالة الحريات الديموقراطية والمساواة الكاملة فى الحقوق بين المواطنين فى البلد الواحد. بالإضافة إلى ذلك نجدهم يؤكدون أن هناك بعداً آخر: وهو أنهم يدركون أن الذين جعلوا رسالة حياتهم تطبيق الشريعة الإسلامية أو تحكيم شرع الله، لا يملكون فكراً تجديدياً يواجه مثل هذه

= أن يسمى الفكر الغربى هذه الحالة ديموقراطية أو يسميها الفكر الإسلامى شورى، والشورى لها نص قرآنى، وهى لفظ له دلالات يمكن أن تتنوع أو يتغير حسب الأحوال. يضاف إلى ذلك أن تداول السلطة فى الإسلام فى عصور الاستناد القوى إلى نصوصه وموثيقه تم أحياناً بالمبايعة، وثم أحياناً أخرى بالتولية كما ولى أبو بكر عمر، وحدث أحياناً باختيار حكماء الأمة للحاكم كما فى حالة اختيار عثمان، وأحياناً رابعة باختيار الأمة مباشرة كما فى حالة علي ويشير تنوع صيغة التداول السياسى إلى قناعة عميقة من قبل الإسلام بالحالة الديموقراطية.

القضايا الجوهرية، والكثير منهم لا يشعر بالحاجة إليه»^(٧١). يؤكد هذا الموقف أيضًا على أننا بالرغم من أننا «شهدنا الكثير من دعاة التجديد، غير أننا لم نشهد إلا تجديدًا قليلًا، وذلك يرجع إلى أن المجددين التمسوا التجديد في المكان الخطأ أو التفكير من داخل الصندوق، والصندوق هنا هو إطار الشريعة الإسلامية، وخارج الصندوق هو إطار الإسلام. ومعرف أن الشريعة - كما يدعون - ليست هي الإسلام، بل هي جزء منه، بل هي أوله ومدخله ومبتداه نحو حدوده الدنيا التي لا يقبل دونها، في حين أن الإسلام يمتد في الرحابة والسعة حتى يلحق بالإطلاق، والتفكير من داخل الصندوق استند إلى مسلمات عوقمت الحركة نحو التجديد^(٧٢). على هذا النحو وفي مواجهة الظرف الداخلية المتجددة يسعى أصحاب هذا الموقف إلى فصل الدين عن شريعته ليتحول إلى مجموعة من المثل التي تصلح لأن تصبح أخلاقًا؛ قد تفلح أو تشارك في تشكيل ضمائر البشر، لكنها لا تقدم قواعد محددة وفعالة لتنظيم التفاعل الحادث بالواقع. وما دامت سوف تعجز عن ذلك؛ فلنترك الواقع لكي ينظمه قانون آخر، وليكن هذا القانون - من وجهة نظرهم - هو القانون الوضعي.

ويستمر هذا الموقف في البحث عن زاوية أخرى لتنفيذ قيمة الخطاب الديني، ومن ثم قيمة تجديده، ولتحقيق ذلك يتساءل هذا الموقف عن قيمة الدين الذي لا تنعكس أو تتجسد مثله في واقعه. كما يؤكد هذا الموقف أنه إذا كان الدين «إيمانًا قلبيًا يجعل الإنسان في وضع أن يكون سيد هذا الكون وأفضل مخلوقاته، وأنه إذا كنا لا نستطيع أن نمارس هذه السيادة ضد ظرف تعطلها؛ فإن الإيمان الديني يصبح معوقًا وكذلك العقيدة. فالدين ليس مجرد شعائر وطقوس؛ لأن الملحد له شعائر وطقوس. الدين يختلف؛ لأنه يمنح الطاقة الروحية التي تولد الفاعلية والقيمة في أفعال وتفاعل البشر، فإذا كنت لا أستطيع أن أستخدمها في الواقع اليومي؛ فإن هذه الطاقة تصبح لا قيمة لها، وإذا قالت المسيحية أن «الله خلق الإنسان على صورته ومثاله»، فإن ذلك يعنى صورة الله في الخلق وقدرته على الابتكار والتجديد والإرادة والفعل والحرية، وكلها مفاهيم أساسية تميل إلى الاتصال بصورة الله؛ فإذا كان الإنسان في المجتمع ليس حرًا، ولا يستطيع أن يناضل من أجل حريته، وفي وضع استعباد، واستعباد له أشكال كثيرة، حيث نجده مضطرًا لعبودية البشر أكثر من عبودية الخالق، إذن كيف يكون للدين معنى في حياته؟! في هذه الحالة يكون الدين مثلما يقول «ماركس» أفيون الشعوب ويستخدم لوأد الطاقة التحريرية الموجودة في أعماق البشر»^(٧٣).

وإذا كان الدين المسيحي يتمحور مثلاً حول مفهوم «القيامة»، وإذا كان الفرد لا يستطيع أن يعيش برّح هذه القيامة في المجتمع، بأن يكون الشخص الممكن صاحب الإرادة والقادر على الفعل واتخاذ القرار، وبالتالي؛ فإذا كان لا يستطيع أن يمارس ذلك في حياته فما هي إذن قيمة الدين في حياته؟ هل يصبح مجرد طقوس تمارس؟! القهر الآن يمارس باسم الدين في المجتمع، مع أن الدين قد وجد من أجل تحرير الإنسان. ففي المسيحية طالب السيد المسيح بتحرير الإنسان من القيود التي وضعها المجتمع اليهودي على الإنسان، طالب الإنسان بالتسامح واستنفر قدرته على التغيير. كذلك الإسلام حرر الإنسان من عبودية الأصنام، وحرره من حالة التبعض وجعله دولة وأمة. فإذا كان الإنسان في المجتمع لا يزال يعبد الأصنام، والأصنام كثيرة، يعبد رئيسه في العمل، أو يعبد نزعة استهلاكية، أو يعبد رئيس دولة، ذلك يعني أن واقعنا يشهد أنماطاً جديدة من العبودية، فإذا لم يساعد الخطاب الديني على التحرر من كل ذلك، فما هي قيمته؟.

لقد طرحنا حركة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية سؤالاً هو: كيف يأتي الملكوت على الأرض في ظل هذا الظلم والدعارة والفساد والمخدرات والاستبداد السياسي؟ وبالتالي أين يكون ملكوته؟ إذن فليبق الله في السماوات؛ لأنه ليس موجوداً على الأرض، غير أنه بالإمكان أن يوجد على الأرض من خلال نضال إنساني موجود على اسمه، فإذا لم يكن هذا النضال الإنساني موجوداً فلن يكون له قيمة، حينئذ يصبح الدين شبيهاً بشواهد القبور. قد تكون هناك أماكن للصلاة، وقد يكون هناك من يمارسون الطقوس، غير أن ربح الدين الحقيقي غير موجودة في المجتمع^(٧٤). هذا الموقف يدرك الدين من خلال وظيفته التحريرية فقط، ومن خلال قدرته على تنظيم الواقع وتأكيد الطابع السیادی للإنسان، فإذا لم يفعل فلا قيمة للدين، وإذا كان الإنسان يعيش في الواقع مستعبداً حتى لغرائزه، وإذا لم يحرره الدين من هذه العبودية فلا قيمة للدين. وهكذا نجد أنفسنا في النهاية أمام نوع من البرهنة المعكوسة التي تحاسب الدين بفساد الواقع وتردى أوضاع الإنسان، دون أن يطرح هذا الموقف وسيلة يستطيع بواسطتها -من خلال الجهد الإنساني الفعال- العمل على تحرير الواقع أو المحافظة عليه من خلال أعمال ربح الدين المحددة.

ويسعى هذا الموقف كذلك، من خلال منطلقاته العديدة، إلى إدانة الدين بسبب الظروف

الواقعية المتردية، وبدلاً من المطالبة بتجديد الخطاب الدينى لمواجهة ترمى الواقع، نجد هذا الموقف يطالب بإقالة الدين من ممارسة دوره فى حياة المجتمع، ودفعه إلى الانزواء بسبب الترمى الذى أصاب المجتمع.. بداية يسوق هذا الموقف شواهد على تخريب الدين للحياة، من خلال تأكيد « أن الخطاب الدينى فى أحيان كثيرة يعمل على حماية السلطة ». يدين هذا الموقف خروج الرموز الدينية فى المجتمع فى الانتخابات الأخيرة، وتأييدهم لرموز النظام الذين عبرت الجماهير عن رفضها لهم، وهم يعلمون أن هذا الانتخاب مزيف ولا يعبر عن شىء.. على هذا النحو نجد رجال الدين يقدمون غلالة دينية لستر عورة النظام السياسى، وإذا كان الدين سوف يؤدى هذا الدور، فسوف يصبح الأمر كارثة. يحدث ذلك حينما يشارك رجال الدين فى تزيير إرادة أمة قال الله (تعالى): فيها ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران ١١٠] (٧٥). ويتقدم هذا الموقف خطوة أخرى فيطلق طلقته الأخيرة، بتأكيد على ضرورة أن نتأسى بالغرب فى تجديد خطابنا الدينى، بأن نطرق طريق العلمانية، التى تعنى فى أساسها فصل الدين عن السياسة، أى: فصل الأخلاق الدينية عن الأخلاق المدنية، وأن نميز بين سلطة الدين الخالدة وسلطة السياسة المتغيرة. على هذا النحو، فعلى الدين أن تترجع مساحته إلى حدود ضمايرنا الفردية. وبغض النظر عن الديانات الموجودة فى المجتمع، فإن البشر حينما يتعاملون مع بعضهم فى واقعهم الاجتماعى؛ فإن عليهم أن يتعاملوا وفق أخلاق مدنية وليس وفق أخلاق دينية، وإلا فإننا سوف نفتح أبواب صراع اجتماعى بين أصحاب الأديان والملل لا نعرف مداه ولا نهايته. وفى هذا الصدد علينا أن نتأسى بالغرب الذى ترك الدين للفرد، وأبقى على الأخلاق المدنية للمجتمع. ويتسق مع ذلك: أنه لا ينبغى أن ننص فى دستورنا على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى؛ لأن ذلك يؤسس تناقضا فى بنية الدستور، بين روجه التى تؤكد على المساواة بين جميع المواطنين، وبين التأكيد على الدين الذى يعبر عن فئة دون فئة أخرى. فى هذه الحالة؛ فإن هذا النص سوف يصبح مصدراً للظلم، ومدخلاً إلى التناقض والصراع الاجتماعى (٧٦).

ويتقدم هذا الموقف خطوات فى الاتجاه السلبى ليدين التجديدات التى تؤكد على أن الإسلام يحتوى على تصورات مقابلة لنظائرها الغربية؛ كالقول بوجود ديموقراطية فى الإسلام تناظر الديموقراطيات الغربية. القول بذلك أثار كثيراً من الشكوك أكثر مما بعث على

الاطمئنان، ففي لقاء مع إحدى القيادات الإسلامية النشطة(*) قدم لنا الحل الإسلامي لربط الدين بالدولة، وفي المقابل قدّمنا له كلامًا يؤكد على فصل الدين عن الدولة. وقد قدم لنا كلامًا لا يرفضه أحد -وفي التعقيب- سألته زميلة مسلمة: إذا كنت تقدم نموذجًا يضاهاى الديمقراطية الغربية، إذن لماذا أسلمتم؟ وهنا يثور الهاجس حول هذا النوع من الترويج التسويقي الذى لن يلتزم به التيار الإسلامى حين وصوله للسلطة، تثور هذه الهاجس؛ لأن الإسلام لم يقدم الشكل الديمقراطى المعتمد على النص. عند قراءة النص نجد أن الإسلام هو كلام الله، وأن كلام الله لا يناقش، بل يجب الخضوع له، وأن تداول السلطة تدور حولها علامات استفهام كثيرة، إمامة حيناً ومبايعة أحياناً^(٧٧). مسائل كلها تحتاج إلى توضيح(**). وهو ما يعنى أن مناقشة تجديد الخطاب الإسلامى فى إطار الموقف العلمانى يتحقق إما على خلفية الاستعداد للتخلى عنه فى سبيل اعتناق أخلاق مدنية حسبما تؤكد النزعة العلمانية، وإما من خلال التشكيك فى التجديد الإسلامى، وخاصة من قبل بعض عناصر الآخر فى الوطن بالنظر إلى مرجعية المستقبل التى لم تتحقق بعد.

٣- الظرف الخارجى وتجديد الخطاب الدينى: استجابة للضغوط التى فرضتها ظرف داخلية برزت الدعوة إلى ضرورة تجديد الخطاب الدينى، وهى الدعوة التى لم تقتصر على تجديد الخطاب الدينى فقط بل تجاوزته إلى محاولة إعادة قراءة أو تأويل النص، بالنظر إلى ظرف واقعية جديدة، وهو التجديد الذى يأمرنا به ديننا الحنيف، ويحدد الآليات العديدة لإنجازه.

ذلك يعنى أن التجديد فى هذا النطاق يعد محاولة إعادة قراءة وتأويل القيم والمبادئ الإسلامية للوصول إلى منظومة قيمية تتولى قيادة عملية التحديث. فى مقابل ذلك: طرح مطلب التجديد استجابة للضغوط المفروضة من الخارج، غير أن هدفه هذه المرة لم يكن تحديث المجتمع انطلاقاً من تراثه الثقافى والدينى، ولكنه كان محاولة لإضعاف هذا التراث بحيث تتم عملية التنمية والتحديث بعيدة عن التوجيه الإسلامى. وإذا كان تراث الأمة هو المحافظ على روحها وهويتها؛ فإن تبيد التراث أو لنقل إضعافه، هو إضعاف للهوية وتهديد للبقاء، وفى هذا الإطار برزت ثلاثة مواقف شكلت إدراكاً محدداً لدور الظرف الخارجى فى طرح المطالبة

(*) المفكر والنشط الإسلامى الدكتور عصام العريان.

(**) ارجع إلى الهامش ص ٣١١ ، ٣١٢.

بضرورة تجديد الخطاب الإسلامي. ويتمثل الموقف الأول في موقف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الذى تأجج عداؤها للإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، حيث استدعت هذه الأحداث مضامين العلاقة المتوترة بين الغرب والشرق.

ولتوضيح ذلك: يكشف تأمل العلاقة بين الشرق والغرب فى التاريخ الإنسانى الحديث عن وجود ضغط تاريخى مستمر من الغرب فى اتجاه الشرق، وهو الضغط الذى تجلى فى محاولة تقليص الخريطة الإسلامية تاريخياً من خلال قضم بعض أطراف الامتدادات الإسلامية فى أوروبا، كما هى الحال فى ألبانيا والشيشان والبوسنة والهرسك ومعاصرة والأندلس تاريخياً، وبعضها تم استيعابه أوروبياً بإسلامه، وبعضها الآخر أعيد تنصير؛ كما هى الحال فى الأندلس. بالإضافة إلى ذلك فقد تولى الغرب دائماً دفع أى محاولة لامتداد القوة الشرقية أو الإسلامية إلى أوروبا، فى مقابل محاولة أوربية بعض الدول الإسلامية التى تقع إلى جانب جدارها، بل والعمل على إضعاف إسلامها، وتشكل تركيا المثال النموذجى على ذلك، حيث نمونج مجتمع - إسلامه مستأنس وقابل للتآكل - وهو النموذج الذى يسعى الغرب الآن إلى فرضه على العالم الإسلامى. ويبدو أن قدرًا من النجاح فى هذا الاتجاه بدأ يتحقق على صعيد بعض المجتمعات العربية والإسلامية. وقد تضافرت هذه الضغوط العدائية تاريخياً مع الحركة الاستعمارية و الإمبريالية التى بدأت تاريخياً مع مؤتمر برلين سنة ١٨٧٠م، باعتبارها تمثل مرحلة تاريخية عليا فى تطور الرأسمالية. حيث اندفع الاستعمار بقوة وعنقوان فى اتجاه الشرق الإسلامى فى الوقت الذى كانت الأمة الإسلامية تعيش فى حالة من الضعف والوهن. وكانت النتيجة المتوقعة هزيمة ماحقة ساحقة أشعرت المسلمين بالهوان والمذلة، وجرحت هويتهم؛ وأرجتهم رجاً عميقاً، الأمر الذى استنفرد الكراهية والحقد تجاه الآخر المستعمر والأجنبى الذى جاء كغالب وقاهر، ونمت العلاقات معه ضمن منظور علاقات القوة والغلبة، وخاصة أنه بأفعاله العدوانية كان يُزكى هذه المشاعر، ونتيجة لذلك لم يكن التآثر والتثقاف سهلاً. وبذلك انطلق التجديد والإصلاح مستنداً إلى تأكيد الذات فى مقابل قدح أو ذم الآخر رغم تفوقه^(٧٨). بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه بالرغم من امتلاك الأمة الإسلامية لحضارة عريقة ذات أخلاق قوية، فإن أمة هذه الحضارة تعيش الآن فى حالة من الضعف، لذلك اتجهت -لتنمك من البقاء- نحو استدعاء رصيدها الحضارى الذى شكل درعاً قوياً يحميها من التآثر بثقافة، ونجح فى تغيير

دينها وثقافتها ولغتها. على خلاف ذلك حافظت المجتمعات الإسلامية فى إطار هذا التقابل الحضارى على ثقافتها وحضارتها، وما فقدته أثناء المرحلة الاستعمارية استعادته بعد رحيل القوى الاستعمارية. ولأن كلا الطرفين (الاستعمار، والحضارة الإسلامية) خرج من الصراع نصف مهزوم ونصف منتصر، لذلك بقيت للصراع طاقته التى استمرت تتفجر فى جولات أخرى، متتابعة ومتنوعة، وظلت القوى الغربية بالمرصاد لأمة الشرق والإسلام. غير أنه بسبب هذا الاتصال الثقافى والحضارى بين الأمتين، تواجدت بعض المساحات الثقافية التى يعيش فى نطاقها بعض المواطنين الذين استوعبوا الثقافة الغربية وأعجبوا بنموذجها ونوعية حياتها، ولأنهم سائريها؛ فقد راودتهم أحلام أن تكون ثقافة الغرب وحضارته التى أعجبوا بها هى ثقافة مجتمعاتهم، ومن ثم دفعت هذه الفئة شعارات التوجهات العلمانية بالمعنى الغربى، باعتبارها التى ينبغى أن تشكل أيديولوجية التحديث.

ويغض النظر عن المشاهد التاريخية المتتابعة للتفاعل بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، وهى المشاهد التى اتسمت بمظاهر سلبية عديدة؛ فإن المشهد الذى هوجم فيه برج التجارة العالمية والبنطاجون فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، أثار المشاعر والذكريات والعواطف التى استدعت مشاعر تاريخية سلبية عديدة، تجسدت فى العبارة التى نطق بها الرئيس بوش بتلقائية - فى أعقاب وقوع الحدث مباشرة - يعبر بها عن طاقة عدائية كامنة فى اللاوعى الغربى - حيث قال منبهاً إلى بداية مرحلة جديدة للعلاقة بين الغرب والشرق الإسلامى قائلاً: « بأننا سنعلنها حرباً صليبية جديدة ». وقبل أن تنتهى التحقيقات المتعلقة بما حدث، أُلصقت التهمة بالإسلاميين العرب، واتخذت الإجراءات التأمينية التى طالت العرب والمسلمين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة أو المسافرين إليها طابع الإذلال أو المذلة وفرض الهوان، وبدأ أن العقلية الأمريكية تنظر إلى المسلمين العرب باعتبارهم متهمين إلى أن تثبت براءتهم. وفى هذا الإطار تصور الغرب أن الإسلام هو الذى يُركى ربح المقاومة والرفض « التى سماها إرهاباً »، ومن ثم أصبح الهدف هو الإسلام. وإذا كان الغرب والولايات المتحدة قد تعايشا عن ود مع الخطاب الدينى الإسلامى المحافظ فى المجتمعات النفطية لثلاثة أرباع قرن، عندما كان هذا الخطاب يهتم بقضايا إطالة اللحى وتقصير الثياب، وتحريم شرب الدخان والتصوير؛ إلا أن الأمر قد اختلف حينما ظهر نبت أو جيل جديد « بأجندة » جديدة وخطاب جهادى جديد،

يتحدث عن تحرير أرض الإسلام وتطهير مقدساته من الصهيونية و«الإمبريالية» الأمريكية وتحرير ثروات المسلمين ومقدراتهم وإرادتهم، بحيث خالف هذا النبت «السلف الجهادي» تراث سلفية الخضوع للسلطان، هنا أصبح خطاب هذه «السلفية الجديدة» من وجهة نظر الغرب عنفاً وإرهاباً ورجعية وظلامية وتخلفاً»^(٧٩).

وقد أدت متغيرات عديدة دورها في تدعيم هذا التوجه الغربى والأمريكى السلبى نحو العالم الإسلامى، وتعتبر المسيحية الصهيونية هى المستفيد الأول الذى فجر الصراع مع الإسلام، والصراع الذى يستهدف رأس الإسلام وتقليم أظافره. ومع أن المسيحية الصهيونية لها جذور قديمة فى الفكر والتاريخ الغربى القديم، حينما جعلت البروتستانتية منذ ظهورها العهد القديم، أى «التراث اليهودى»، مرجعية للمسيحية. بذلك قام البروتستانت بإحياء فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار، وأن العهد الإلهى لهم بأرض الميعاد دائم وقائم، وأن عودة المسيح ليحكم مائة سنة سعيدة، مشروط ومرهون بعودة اليهود إلى فلسطين، وتهويد فلسطين والقدس وإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى^(٨٠) بعد الانتصار فى موقعة «هرمجدون»، ومن ثم أصبح الصراع الغربى ضد الشرق الإسلامى له بعد دينى وعقيدى^(٨١). وقد كان من الطبيعى أن يستنفر ذلك ردة فعل أو استجابة إسلامية، وخاصة أن الغرب فى هذا الصراع لا ينشد هزيمة الحضارة فقط، ولكن يسعى أيضاً باتجاه الحصول على ثرواتها كذلك.

وقد تضافر مع هذا الأساس الدينى للعداء للأمة الإسلامية، ظهور تنظير حضارى يعبر عن وجهة نظر الحضارة الغربية المنتصرة فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وتدشينها لعصر العولمة؛ حيث ظهر مفكرين غربيين يدعون إلى الصراع مع الحضارة الإسلامية؛ لأن خطرهما مناظر للخطر الشيوعى الذى انهيار تعبيراً عن ذلك يدعو «فرانسوا فوكوياما» إلى ضرورة الصراع مع الفاشية الإسلامية الراضة للحدثة، أى الراضة للسير فى ذات طريق التطور الغربى^(٨٢). ويذهب «فوكوياما» إلى اعتبار أن انتصار الحضارة الغربية الرأسمالية يعنى نهاية التاريخ، حيث لا ينبغى أن تسمح الحضارة الرأسمالية المنتصرة بظهور قوة جديدة تناوئها. لقد اعتبر «فوكوياما» أحداث سبتمبر ٢٠٠١م «حركة ارتجاعية عنيفة ويأسه ضد العالم الحديث، فهو صراع ضد الفاشية يعبر بها الإسلام -من خلاله- عن الإحباطات التى فرضها الغرب عليه. وهو ما يعنى أن الصراع الذى يجب أن نخوضه: هو صراع ضد الفاشية

الإسلامية، أى: ضد العقيدة الأصولية غير المتسامحة التى تقف ضد الحداثة والعلمانية. وعليه فإن الحرب أوسع بكثير من الحرب على الإرهاب؛ لأنها ينبغى أن تستهدف الأصولية الإسلامية التى تشكل الخلفية لإطار أوسع من المظالم وأعمق بكثير، وأكثر انفصلاً عن الحقيقة من أى مكان آخر. ارتباطاً بذلك ستتقدم « مسيرة التاريخ العريضة » -وفق رؤيته- بناء على نتيجة الحرب العسكرية فى أفغانستان والعراق التى سوف تسلم إلى إصلاح الإسلام من الخارج. غير أن « التطور الثانى والأهم ينبغى أن يأتى من داخل الإسلام نفسه. فعلى المجتمع الإسلامى أن يقرر ما إذا كان يريد أن يصل إلى وضع سلمى مع الحداثة، -وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى حول الدولة العلمانية والتسامح الدينى-^(٨٣). وقد أكد (صمويل هنتنجتون) ذلك صراحة فى مؤلفه « صدام الحضارات »، حيث ذهب إلى ضرورة أن تعمل الرأسمالية الغربية على تصفية أو إخضاع الكيانات الحضارية الأخرى المرشحة قريباً للصراع معها، وأبرزها الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية الصينية، ورأى أن الصراع مع الحضارة الإسلامية هو الصراع العاجل والفورى، أما الصراع مع الحضارة الصينية فهو صراع مؤجل^(٨٤).

وقد صاحب ذلك سعى القوى الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - بسوء نية لها جذور تاريخية - إلى إدراك أن الصراع ثقافى بالأساس، ارتباطاً بذلك ظهرت أقلام وعقدت مؤتمرات واجتماعات فكرية عديدة ضد ثقافة الجهاد والاستشهاد التى تحرك طاقات الأمة الإسلامية؛ لتحرير أوطانها ومقدساتها من الاغتصاب الصهيونى والهيمنة الأمريكية والغربية، وضد الخطاب الإسلامى الذى يقدم منهجاً شاملاً للحياة، وذلك لتحويل الإسلام بالعلمانية إلى « صيغة نصرانية تدع ما لقيصر للقيصر الأمريكى، مكتفية من الإسلام بالشعائر والطقوس والمناسك والعبادات »^(٨٥). وقد تم التعبير عن هذه الحرب الثقافية التى ينتوى الغرب الرأسمالى شنّها على الإسلام صراحة، من خلال تشخيص أن « الحرب الحقيقية فى المنطقة الإسلامية هى حرب فى المدارس، وليست فى ميادين القتال. ولذلك يجب أن نفرغ بسرعة من الحملات العسكرية لنعود مسلحين بالكتب والديابات لتكوين جيل إسلامى جديد، يقبل سياستنا كما يحب شطائرنا. إن مشكلة أمريكا هى مع المدارس الإسلامية، التى لا تعلم التسامح مع أمريكا وإسرائيل، ففى هذه المدارس تكمن الأيديولوجية التى هى الآن أخطر على أمريكا من شيوعية الاتحاد السوفيتى.. إن الدين الإسلامى دين عنف.. والنظام الأخلاقى الذى يستند إليه الإسلام مختلف عما هو فى الحضارة اليهودية المسيحية « فى الغرب » التى عليها

أن نخوض الصراع ضد البربرية « فى الشرق ». وعلى ذلك فإن على الغرب أن يواصل تعميم حضارته، وفرض نفسه على الشعوب؛ ولأنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليها أمريكا القيم والنظم والسياسات التى تراها ضرورية. فالشعارات التى أعلنتها أمريكا عند استقلالها لا تنتهى عند الحدود الأمريكية، بل تتعداها إلى الدول الأخرى^(٨٦). إن المعركة الحقيقية هى ضد الأصوليين الإسلاميين الذين يرفضون القيم الغربية والحدثة الغربية والعلمانية الغربية، ويرفضون ذلك المبدأ المسيحى الذى يؤكد على فصل الدين عن الدولة، وهذا هو التحدى الأيديولوجى الذى هو فى بعض جوانبه أشد خطراً من الخطر الذى شكلته الشيوعية. وإذا كانت الحرب على الإسلام ضرورية؛ فإن حرباً داخل الإسلام هى الأكثر ضرورة لتحويله إلى إسلام حدائى ليبرالى علمانى. ولتحقيق الهدف من هذه الحرب داخل العالم الإسلامى؛ فإنه من الضرورى العمل على تحويل التعليم الإسلامى والخطاب الإسلامى باتجاه تبنى الحدثة الغربية فى هذا الإطار؛ فإنه من الضرورى العمل على إحكام السيطرة على المدارس الدينية، وإعداد أئمة أو دعاة مستنيرين للمساجد لترىح أفكار الغرب، وغرس الذهنية الغربية فى الجيل الجديد وإعادة صياغة توجهاته باتجاه الصراع العربى الإسرائيلى، ويلخص هذا الموقف رأيته للإسلام بقوله « إن الإسلام دين الإرهاب، وهو دين شرير »^(٨٧).

وفى أعقاب إعلان « الحرب على الإسلام » وخطابه الدينى المقاوم للهيمنة الأمريكية والمعنصرية الصهيونية، توالى على كثير من البلاد الإسلامية « الطلبات » و« الضغوط » و« الأوامر » الأمريكية لإحداث تجديد فى الخطاب الإسلامى مستندة فى ذلك إلى عدة آليات: وتمثل الآلية الأولى فى الضغوط من أجل تغيير مناهج ومواد التعليم الدينى، واختزل ساعات تدريس هذا التعليم والوقوف به عند الشعائر والعبادات، دون شئون السياسة والحكم والمال وحقوق الشعوب فى تقرير المصير، مع حذف ثقافة الجهاد والفداء والاستشهاد من التاريخ الإسلامى والخطاب الإسلامى جميعاً^(٨٨). بحيث تقلص مساحة الفاعلية الإسلامية فتتآكل الطاقة التحريزية للإسلام، وهى الطاقة التى أدت فى العصر الإسلامى الأول دوراً مهماً فى رسم حدود الإمبراطورية الإسلامية، واستمرت فى العصر الحديث؛ لكى تؤدى دوراً مهماً فى تحرير الشعوب الإسلامية من سيطرة الاستعمار^(٨٩). فإذا نزعنا هذه الطاقة التحريزية من بنية الإسلام كدين وعقيدة وفكر، فسوف يصبح من السهل إعادة السيطرة على الأمة الإسلامية واستغلال مقدراتها. وتتحدد الآلية الثانية فى العمل على تقليص فاعلية المرجعية الإسلامية

من طريق الصناعة الإعلانية لنوع جديد من الخطاب الإسلامى، عن طريق صناعة وعَماظ أو دعاة جدد تكون لهم جاذبية جماهيرية، غير متفهمين فى الدين بما يكفى للإفتاء، وإن استعانوا فى خطابهم بالعلوم الإنسانية الغربية فى التفسير تحت قناعة ادعاء أنهم يفسرون حقائق القرآن الكريم تضافراً مع حقائق العلم التى تتطابق مع حقائق القرآن الكريم. وهكذا يتزايد المكون العلمى فى الخطاب الدينى الإسلامى عن المكون الدينى، حتى يتآكل وجود الخطاب الأخير. تأكيداً لذلك هناك عدد من الدعاة الجدد الذين بدأوا يظهرين على ساحة الخطابة الإسلامية، شباب صغار يسافرون إلى الخارج لفترة لا نعرف أين يذهبون ولا ماذا يحدث لهم هناك، ويعودون لكى يخاطبوا الشباب بخطاب دينى يؤججون به مشاعرهم وعواطفهم، ويقدمون أثناء ذلك تفسيرات مغلوطة، وأحياناً خارجة عن حدود الدين، وأحياناً ثالثة تقلص المكون الدينى فى الخطاب، وتساهم فى النهاية فى تفكيك بناء الخطاب الإسلامى. ومازل الأزهر الشريف لم يتخذ موقفاً من هذه الظاهرة؛ إما بسبب عدم الوعى بنتائجها وتلك مصيبة، أو الوعى بها والصمت عليها، وحينئذ تكون المصيبة أعظم، وخاصة أنها ظاهرة أصبحت كثيفة الوقوع فى مصر بلد الأزهر الشريف.

وتتصل الآلية الثالثة للتجديد المفروض على الخطاب الدينى فى الاعتماد على النخبة العلمانية المثقفة التى لديها ولع بالعلمانية الغربية فى مقابل رفض تراثها. هذه الصفوة يقول الكاتب الجزئى «الطاهر وطار» فى رده على دعوة وزيرة الثقافة المصرية له لحضور مؤتمر عن «الخطاب الثقافى» بالقاهرة، حيث يخاطب الوزير قائلاً: «مهاوركم يا معالى الوزير تدور فى مجملها حول كيفية تفعيل الثقافة العربية فى زمن العولمة مع توجه واضح إلى الانسحاق فى الفلك الأمريكى والتوجهات الثقافية التى ترغب الولايات المتحدة فرضها على المنطقة العربية والإسلامية. وخاصة فيما يتعلق منها بتغيير المناهج التعليمية وإعادة النظر فى رؤية الأنظمة الإعلامية للغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً. كما يبدو واضحاً النزوع إلى تيار الثقافة الكونية والمتوسطة، وهو ما يعنى مباشرة إعادة النظر فى الصراع العربى الإسرائيلى، والانخراط فى سياق السلام الوهمى والتطبيع مع الكيان الصهيونى». ومن الجدير بالذكر مقاطعة عدد من المثقفين المؤتمر، بل إن ستة منهم^(*) أصدرت بياناً يعلنون فيه مقاطعتهم له؛

(*) هؤلاء الستة هم الأساتذة: جمال الغيطانى، عبد العظيم أنيس، محمد البساطى، رضوى عاشور، صنع الله إبراهيم، طارق البشرى.

نظراً إلى أنه يوحى بوجود يد أمريكية هي التي وضعت محاوره^(٩٠). ويصف هذا التطبيع مفكر إسلامي آخر بقوله: «وعقب صدور الطلبات والضغوط الأمريكية بتغيير الخطاب الديني، جاء دور العلماء الحضاريين من أبنائنا، الذين يسمون بأسمائنا ويتكلمون لغتنا، والذين يمول الغرب علنا دكاكينهم التي يسمونها «منظمات المجتمع المدني» ليصبحوا «صوت سيدهم». ليتحولوا بقدرة الدولارات الأمريكية إلى أجراء لتجديد الخطاب الديني، وهم الذين لم يعرف واحد منهم التخصص في العلوم الإنسانية.» «لقد تجاهل هؤلاء العلمانيون قضايا الأمة الرئيسية في تحرير المقدسات ومقاومة الهيمنة الأمريكية الإمبريالية والفريضة الغائبة المتعلقة بالعدل الاجتماعي، والتشرد القطري لعالم الإسلام والمسلمين. تجاهل هؤلاء كل قضايا الأمة وشرعوا في التركيز على الإفتاء العلماني في مفهومهم الأمريكي لتجديد الخطاب الديني للإسلام والمسلمين»^(٩١). وتؤكد الآلية الرابعة على ضرورة العمل باتجاه تفكيك رباط الشباب بدينه، عن طريق العمل على توسيع المساحة الغريزية في بناء الشخصية الشابة من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تعمل هذه الآليات باتجاه تقليص القيم والمبادئ الدينية الطاهرة. تأكيداً لتلك المشورة المدمرة التي أوصى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «بنيامين نتنياهو» الإدارة الأمريكية بضرورة أن تدعم قناة «فوكس» الأمريكية، وهي القناة التي تقدم الأفلام الجنسية الإباحية للشباب الإيراني والإسلامي؛ لأنها القناة التي بواسطتها تستطيع تقويض أسس المجتمع الإيراني المسلم^(٩٢)، ومع انعقاد مؤتمر السكان عام ١٩٩٤م، صاغ المجتمع الغربي «مفاهيمه الانحلالية الداعية إلى تجريم وتحريم الزواج المبكر، وجعل الزنا المبكر بديلاً عن الزواج المبكر، وجعل النشاط الجنسي حقاً من حقوق الجسد حتى للمراهقين والمراهقات». ومن المثير للدهشة والريبة في ذات الوقت؛ أنه بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني قامت بفضح ختان الإناث في العالم الإسلامي حتى صورت أفلاماً شاهدها العالم؛ إلا أن هذه المنظمات أصابها الصمت والخرس أمام ٦٠ ألف امرأة بوسنية مسلمة تم اغتصابهن في معسكرات المنظمة الدولية، ولم نسمع صوتاً لمنظمة واحدة تتحدث عن هذا العنف البربري من قبل الدول المتقدمة التي تدعى الدفاع عن حرية وحقوق المرأة. وحينما حاكمت مصر ٥٣ شاباً بتهمة الشذوذ الجنسي: طلب الكونجرس الأمريكي والبرلمان الألماني قطع المعونة عن مصر، وقامت مظاهرات في باريس شارك فيها العرب من الشواذ والمؤيدين لهم، وقد شارك معهم مجموعة من المثقفين العرب، يتظاهرون ضد مصر التي تحاكم الشواذ وتدافع عن العربية والاسلام ضد الفساد^(٩٣).

وهو ما يعنى نشر منظومة قيمية تصبح مرجعية للبشر فى دار الإسلام، بحيث تعمل هذه المنظومة -كما هو مستهدف- فى اتجاه أن تحل محل القيم والمبادئ الإسلامية النقية والطاهرة، وخاصة أن هذه المنظومة تدعمها الطاقة الغريزية للشباب التى يتم تأجيحها بالأساليب المتنوعة لتكنولوجيا الإعلام الغربى.

وتشير الآلية الخامسة إلى الضغط على الحكام فى النظم السياسية -العربية والإسلامية- باسم شعارات الإصلاح السياسى، وضرورة التحول الديموقراطى.. فى هذا الإطار: فإن العالم بأجمعه يدرك أن الولايات المتحدة كانت على تحالف تاريخى دائم مع النظم الدكتاتورية، ومن ثم فهى ليست نصيراً حقيقياً للحرية والديموقراطية فى العالم العربى والإسلامى.. ثم إن أغلب النظم فى المجتمعات العربية الإسلامية نظم معادية للديموقراطية والحرية؛ لأنها نظم غير شرعية لا تستند إلى إرادة الشعوب، ولكنها تعتمد على دعم القوى الخارجية المستغلة لمجتمعاتها. وبذلك فإنه حينما ترفع أمريكا شعار الحرية والديموقراطية، إنما تستخدمها كآلية لابتزاز النظم السياسية لدفعها فى اتجاه مزيد من الخضوع^(٩٤) للحصول على الثروات العربية والإسلامية دون احتجاج من قبل هذه النظم، وتدفعها إلى تعديل دينها الذى يشكل قاعدة هويتها. ذلك يفسر هزيمة المجتمعات الإسلامية نحو إصدار القوانين التى تحاصر التعليم الدينى والخطاب الدينى، بل ومراجعة المقررات الدراسية لا سيما الدينية، وفى ظل ظروف الخوف؛ فإننا نحن الذين ننزع أظافرنا بأيدينا ونبدد طاقة المقاومة من فضائنا، ونكسر سيوفنا؛ لأنها أصبحت فى رأينا عبئاً لا تحتمله مدلتنا فى هذا العصر.

وتتصل الآلية السادسة بتقديم النموذج الإسلامى الذى يريده الغرب، وهو نموذج الإسلام التركى الذى أسسه كمال أتاتورك «الذى أجبر تركيا بإصرار شديد على أن تهجر ماضيها الإسلامى لتلبس معطفاً وقلنسوة غربية». الأمر الذى وقف بالإسلام وخطابه فى هذا المجتمع عند مستوى الشعائر والعبادات والمحاريب والقلوب، فيكون ديناً علمانياً، يقبل بفصل الدين عن الدولة. وقد ألق المستولون الأمريكيون -نذكر منهم «بوش، وباول، وولفيتز»- على هذا النموذج بوصفه النموذج الذى يلى طموحات العالم الإسلامى، ويلبى طموحاتهم قبل ذلك بالأساس؛ لأن هذا النموذج يدعو العالم القديم إلى قبول العالم الجديد. وعلى هذا النحو تُقدم تركيا صورة مقنعة بعدم ضرورة التضحية بالمعتقدات الدينية لصالح مؤسسات ديموقراطية

علمانية حديثة بتعبير وولفوفيتز، ولكن بمحاولة ملاءمة الأولى لاحتياجات الأخيرة. وقد تم التعبير عن هذه الصيغة للإسلام الحدائى فى إطار الاهتمام بالأمن القومى والمصلحة الأمريكية بتعبيرات مختلفة «كالإسلام الليبرالى» أو «العلمانية المؤمنة» أو «الإسلام العلمانى» أو «الإسلام المعتدل»^(٩٥). هذا النموذج التركى يراه الغرب النموذج الوحيد الصالح لنقل المجتمعات الإسلامية من التخلف إلى الحداثة، وإدماجها فى العولة أو فى النظام العالمى الجديد، وإنقاذها بالطبع من التطرف والإرهاب. وقد بدأت الحكومة التركية -ومعها دوائر أمريكية- تُرجع بالفعل لنقل هذه التجربة العلمانية إلى أفغانستان وباكستان. فى هذا السياق أيضًا طرحت التجربة التونسية، التى قادها التونسيون المتفرنسون، والتى شكلت -كما يدعى- إسلامًا عصريًا علمانيًا^(٩٦) لا يعكس الريح الحقيقية للإسلام.. ذلك يعنى أن الطرف الخارجى فى الجدل الدائر حول تجديد الخطاب الإسلامى يستهدف إجراء تعديلات فى الخطاب الإسلامى، يجعله يتخلى من ناحية عن ربح المقاومة والجهاد، ويحجمه من ناحية ثانية عند حدود الطقوس والعبادات المشكلة للضمائر الفردية، حتى لا يصبح للإسلام اهتمام بالشأن العام، ومن ناحية ثالثة تدفع به -حسب النموذج التركى- باتجاه التحديث الغربى ومنظومة القيم العلمانية بالمعنى الغربى، حتى يتساقط الإسلام أشلاء فى النهاية.

ويتشكل الموقف الثانى فى الجدل المتعلق بقضية الظرف الخارجى الضاغطة باتجاه تجديد الخطاب الدينى من الصفوة الإسلامية، التى تدرك بداية أن التفاوت بين الغرب والمسلمين فجر الحاجة إلى التجديد. فالمقارنات التى قام بها رواد النهضة والمصلحون الأوائل بين الحالة التى آلت إليها أوضاع الأمة الإسلامية، وبين التفوق الغربى فى جميع المجالات، جعلتهم يوقنون بأن الثقافة الإسلامية بعلمومها ومناهجها ومقولاتها قد أصبحت تتحرك خارج التاريخ المعيش. كما اعتقدوا أيضًا بأن النهوض بأحوال أى أمة من الأمم لا يكون بقطعها عن جذورها الثقافية ومطابقتها بالتخلى عن موروثها ومعتقداتها الدينية، وإنما بمراجعة مخزونها الثقافى، وإعادة تأويله حسب حاجات المرحلة التاريخية دون الإخلال بمبادئ المرجعية الدينية، بحيث يساعد ذلك فى النهاية على حل مشكلاتنا، وأيضًا على تأكيد الحيوية الذاتية التى يتميز بها الإسلام^(٩٧). يؤكد هذا الموقف أيضًا: على أننا إذا كنا نحتاج إلى تجديد ثقافتنا وعقولنا من خلال إعادة قراءة مضامين نصوصنا؛ فإن ذلك لن يضيرنا إذا كانت حركتنا

للتجديد قد تَزُمت مع الدعوات الأمريكية من أجل التجديد، فإن ذلك لا يعد خضوعاً لضغوطها^(٩٨) بل إدراكاً للمتطلبات أحوالنا، وكذلك الوفاء بالتزاماتنا نحو ديننا ومجتمعاتنا.

ذلك يعنى أن خطابات التطوير والإصلاح والتجديد الدينى فى إطارها الشامل، هى أقدم وأرسخ وأكثر عمقاً فى تاريخنا الثقافى والسياسى من خطابات الكونجرس والأتباع العلمانيين المحليين، وذلك يعنى أيضاً أن خطابات ومشروعات التجديد الدينى داخل بنىات الفكر الدينى الإسلامى والمسيحى ليست بدعة ولا حدثاً عارضاً، وإنما بدأت مبكرة فى القرن الثالث الهجرى.. إن تاريخنا التجديدى والإصلاحى ولحظات تألقه وازدهاره كانت ولا تزال تعبيراً عن احتياج فقهى وروى ومجتمعى وتاريخى، تولد بالأساس من داخل البنىات الداخلية، ولم يكن محض تعبير عن ضغوط ومطالب خارجية. وإذا حدث أحياناً فقد كان استجابة لمتطلبات من المتطلبات والمؤثرات الداخلية والخارجية على السواء. وفيما يتعلق بالأخيرة، لم يجد أكابر الفقهاء والمجددين حرجاً فى التصدى لها بالإبداع الفقهى الأصيل والمتجدد، وليس بالانصياع أو المجازاة لسلطة المتغلب الاستعمارى أو الإمبريالى أو أتباعه^(٩٩). وإذا كان مشروع التجديد ثابتاً ومستمرّاً فى بناء ديننا الحنيف، فإننا نجد أن الدعوة الحالية إلى التجديد تكتنفها أحياناً مخاطر عديدة.

ويتمثل أول هذه المخاطر فى التحركات المريبة التى تقطعها الدوائر الغربية فى اتجاه الضغط نحو « إصلاح الإسلام »، واستخدامهم أساليب متنوعة لتحقيق هذا الهدف. تأكيداً لذلك فقد طرحت الدوائر الغربية تصوراً يذهب إلى أن « عناصر من ذوى الأصول الإسلامية الذين هاجروا إلى الغرب واندمجوا وناجوا فى مجتمعاته، واستوعبوا منظومته القيمية، وأبنيته الفكرية، هم الأولى بأن يكونوا من خلال كتاباتهم وممارساتهم النموذج الذى ينبغى نقله إلى المجتمعات الإسلامية ليُحْتَذَى وَيُقَلَّدَ، على زعم أن هؤلاء قد خرجوا من خلال وضعهم الفريد هذا بصيغة عصرية حديثة متطورة عن الإسلام، صالحة للعيش والتأقلم مع المجتمع الحديث. وفى تطور مواز: أخذ الإعلام الغربى « يكتشف » أن هناك داخل وخارج المجتمعات الإسلامية مفكرين وكتاباً كذلك، أصحاب باع فى تطوير وإصلاح وتجديد وتغيير وتحديث الإسلام، وأنه يجب على الدول الغربية أن تشجعهم وترفع من شأنهم بالتلميح الإعلامى تارة، والدعم المالى والسياسى تارة أخرى، حتى يمكن نشر أفكارهم فى نطاق الأوضاع الدينية والاجتماعية

والفكرية فى المجتمعات الإسلامية^(١٠٠). بحيث يؤدى ذلك إلى إحداث تغيير جذرى حاسم فى البنية الفكرية العامة للإسلام عقيدة وشريعةً وقيماً وممارسةً، تؤدى فى النهاية إلى ثنائية العلمنة والتغريب، بحيث يخرج الإسلام من هذه العملية مسحاً مطوعاً للتآلف والإنصاء تحت منظومة العالم الغربى، فاقداً لتمييزه وتفريده، ومفرغاً من مضمونه الحقيقى.

ويتحدد الخطر الثانى فى عملية التجديد -التي فرضتها ظروف أو ضغوط خارجية- فى تشكل مفاجئ يجمع فى سلته غلاة العلمانيين واللادينيين المتغربين الذين لم يعهد عنهم أدنى اهتمام أو انشغال بالهم أو الفكر الإسلامى، باستثناء الهجوم الدائم على الإسلام؛ حيث أصبحوا فى ظل الضغوط الخارجية هم الأعلى صوتاً والأكثر نشاطاً فى الدعوة. وهم الذراع الداخلى للتحرك الخارجى^(١٠١). هم دائماً الذين يُدعون إلى مؤتمرات الغرب للتشاور حول الخطط المرئية لتشويه الإسلام، ولا مانع من رفع شعارات ذات طبيعة شفافة كحوار الحضارات، أو حوار الثقافات، أو العلمانية، أو حتى تجديد الخطاب الدينى. وإذا كان الغرب يضغط ببعض المثقفين العرب والمسلمين الذين تربوا فى دياره على الإسلام من أعلى، فإنه يضغط بالصفوة العلمانية المفتونة به والتي تتحدث عن الاستنارة على الإسلام من أسفل، وضع أشبه ما يكون بمحاولة حشر الإسلام بين مطرقة مثقفيه المسلمين المتغربين من الخارج وسندان مثقفيه المسلمين العلمانيين من الداخل.

ويتصل الخطر الثالث على عملية التجديد -كما يرى أصحاب هذا الموقف- بالمقاومة الشرسة التى يبديها أصحاب المؤسسات الدينية المحافظة، الذين وجدوا فى تحالفهم مع السلطات التسلطية والأبوية السياسية الحاكمة فرصة تاريخية لخنق واستبعاد المجددين، ورفض أية محاولات إصلاحية لمؤسسات تعليم وإنتاج الخطابات الدينية^(١٠٢) المتطورة والمتلائمة مع الواقع الجديد. على هذا النحو نجد أن هذا التحالف يعارض التجديد؛ لأنه سوف يفضح كسل المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة التى عجزت عن تطوير قراءة متجددة للنصوص الدينية لاستخراج الأحكام التى تواكب تطور الواقع. وذلك لأن؛ رفض التجديد سوف يساعد على ترسيخ التخلف وبقاء الأوضاع على ماهى عليه، وهى أوضاع ملائمة للحفاظ على بقائها واستمرارها.

فى مواجهة هذا الموقف الذى تبنته النخبة الإسلامية فى مواجهة الضغوط الخارجية من

أجل تجديد الخطاب الدينى، يبرز موقف ثالث يتشكل من النخبة العلمانية التى حاولت تأمل التجديد بالنظر إلى الطرؤف الخارجية التى فرضته. يتبنى هذا الموقف ذات الرؤبة الغربية المتحيزة، التى تتخذ من سلوكيات بعض الجماعات التى تطرفت بالإسلام فخرجت عنه تكأة للنيل من الإسلام، -كأنما الإسلام هو دين التطرف وليس دين الوسطية والاعتدال والتسامح والرحمة التى هى طبيعته- ويعبر أحد « أشاوس » هذا الموقف عن ذلك قائلاً: « لقد تأزمت علاقتنا بالعالم حتى وصلت الأزمة إلى ذرئتها، فالمسلمون يدمرون تماثيل بونا فى أفغانستان ويذبحون السياح الأجانب فى الأقصر، ويميّزين أنفسهم عن الآخرين، ويرفضون الاندماج فى المجتمعات الأوروبية، ويعتدون على معابد اليهود فى تونس، ويقتلون مئات الأستراليين فى بالى، ويفجرون مساكن الأمريكان فى الرياض، ويشنون الهجمات الانتحارية فى نيويورك وإاشنطن، فيزهقون آلاف الأرواح البريئة، ثم يعلنون على العالم أنهم يفعلون ذلك باسم الإسلام، جهاداً فى سبيل الله وإعلاء لكلمته(*)». ومن الطبيعى أن يكون رد الفعل عنيفاً عنف الفعل، وأن يتمثل فيما يتعرض له المسلمون وما زالوا يتعرضون له فى أنحاء العالم من مقاطعة وتمييز تعددت صوراً. فالمسلمون يُراقَبُونَ فى مختلف أنحاء العالم، ويُطارَدون ويُعتَدَى على أشخاصهم ومساكنهم ومساجدهم فى الولايات المتحدة، وهناك مفكرين غربيون يبشرون بصراع الحضارات، ويتنبأون بحرب عالمية تشتعل بين المسلمين والغرب. وهى حكومة الولايات المتحدة تمثّل لهذه النبوءة وتشن الحرب على أفغانستان والعراق وتهدد بشنّها على بلاد أخرى.

لابد إذن من مواجهة هذه الأزمة، ومن الضرورى إعادة النظر فى خطابنا الدينى الذى أوقفنا من العالم موقف الخصومة والعداء، وبر للقوق الاستعمارية والتيارات العنصرية فى أوروبا وأمريكا وإسرائيل أن تعلن الحرب علينا، وأن تستخدم فيها ما يباح وما لا يباح.

(*) نسى أصحاب هذا الموقف المشوه والذى يفتقد الكبرياء الإنسانى والوطنى ما حدث لنساء البوسنة والهرسك من اغتصاب جماعى، أو المقابر الجماعية للمسلمين هناك، تناسوا ما حدث فى أفغانستان والعراق ويشاهدون كل يوم - بلا حساسية ولا ألم - ما يحدث لأهل فلسطين، ومن المدهش بعد ذلك أن يتحدثوا عن أرواح الآخرين، كأن أرواح أهاليهم رخيصة، وكأن تماثيل بوذا أعلى بكثير من عذرية وشرف نساء المسلمين.

وبوسعنا أن نبحث عن مواقع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة؛ لنجدها تتمحور حول الحكومة الدينية، وتطبيق الشريعة أو إقامة الحدود، وحقوق الإنسان، ووضع الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية، ووضع المرأة المسلمة، وعلاقة المسلمين بالمجتمعات الأخرى، وبوسعنا أن نجمل هذا كله في مسألة واحدة جامعة هي العلمانية وفصل الدين عن الدولة^(١٠٣). ما سبق يوضح إذن العدائية للإسلام، وأيضًا عجز هذا الموقف عن التفرقة بين الجماعات التي تطرفت للإسلام حتى خرجت منه والجماعات التي تقاوم من أجل الحفاظ على الأرض والكرامة العربية، وهو في ذلك يتبنى الرؤية الغربية المتشددة والتي تنهم الإسلام، والتي تعد سابقة مرفوضة للتوحيد بين الجماعات المتطرفة والإسلام. إضافة إلى أنه موقف يدعى التفقه في الدين دون أن يكون لديه الرصيد الفكرى الذى يؤهله للحديث فى أمور الدين. على هذا الموقف نستدعى شطربيت شعرقاله الشاعر العربى أبو الطيب المتنبى « يا أمة ضحكت من جهلها الأمم ».

رابعًا: تجديد الخطاب الدينى، شرطه ومنهجه

تجديد الخطاب الدينى يقع فى نطاق سياق اجتماعى ولا يقع فى فراغ. وحتى يتحقق الهدف من التجديد بما يلائم أوضاع المجتمع فإنه من الضرورى أن يعطى اعتبارًا لبعدين، حيث يتمثل البعد الأول فى ضرورة مراعاة بعض المعايير أو الشرط حتى لا ينحرف التجديد عن الهدف المرجو منه؛ أى حتى لا يضر بمضمون الخطاب فيعجزه عن التلاؤم مع أوضاع الواقع المتجددة. كما أنه ينبغى أن يستجيب لاحتياجات المجتمع الذى يهدف الخطاب إلى تطوير طاقاته وفاعليته، فى حين يتحدد البعد الثانى بمنهج التجديد - بحيث لا يؤدى التجديد إلى تبيد مضمون الخطاب - حيث يؤدى الاهتمام بهذه الأبعاد إلى الوصول إلى الخطاب الدينى المجدد والمحقق لأهدافه وغاياته وهو ما نعرض له فيما يلى:

١- شرط تجديد الخطاب الدينى: تجديد الخطاب الدينى لا ينبغى أن يتحقق بصورة عشوائية: لأن المساس أو العبث به يعد عبثًا بأساس المجتمع وقاعدة ثقافته؛ لذلك أصبح من الطبيعى أن تعمل المواقف المختلفة المهتمة بتجديد الخطاب الدينى على تطوير مجموعة من الشرط التى ترى ضرورة أن تراعى فى جهود تجديد الخطاب الدينى. ويمكن تقسيم هذه

الشروط إلى نوعين، الأول تلك الشروط المتعلقة بالسياق الاجتماعي لتجديد الخطاب الديني، ويتعلق النمط الثاني بالشروط ذات الصلة بالتعامل مع مضمون الخطاب الديني.

أ - التجديد كاستجابة للسياق الاجتماعي المتغير: فيما يتعلق بضرورة أن يراعى تجديد الخطاب الديني التوازن بين الحفاظ على مرجعيته وطبيعته احتياجات السياق الاجتماعي المحيط، يشير تأمل المواقف في هذا الصدد إلى بروز ثلاثة مواقف متباينة حول اشتراط ضرورة أن يكون هناك تلاؤم بين المرجعية التي يعبر عنها الخطاب، واحتياجات المجتمع المتغيرة والمتزايدة من النص. وهو ما يعنى أن هذا التباين يدور بالأساس حول طبيعة العلاقة بين تجديد الخطاب الديني والسياق الاجتماعي كأحد الشروط الأساسية التي ينبغي أن تراعى في عملية التجديد. يتميز الموقف الأول بأن له توجهاته الدينية البارزة، ويتساءل بداية: ما الحاجة إذن إلى نص مقدس أصلاً ما دامت القضية برمتها مرهونة بالوقائع المتغيرة، وبذبذباتها التي لا تكف عن التسارع؟! إن النصوص المقدسة في الإسلام وفي كل الأديان هي التي تضبط مسار الوقائع المتغيرة، وتقنن حركتها المتدفقة، وهذه وظيفة الدين، وعلى خلاف ذلك يريد المبددون أن يعكسوا طرفي المعادلة، فالنص عندهم يعاد النظر فيه تبعاً لحركة الواقع، متجاهلين أن النص تنزيل إلهي ثابت دائم، وفي هذا الثبات وتلك الديمومة ما يحول بين البشر واهترز المعايير، واضطراب الموازين واختلال المقاييس. وإذا كان المطالبون بذلك قد تحدثوا عن تطويع النص للواقع والمكان، فإنهم قد تحدثوا أيضاً عن الإسلام والزمان باعتبار أن الزمان أحد إحداثيات الواقع. ارتباطاً بذلك نجدهم يؤكدون أنه نظراً إلى أن القرآن الكريم والسنة الشريفة صالحان لكل زمان ومكان؛ فإن ذلك يقتل إحساسنا بالزمن، وأن ما حدث قبل ألف عام يمكن أن يتكرر (*). ويرى الموقف -صاحب التوجهات الدينية- على ذلك بأن المبادئ والأسس والمعايير لا تقاس بتقادم عهدها ولا بتغير مكانها ولا بمدى أخلاقيتها وخيريتها التي قد تحدث في الواقع، فغالبية الفضائل قديمة العهد، ولا يفسدها كالعصور ومر الدهور ولا يحولها إلى

(*) أثناء توزيع سيدنا محمد (ﷺ) للغانم في أعقاب إحدى الغزوات قال له أعرابي «اعدل يا محمد» فرد عليه الرسول (ﷺ) «إن لم أعدل أنا فمن يعدل» فقال سيدنا عمر وقد كان بالموقف «أأضرب عنقه يا رسول الله، فأجابة النبي قائلًا: اتركه، فسوف يكون له قوم يتفقهون في الدين فيتطرفون به، فيخرجون منه كما تخرج السهم من الرمية».

ردائل؛ لأنها عبارة عن مبادئ وتوجيهات عامة. ولنا نلاحظ أننا نتحدث عن نصوص الوحي التي أنزلت لتكون هدى للناس جميعاً بأزمئتهم جميعاً، وبأمكنئهم جميعاً، ومن البديهي أن تكون تعاليمها ذات المصدر الإلهي متسقة مع الجوانب الثابتة فى الطبيعة البشرية، أعنى الجوانب القاعدية، تعالجها بعلاج ثابت، ومتسق فى الآن نفسه مع الجوانب المتبدلة فى الطبيعة البشرية، التى تعالجها بعلاج متغير كذلك^(١٠٤). يرى هذا الموقف أيضاً أن النص مقدس لا ينبغى المساس به، ففيه حالات الواقع المتغيرة مضمنة أو كامنة فى البناء الثابت للنص؛ لأن هذا النص إلهي وكلى الأبعاد، وما علينا إلا البحث فى مخزئنه نستكشف من على ساحته ما يلائم الواقع المتغير.

ويتمثل الموقف الثانى الذى يرى فى احتياجات السياق الاجتماعى أحد الشرط التى تفرض ضرورة التجديد، هذا الموقف الوسط يرى أن الحقيقة تدرك بنوع من المصالحة بين الواقع والنص على قاعدة التوازن بين الطرفين، لأنهما معاً صادران عن جذر واحد.

يرى هذا الموقف أيضاً ضرورة تطوير الواقع المتماusk بما يلائم مضمون النص الدينى. كما يذهب هذا الموقف إلى أن قضية تجديد الخطاب الدينى زادت حدتها فى عصر العولمة التى تدعو إلى التجانس، وسقوط الحدود بين الدول، وانتصار النزعة الإنسانية، والدعوة إلى حضارة إنسانية واحدة يصبح للبشر فى إطارها حقوقاً إنسانية واحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والثقافية. هذا الموقف يؤكد على أهمية قبول الآخر بغض النظر عن انتماءاته، وهو ما يعنى القضاء على التعصب، حتى يتطابق واقعنا مع النص الدينى، «فالناس سواسية كأسنان المشط» ولا «تفرقة بين عربى وعجمى إلا بالتقوى»^(١٠٥). يذهب هذا الموقف أيضاً إلى ضرورة أن يستهدف الخطاب الدينى المتجدد تأكيد وحدة المجتمع، وذلك من خلال الاعتراف بأن الخلافات أمر وارد بين المسلمين والمسيحيين، وأن لكل ديانة خصوصيتها، وعلى الآخرين احترام هذه الخصوصيات، فالأديان كلها فرع نبتت عن شجرة واحدة، فالمسيحية تقول «المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة»، والاسلام يقول ﴿وَإِنْ جَحَّوْا لِلْسَّلَامِ فَأَجَّحْ هَا﴾ [الأنفال ٦١]. فى هذا الإطار تتمثل مسئولية الجميع، المسلمين والمسيحيين على السواء فى العمل على تطوير خطاب دينى على الجانبين نستبعد فى إطاره المتعصبين من حياتنا، أو نذئبهم فى مجراها الرئيسى، ونفسح المجال أمام المعتدلين؛ لأن المحبة تبنى الحياة

الخلوة، والتعصب يأتي على الأخضر واليابس في حياتنا^(١٠٦). ذلك يعنى أن هذا الموقف يرى أن الخطاب الدينى المجدد ذا الأصل الإلهى فعال فى قدرته على تنظيم الواقع ذى الطبيعة الإنسانية، بما يخلصه من شروره؛ وانقساماته.

ارتباطاً بذلك يرى هذا الموقف أن الخطاب الدينى بمرجعيته له قانونه الخاص فى تطوره، ولا يرتبط بتطور اجتماعى أو حالة اجتماعية، وأن الواقع فى استقراره وتغيره؛ خاضع لحالة الخطاب الإسلامى، الأمر الذى يعنى: أن تجديد الخطاب سوف يشكل طاقة متجددة تتولى تغيير الواقع وإعادة تجديده^(١٠٧).

على خلاف ذلك نجد **الموقف الثالث العلمانى** فى طبيعته، والرافض للالتزم الدينى فى فلسفته. يقلب هذا الموقف رأساً على عقب، حيث يرى أن شرارة التجديد تنطلق من احتياجات الواقع باتجاه نصوص الخطاب ذاتها. يرى هذا الموقف أن تأسيس مجتمع الثقة يعد شرطاً ضرورياً لتجديد الخطاب الدينى. فمجتمعات الثقة هى المجتمعات التى تشكل الحرية الفكرية عمادها، وهى مجتمعات قادرة على التحصين ضد التجمد والتحلل فى وقت واحد. ينظر هذا الموقف إلى أن الإجماع القائم يعد سكوناً قد يسلم إلى الموت أو الكسل، وأن خرق الإجماع فى أى مجال يكون عادة بداية لتأسيس إجماع جديد. وذلك يشكل جوهر التقدم -إن شئنا أن نتقدم- أليس معنى هذا أن الفكرة التى تكون كافرة محرمة فى وقت ما تصبح هى حاضنة التطور والتغير فى وقت آخر؟! أليس هذا هو معنى الصيرورة، التطور من خلال ممارسة مستمرة للنقد، الذى ليس هو بالمناسبة نقضاً كما يشيع فى الخطاب العام أحياناً، حينما يتعلق النقد بالخطاب الدينى. يؤكد هذا الموقف أيضاً على أننا نحتاج إلى حماية حق الخطأ فى الاجتهاد والتجديد، والتعبير عن الرأى^(١٠٨).

ذلك يعنى أن هذا الموقف على عكس الموقف الأول يرى الصيرورة الاجتماعية لأحوال الجماعة والمجتمع هى المتغير المستقل الذى يفرض ضرورة تجديد النص بما يجعله يستجيب لاحتياجات الواقع. وحتى يتحقق ذلك وبكفاءة عالية يطالب هذا النص بحصانة الاجتهاد، حتى ولو تناول هذا الاجتهاد النص ذاته، وحتى لو كان هذا الاجتهاد بلا مرجعية.

ويتقدم بعض المنتمين إلى هذا الموقف قليلاً حينما يؤكدون أن شة مبادئ ثلاثة ينبغى أن توجه جهودنا فى البحث عن فقه جديد. ويتمثل **المبدأ الأول** فى التأكيد على أن الإسلام دين

لكل زمان ومكان، وليس معنى هذا أنه يتجاوز التاريخ ويتجاهل قوانينه؛ بل معناه أنه يستجيب للتاريخ ويتطور معه ويخضع لقوانينه.

ويؤكد المبدأ الثاني على أن الإسلام وحى وتنزيل من ناحية، وفهم لهذا الوحي من ناحية أخرى، والوحي إلهي؛ لكن الفقه بشرى. والمسلمون الأوائل أئمة مجتهدون؛ لكنهم ليسوا معصومين ولا مقدسين، ونحن نرجع إليهم ونتفجع بترثهم لكننا لسنا مقيدين بهم، لهم فقههم، ولنا فقهنا وباب الاجتهاد مفتوح دائماً على مصراعيه. ويذهب المبدأ الثالث إلى أن الإسلام فى النهاية ليس مجرد نصوص، ولكنه قبل كل شىء غايات، فكل ما يحقق غاياته يعد منه ولو خالف النص، وكل ما يتناقض مع الغايات أو يبتعد عنها يخالف الإسلام ولو تطابق مع نصوصه^(١٠٩). ثم يسعى المعبرون عن هذا الموقف إلى التأكيد على ضرورة حقن الواقع بأفكارهم، حتى يجعلوا من الجماهير ظهيراً قد يدعم أفكارهم. ارتباطاً بذلك نجدهم يؤكدون على ضرورة أن يتسع الحوار حول تجديد الخطاب الدينى ليشمل قطاعات متعددة فى المجتمع؛ لأن الإصلاح أو التجديد الدينى لا ينبغى أن يكون مقصوراً على رجال الدين فقط حتى يؤتى شار، بل ينبغى أن يشمل المجتمع ككل، خاصة قطاعات الإبداع والإعلام والتربية والتعليم، والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى، وأساتذة الجامعات، فضلاً عن رجال العلم والدين أنفسهم، وترتيباً على ذلك، ينبغى تعريف الرأى العام بالعلمانية وإزالة الالتباس الذى لحق بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين كدين، بل تعارض تسييس الدين^(١١٠).

ب- شروط التجديد المتعلقة بمضمون الخطاب الدينى: وإذا كان مضمون الخطاب الدينى مضمن عادة فى قاعدة نصية من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو منهما معاً، فإن الفقهاء على مدى التاريخ الإسلامى قد قدموا تفسيرات لهذه النصوص -استناداً إلى قراءتها وتأويلها- تجسدت فى المذاهب الأربعة. ذلك يعنى أنه إذا كان الفقه أو التفسير نتيجة، فإن الأمر المؤكد يشير إلى أن هناك أدوات أو مقومات تساعد على تحقيق التفسير المقتنع، أو حتى على الحفاظ على النص الدينى. إضافة إلى مراقبة أن لا يخرج الفقه أو التفسير عن حدود النص. وفيما يتعلق بمضمون الخطاب الدينى برزت عدة مواقف اشترطت شروطاً محددة فيما يتصل بالتعامل معه: ويتحدد الموقف الأول بالموقف الإسلامى المحافظ، وهو الموقف المدافع عن المضامين الدينية الصحيحة فى مواجهة محاولة العبث بها. يؤكد هذا الموقف على أن تجديد

الخطاب الدينى فى مضمونه ينبغى أن يلتزم بثلاث قواعد؛ حيث تؤكد القاعدة الأولى على أنه إذا أكد البعض على أهمية الحرية كمنطلق للتجديد أو حتى للتفاعل فى المجتمع، فإن الخطاب الدينى لا ينبغى أن يرفض ذلك، ولكنه يؤسسها على الضمان الإلهى.

إن الحرية فى المفهوم الإسلامى ليست منة من مخلوق ولا تفضلاً من بشر، ومن ثم؛ فليس لأحد أن ينتقص منها طالما كانت حرية مشمولة بالدين ملتزمة بمعطياته. وتذهب القاعدة الثانية إلى ضرورة ربط مشروع تحديث المجتمع ونهضته بالخطاب الدينى. فالإسلام لا يرضى للمسلمين أن تكون أمة خانعة، ولا مستجدية ولا مستكينة، ولا يرضى للمسلمين أن تكون مصائرهم فى أيدي الآخرين. وإن مجرد وجود هذه الظواهر ينبئ عن خلل فى تصور الأمة، وإن تخطى الأمة عن دورها الحضارى ينبئ هو الآخر عن خلل فى كيانها الإسلامى الذاتى. ارتباطاً بذلك فإن الخطاب الدينى ينبغى أن يضع على عاتق الفرع هموم الأمة بنفس المقدار الذى يحمل به همومه الشخصية. وتشير القاعدة الثالثة إلى ضرورة ربط الخطاب الدينى بالتحديات التى تواجه الأمة. وإذا كانت الأمراض الاجتماعية السائدة مبعث قلق ومصدر هم، فإن على الخطاب الدينى أن يضع مقاومتها فى صدر أولوياته. فالأناية الفردية والنفاق الاجتماعى وعدم الجدية فى العمل، واستباحة المال العام والتكاسل عن أداء الواجب كلها سوءات فى جبين الأمة. والخطاب الدينى السديد يجعل مقاومتها على المستوى الفردى والجماعى أقوى تحدياته وأكبر مطامحه^(١١١).

وإذا كان هذا الموقف قد حدد القواعد الأساسية التى تساعد على تفعيل مضمون الخطاب الدينى فى واقع المجتمع. بحيث يؤدى هذا الخطاب دوراً أساسياً فى تخليص الأمة من مشكلاتها، ويدفعها على طريق الارتقاء؛ فإن هذا الموقف ذاته يرى أن مضمون الخطاب الدينى له حدود لا ينبغى تجاوزها أو الافتئات عليها، سواء كانت نصوص الوثائق الأساسية أم الفقه المترتب عليها؛ حيث برزت دعوات تذهب إلى إمكانية إسقاط السنة الشريفة والاكتفاء بالقرآن الكريم كوثيقة أساسية ووحيدة، كما تذهب إلى إمكانية الاستغناء عن فقه المذاهب الأربعة باعتباره فقهاً تاريخياً، واستبدال فقه جديد به. على ذلك يرى هذا الموقف رافضاً المساس بالفقه مؤكداً « أن الفقه الإسلامى إنما هو ميراث النبوة، إنه شرح للوحى أو بتعبير أدق ترجمة للوحى، واستنتاج من قواعده العامة، واتباع لسلوك الرسول (ﷺ). باعتباره المسلم الأول، أو باعتباره

المطبق الدقيق لما أوحاه الله (تعالى) إلى قلبه رسالة إلى الإنسانية لهدايتها إلى الصراط المستقيم. وأن الفقه الإسلامى اتباع وليس ابتداءً، وأنه محاولة جاهدة لكشف الآثار النبوية والتزّمها وليس اختراعاً يؤلفه البشر. ولقد كان أئمتنا رضى الله عنهم ينتمون بأقوالهم ونزعاتهم وسلوكهم إلى الأمر البديهي عند نوى الشعور الدينى. لقد كان شعار أئمتنا جميعاً رضى الله عنهم، « إذا صح الحديث فهو مذهبى »، « إنما أنا متبع لا مبتدع »، « كل إنسان يؤخذ منه ويرى، عليه إلا صاحب هذه الرخصة الشريفة، هو وحده الإمام؛ لأنه الوحيد الذى اجتباه الله رسولاً وخاتماً للأنبياء، وكل ما أتى به ما ينطق عن الهوى » وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤١﴾ [النجم: ٣-٤]. ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]. وما من شك فى أن الإنسان منذ أن وجد على ظهر الأرض وهو ينزع نزعة بشرية بحتة، ويتصرف فى الوحي الإلهى نقصاً وزيادة، وبتراً وإضافة، وتغييراً وتديلاً، يحاول أن يقيم كل ذلك على قواعد يزعم أنها صحيحة^(١١٢). فإذا الأمر ينتهى به إلى الخروج عن المضمون الحقيقى للدين باختزال نظريته وقواعده الإلهية فى نظرية وقواعد إنسانية محدونة وعارضة ومؤقتة، إنه على هذا النحو يستبدل باليقين الدينى صدقاً إنسانياً عارضاً يحتمل زيفه، إن لم يكن الآن فى المستقبل.

إلى جانب الموقف السابق يظهر موقف ثانٍ يقدم نظرة عقلانية لمضمون التجديد، حيث يرفض على النحو السابق حصار النص فى قفص الماضى. وبدلاً من ذلك يطالب هذا الموقف بحل وسط يبرز مضمون الخطاب الدينى محافظاً على ثوابته مع التأكيد على قدرة هذه المضامين على التعاون والتلاؤم مع الأوضاع المعاصرة. فى إطار ذلك يضع هذا الموقف مجموعة من الشروط أو القواعد الأساسية التى ينبغى أن تضبط تجديد الخطاب الدينى: ويتمثل الشرط الأول فى ضرورة قراءة تراث السابقين وفرزه بالكامل لاستخراج ما هو صالح منه، سواء بحكم كونه خاطئاً منذ البداية، أو بحكم انتهاء صلاحيته الزمنية التى وجدت فى زمانها. ولعل هذا الشرط هو ما أشار إليه القرآن الكريم فى عمق شديد وبلاغة، حينما قال (تعالى): ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِمْ لِيَلْحِقُوا السَّابِقِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٠] فى ذلك تأكيد على الاتباع بإحسان، أى بالتجديد والتطوير، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النقد الرشيد الذى يفرز الصالح من

الطالع^(١١٣). ويتحدد الشرط الثانى لتجديد الخطاب الدينى فى ضرورة إعادة تأمل أو قراءة النصوص المرجعية للجماعة. وفى حالة المسلمين؛ فإن المرجعية الأساسية هى القرآن الكريم، وعنهما تتفرع وإليها تحتكم جميع المرجعيات الأخرى بما فيها أحاديث الرسول (ﷺ). وما احتوته من مسائل، من نوع اختلاف السياق والمضمون بين آيات القرآن المكى وآيات القرآن المدنى وتدرج التشريع، والنسخ عند من يقولون به، وصلاحيه الإسلام لكل زمان ومكان حتى يوم القيامة، وبلاغة القرآن الكريم، والإيمان بالقضاء والقدر. ومع ما تتضمنه هذه القضايا لتصورات تقدم أوسع الآفاق لأى حركة تجديد وإحياء على امتداد التاريخ الإنسانى، إلا أنه قد جرى إهدارها بالكامل والنظر إليها بشكل سطحي غير عميق وغير محدد^(١١٤).

ويتصل الشرط الثالث لنجاح التجديد أو الإحياء بضرورة الخبرة بأوضاع المجتمعات وظروف الحياة ومتغيراتها، حيث أهملت بالكامل دلالات اهتمام القرآن الكريم بتوصيف أوضاع مجتمع المدينة نفسه، واهتمامه ببيان الفئات الاجتماعية التى تعيش فى المدينة، وقواعد تعامل الرسول (ﷺ) والمسلمين مع هذه الفئات فى أوضاع السلم والحرب على السواء^(١١٥). وهو ما يعنى: أن تجديد الخطاب الدينى من الضرورى أن يتضمن تصورات واقعية للتعامل مع الأوضاع المتباينة فى المجتمع والفئات المختلفة فى إطاره، تعاملات تعكس ألوان الطيف جميعاً، ولا تختزن الوجود الإسلامى -على ما تذهب بعض الجماعات المتطرفة- فى دار الحرب ودار السلام ولا التقاء بينهما، بل عدااء مستحكم إلى أن تقوم الساعة. ويؤكد الشرط الرابع على ضرورة أن يؤكد التجديد على إبراز قبول المضامين الدينية لمبدأ التنوع والاختلاف، وهو مبدأ أكده القرآن الكريم بقوله (تعالى): ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالنَّصِرَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة الحج: الآية ١٧]. وقوله (تعالى): ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرٰهٖمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٥﴾ قُولُوا ءَٰمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرٰهٖمَ وَإِسْمٰعِيلَ وَإِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: الآيات ١٣٥، ١٣٦]، وهو ما يعنى أن عملية التجديد يثرنها الحوار والجدل. وانا كان الله قد خلق الحقائق كلية بطبيعتها، فإن إدراكنا البشرى لها جزئى فى

طبيعته. ومن خلال الإدراكات الجزئية المتنوعة والمختلفة نستطيع الوصول إلى الإدراك الكلى للحقيقة. ذلك يعنى أن من صميم الخطاب الإسلامى فى أصله والمجدد التأكيد على الاختلاف والتنوع وقبول الآخر فلا أحد يحتكر الحقيقة، وهو ما أكدت عليه المذاهب الفقهية المتعددة.

ويتعلق الشرط الخامس بمستويات تجديد مضمون الخطاب الدينى؛ إذ لا يكفى حركة التجديد أن تطور الأفكار والمبادئ الدينية من خلال إعادة قراءتها لى تساعد على إعادة العلاقة العضوية بين القراءات الدينية المعاصرة، والأوضاع الحاضرة لواقع المجتمعات. ولا يكفى أن تؤدى حركة التجديد أو الإحياء دورها فى تعميق حالة التدين العامة فى المجتمع؛ ذلك لأنه على الرغم من حالة التدين العامة التى بدت مظاهرها فى المجتمع الإسلامى، والتى تجلت مؤشراتهما فى زيادة الإقبال على أداء الشعائر والعبادات؛ حتى تحول أداء الحج والعمرة إلى عادة يمارسها مئات الألوف، ويستهدفون بها تحقيق الخلاص الفردي، إضافة إلى الصوم، والمكوث بالساعات لصلوات الترويح بالمساجد، وعلى الرغم من أسلمة كثير من النقابات المهنية كنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين، إلا أننا نلاحظ أن هذا المد فى العواطف الدينية لم يؤد إلى تقليص مساحة الفساد فى المجتمع الإسلامى، ولم يؤد إلى وقف تدهور الأخلاق المهنية للمهن المختلفة^(١١٦). ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أن ثمة اختلافاً بين تجديد الخطاب من حيث أفكاره ومبادئه وعواطفه، وبين تجديد السلوك الواقعى الذى يتلاءم مع معانى وقيم هذا الخطاب المتجدد، وهو ما يعنى أن تجديد الخطاب ينبغى أن يشمل المستويين معاً المبادئ والأفكار والقيم والعواطف من ناحية، والسلوكيات الواقعية فى مختلف المجالات من ناحية أخرى. فالتجديد الفعال الذى يشكل طاقة للتحديث والتقدم هو الذى ينجح فى تحقيق ذلك.

يضاف إلى ذلك، أنه لى يكون التجديد فعالاً؛ فإن علينا أن نتذكر القول الذى حدثنا به الإمام « أبو حامد الغزالي » قبل ألف عام فى مؤلفه « إحياء علوم الدين » عن فقه المناظرات؛ حيث قال: إن التعاون على طلب الحق، بعد تحرير موضوعه والاتفاق على مضمونه له شريطة، من بينها تقديم الأهم على المهم، حيث لا معنى للانشغال بفروض الكفايات عن فروض الأعيان، ومن بينها أن يكون المناظر مجتهداً يفتى برأيه ولا يقلد غيره، حتى إذا ما ظهر الحق فى مذهب آخر التزم بالحق ولم يلتزم بالمذهب. ومنها كذلك ألا يناظر إلا فى مسألة واقعة أو

قريبة الوقوع، أى فى شأن رهن؛ حتى لا ينساق المتناظرين وراء قضايا افتراضية أو غير حالة، الأمر الذى يحول المناظرة إلى جدل عقيم»^(١١٧). ونضيف إلى ذلك ضرورة أن يكون المجدد أو المجتهد عارفاً بالجمال الذى يقدم رأياً فيه، فقد انتشر فى عصرنا فقه غير العارفين بالدين، ومن الدهش أنهم الذين يحملون رايات التجديد التى هى فى الحق رايات تبديد، حيث تتجسد هذه الممارسات الهزئية فيما أصبح يعرف « بفقه الشارع ».

ويختلف الموقف الثالث « العلماني » مع الموقف الأول الذى أحاط بالنص والمضمون الدينى خوفاً من المساس بهما، كما يختلف مع الموقف الثانى الذى تعامل مع المضمون الدينى بحذر وبصورة متوازنة، وازنت بين الحفاظ على النص، وإبراز إمكانياته على التفاعل مع معطيات الواقع المتجددة. وبديلاً لذلك اتجه هذا الموقف إلى تحديد الشرط التى يحاول فى إطارها تجديد الخطاب الدينى بلاضفاف، حتى يكاد يأتى على قدسيته. بداية يتجه هذا الموقف للإحاطة بقدسية النص نافياً عنه أصله الإلهى، من خلال التأكيد على أن النص القرآنى منتج ثقافى فى نشأته، لكنه صار منتجاً لثقافة جديدة فى التاريخ. غير أن إنتاج الثقافة لم يتأكد إلا بالفهم الذى حققه المسلمون وفق آفاق مواقعهم الفكرية؛ وإذ نفهم ذلك سنستطيع أن نتفهم تلك الثقافة التى أنتجها المسلمون باعتبارها ثقافة زمانية يمكن أن نحلها ونفهمها فهماً نقدياً، سواء تجلت فى الفقه أو التفسير أو فى علوم الحديث واللغة، حتى نمتلك تراثنا ولا يكون عبئاً علينا^(١١٨) وحتى يتم تحييد السلطة والمؤسسة الدينية المتحالفة معها لى تنطلق يد ممثليه عابثة بالمضامين الدينية. بالإضافة إلى ذلك يطالب هذا الموقف بضرورة توافر عدة شرط حتى يكون التجديد ناجحاً وفعالاً. يتمثل أول هذه الشرط: فى عدم الفصل بين الدعوة إلى تجديد الثقافة الدينية والمطالبة بالإصلاح السياسى، وذلك يرجع إلى أن الأخذ بالديموقراطية وحرية الرأى كأحد عناصرها يمكن أن يصبح مدخلاً لإبداء آراء وتحليلات قد تطور النص ذاته، وهو ما يعنى أن هذا الشرط على ما يقولون حق أريد به باطل. ويطالب هذا الموقف من خلال الشرط الثانى بضرورة أن تعمل السلطة -باعتبارها المسؤولة- فى اتجاه توفير مناخ التفكير والبحث والمراجعة، وأن تحد من احتكارها لوسائل الإعلام الجماهيرية، وأن تراجع برامج التعليم، وتعيد هيكلة المساجد إذا ما أرادت أن تمحو من الذاكرة دورها فى جموع الفكر الدينى؛ حيث يسعى هذا الموقف من خلال هذا الشرط إلى تقليص دور السلطة فى الحفاظ على تراث المجتمع، وأيضاً

على دينه، حتى يكون فريسة له يتولى تقطيع نسيجه وأوصاله. ويذهب الشرط الثالث إلى أنه ليس من الضروري الاتفاق على استراتيجيات واحدة بين دعاة التجديد^(١١٩) وهو ما يعنى إمكانية أن تكون هناك استراتيجيات متنوعة للتجديد. حيث يمكن أن يؤتى التعدد وعدم الاتفاق فى ظل غياب القوى الضابطة للتعامل مع النص الدينى إلى نوع من الفوضى الفقهيّة التي تؤدى دورها فى تفكيك النص الدينى وتبدد تماسكه.

ويصل هذا الموقف إلى منتهى مبتغاه، حينما يذهب بعض ممثلى هذا الموقف «العلمانى» إلى وضع مجموعة من الشروط التي تلائم أيديولوجيته، من بينها التأكيد على أنه لكى ينجح التجديد فإنه من الضروري أن نفتح منافذ الحرية، وأن يكون الحوار هو أساس إدارة الاختلاف، وأن لا يصبح النبذ الاجتماعى مصير أى شخص يمتلك رؤية مختلفة. وارتباطاً بذلك يصبح التجديد التدريجى أو الجزئى غير واقعى، التجديد الحقيقى هو تجديد شامل يمتلك فيه المجدد القدرة على طرح تصورات شاملة للمجتمع، وليس مجرد ترتيبات جزئية أو تنكيس لبناء قائم^(١٢٠). يذهب هذا الموقف إلى أن الخطاب السائد الآن هو الخطاب «الوهابى» وهو خطاب يتصادم بشكل واضح مع غير المسلمين سواء الذين يعيشون تحت مظلة الوطن أو على الصعيد العالمى. هذا الخطاب ينفى المواطنة من أساسه، ويدفع إلى عزلة غير المسلمين؛ لأنه يختص أهل دين واحد بكل المزايا ويحرم منها آخرين^(١٢١). على هذا النحو يطالب الموقف العلمانى بكبح جماح النص الدينى بأن نرفض تراجعنا إلى حدود الضمير الفردى، ومن ثم تترك ساحة المجتمع للقوانين الوضعية التي تتولى ضبط ساحة التفاعل الاجتماعى، إضافة إلى تقليص النص الدينى إلى حدود العبادات دون المعاملات، التي يتولى القانون الوضعى المعاصر تنظيمها أيضاً. يتحرك هذا الموقف إذن باتجاه نفى الدين عن حياة المجتمع. يعبر عن هذا الموقف علمانيون متطرفون. السلة التي تضمهم واسعة وتحتوى على بشر من آفاق شتى، فى هذه السلة نجد الماركسيين السابقين الذين يبحثون عن أى معارضة أو موضوع يتجادلون بشأنه، يدخل فيه أيضاً العلمانيون المتطرفون الذين بُهرُوا بالليبرالية الغربية دون أن يدركوا أن هذه الليبرالية هي التي سببت تخلف مجتمعاتهم، ونجد فى إطاره أيضاً بعض المتغربين الذين تعلموا فى الغرب وأصبحوا رسلاً أو مغرزة متقدمة له فى مجتمعاتهم.

٢- منهجية تجديد الخطاب الدينى: تتفق جميع المواقف على أن تجديد الخطاب الدينى

لا يتم بصورة عشوائية، بل يتم حسب منطق ومنهج محدد يصل بنا إلى نتائج تمتلك درجة عالية من الثقة. في هذا الإطار نتصور أن منهج التجديد من الطبيعي أن يتناول ثلاث قضايا أساسية. وتتعلق القضية الأولى بمرجعية التجديد، حيث تتأرجح المواقف بين مرجعية النص ومرجعية الواقع. وتتمثل القضية الثانية في منهج التجديد وحدوده، هل المنهج يؤدي فاعليته مع حذر الاقتراب من حدود النص أم أن منهج التجديد ينطلق بلاضفاف حتى إسقاط القداسة عن النص؟. وتتعلق القضية الثالثة بآليات التجديد ووسائله التي يلتمس بواسطتها الباحث التعامل مع النص على خلفية إدراكه لاحتياجات الواقع، وإلى أى مدى تمكن هذه الوسائل الباحث من تحقيق المصالحة بين النص واحتياجات الواقع المتغير، أو المتجدده، أو تعميق القطيعة وعدم الالتقاء بينهما؟.

أ – الجدل حول المرجعية الضابطة لتجديد الخطاب الديني: تهتم القضية الأولى في منهج تجديد الخطاب الديني بالمرجعية الضابطة لتجديد الخطاب الديني، ونظراً إلى أهمية هذه القضية، نجد أنه بالرغم من اتفاق مختلف المواقف حول أهمية المرجعية لعملية التجديد؛ لأنها هي التي تقوده وتوجهه، إلا أن الخلاف ثار حول طبيعتها، هل هي مرجعية النص الذى ينبغى التأكيد عليه ولا مساس به؟ أم أن الواقع هو الذى ينبغى أن نحترم حاجاته وهو المرجعية التي يجب أن يتم التجديد بالنظر إليها؟ استناداً إلى هذا الطرح برزت ثلاثة مواقف. يؤكد الموقف الأول على أن النص ذاته ينبغى أن يشكل مرجعية التجديد فالنص له عمق، ثم إنه نص يتكشف بصورة دائمة ومستمرة، طالما أن الواقع هو الآخر متغير يقدم دائماً متغيرات واحتياجات جديدة، حيث يصدر الإثنان عن أصل واحد كما أشرت. فالنص ثرى بداخله الكثير من المعانى القابلة للتكشف، وعلينا دائماً أن نتأمل له لنفض تكشفه لكي نستخرج أحكاماً جديدة ومعانٍ جديدة، غير أنه يظل في أذهاننا أن المساس بالنص الإلهي محرم، وأنه ليس كأي نص إنساني آخر» إذ لا يعقل أن نتعامل مع النص الديني سواء كان قرآناً أو إنجيلاً كما نتعامل مع نص إنساني أدبي يخضع لكل قوانين البشر خطأً أو صواباً. ولهذا تبقى للنص قدسيته مهما كانت الرغبة في الاجتهاد. وإذا كان تشريح النص الأدبي جائزاً، فإن الأديان - كل الأديان - لا تسمح بذلك وترفضه وخاصة فيما يتصل بثوابتها وأهمها الكتب المقدسة»^(١٢٢). وإذا كان بعض غلاة العلمانية يؤكدون صراحة أن « لا قدسية لنص » كما فعل

الشاعر « أدونيس » بجامعة الكويت، وما فعله مرة أخرى في مؤتمر القاهرة الأخير الذي عقد عن الخطاب الثقافي، فإن أئمة ومثقفى وجمهور المسلمين يرفضون وجهة النظر هذه جملة وتفصيلاً، ويذهب أصحاب هذا الموقف إلى التأكيد بأنه سوف تبقى للنص القرآنى قدسيته فى التعامل، وكذلك الخطاب الدينى وحتى اللغة.. أما أن نفتح الباب لكل من هبَّ ودبَّ فهذه كارثة كبرى لكى يصبح فقيها فى الدين.. لا يعقل أن أترك ميكانيكى سيارات يعبت فى قلب مريض ويجرى له عملية تغيير صمامات.. ولا يعقل أن أترك ناقدًا لا يفهم شيئًا فى اللغة نحوًا ولا صرفًا ولا حتى نطقًا، يتعامل مع نص قرآنى كما يتعامل مع قصيدة شعر ركيكة، ويقول: أن ذلك تحليل للنص.. لقد كان نقادنا الكبار يتعاملون مع النص القرآنى بتقدير وتقديس خاص بعيدًا عن مذاهب النقد ومدارسه» (١٢٣).

ذلك يعنى أنه من الضرورى أن يراعى أى تجديد للمرجعية المتعلقة بالنصوص الثابتة بدون جدال؛ لأن تجاوزها يعنى الخروج عليها وذلك يتطلب بطبيعة الحال متابعة الواقع وملاحظته، حتى يمكن تطبيق القواعد الملائمة عليه (١٢٤). فى هذا الإطار من الضرورى التأكيد على تكامل المرجعية، والمرجعية الإسلامية المتكاملة هنا هى القرآن الكريم والسنة الشريفة. ومن ثم فإن القول بإمكانية التخفف من السنة فيه إسقاط لجزء من المرجعية وانتقاص لأصل من أصول الإسلام الذى أشار إلى ضرورة الأخذ بها فى قوله (تعالى): ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [سورة النساء: الآية ٥٩]، فإذا اعترفت بالقرآن الكريم فقط دون السنة، فإن معنى ذلك أن المسلم لن يعرف كيف صلى ولا كيف يعبد الله؛ لأن الصلوات الخمس وشعائرها أتت من السنة، ولن يعرف المسلم كيف يحج؛ لأن مناسك الحج جاءت من السنة، ولن يعرف كيف يخرج الزكاة؛ لأن مقادير الزكاة وأحوالها وما يعرف منها وكثيرًا من أحكامها مصدرها السنة. ذلك يعنى أن السنة مكتملة للقرآن الكريم، ويستحيل إيجاد صيغة ثابتة للإسلام كفكر وتعامل بدون السنة، فالقرآن الكريم والسنة الشريفة مرتبطان ببعضهما، وقد قال الفقهاء أن السنة موضحة ومفسرة ومبينة ومفصلة للقرآن الكريم (١٢٥). إن إنكار حجية السنة هى محاولة للتفلت من القيود وتوسيع لمساحة الحركة، يقوم بها الراغبون فى الخروج على النص والإجماع؛ لأن السنة فى هذه الحالة تشكل قيدًا على حركتهم، وسيقًا مسلطًا على رقابهم، فكلما حاولوا الإفلات وجدوا « حديثًا » يمنعهم. وبالتالي فإن المطالبة بالتخفف من السنة هى محاولة

لإبطال حجية السُّنة؛ بحيث تصبح السُّنة تطبيقات لزمانها ومكانها لا تتجاوزها، ومن ثم لا تشكل على هذا النحو حكماً مطلقاً، باعتبار أن القرآن الكريم أحكامه مطلقة تتجاوز الزمان والمكان. ويحاول هذا النمط من المبددين وليس المجددين أن يتخففوا من قيود السنة للمطالبة بإلغائها، بحيث يتحقق ذلك حسب خطة محددة، تقضى بأنه كلما خففت قيود السنة حل محلها التفكير العقلى الذى سوف يملأ الفراغ الذى تركه انسحاب أحكام السُّنة، وربما بقيود وقوانين مستمدة من القانون الوضعى، واستجابة لهذا السلوك نجد أن أغلب المسلمين يرفضون إلغاء حجية السنة التى استقرت عليها الأمة من زمن النبى (ﷺ) إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى ذلك فإن السنة تؤدى دوراً أساسياً فى تشكيل الهوية الإسلامية، ومن ثم يصح العبث بالمرجعية أو السنة مرئياً، ولا يعتبر تجديداً، وبذلك فهو باطل ويلاقى اعتراض ورفض^(١٢٦).

ويوازن الموقف الثانى بين قداسة المرجعية واحتياجات الواقع، وهو وإن كان يحترم قدسية النص ويؤكد عليها، إلا أنه يدرك أن الواقع المتغير فرض احتياجات ملحة وضاعطة تحتاج إلى إعادة تأمل النص لاستكشاف أحكام جديدة من داخل كليته، قادرة على التعامل مع أحداث الواقع المتغيرة والمتجددة والعارضة لكنها ضاعطة. يبدأ أصحاب هذا الموقف بالتأكيد على أن الواقع الذى نعيش فى إطاره، يطرح باستمرار متغيرات جديدة. فقد ظهرت فى عالمنا وتئات جديدة لم تكن قائمة من قبل. ظهرت الشركات العابرة للقارات، ظهرت بنوك ودول ومؤسسات لها أحكام مختلفة عن أحكام الشخص الطبيعى. ظهرت فى حياتنا وتئات جديدة تحتاج إلى أن نطلها ونفهمها ونضع لها أحكاماً، غير أن هذه الأحكام ينبغى أن تستند إلى معايير، وأهمية المعايير تقودنا إلى التأكيد على أهمية النموذج العرفى. هذا النموذج العرفى يستند إلى الايمان بوجود الله، وإلى أن هناك تكليفاً من الله للإنسان، وأن هناك اليوم الآخر. هذا النموذج العرفى هو الذى يمكّننا من التعامل مع الأحداث.

على هذا النحو؛ فإنه من الضرورى التفكير العميق فى مسائل الواقع مع ضرورة أن ندرك فى نفس الوقت مقتضيات النص المتدرجة فى ظل المآلات والمقاصد، وفى هذا الإطار توجد مقاصد أساسية ومقاصد ثانوية. المقاصد الأساسية: هى حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال، وفى الطريق إلى هذه المقاصد توجد مقاصد أخرى لا بد أن تراعى، حتى لاتسبب الفتاوى التى تصدر فى وقوع خسائر على الإنسان أو المجتمع^(١٢٧).

وحتى يصبح الأمر واضحاً يضع هذا الموقف ثلاثة شروطٍ منهجية لتجديد الخطاب الدينى، ويتمثل الشرط الأول فى ضرورة أن ندرس النص دراسة عميقة، ويمكن أن نستعين فى ذلك بآراء الفقهاء حتى نستكشف ما يتيح النص من أحكامٍ وفتاوى تتعلق بواقع الحال.. ويذهب الشرط الثانى إلى ضرورة دراسة الواقع، ومن الممكن فى هذا الإطار الاستفادة من منهج ومعطيات ونتائج العلوم الإنسانية التى تساعد على فهم مشكلات الواقع واستكشاف سبل حل هذه المشكلات. فى حين يؤكد الشرط الثالث على ضرورة الوصل بين النص والواقع^(١٢٨)، حيث ينبغى البحث عن علاقة إيجابية بين احتياجات الواقع التى تدعو إلى تأمل النص واستكشاف معانيه، والبحث عن أحكام تتولى تنظيم وضبط أحداث وتفاعلات الواقع بما لا يمس قدسية النص ولا يعقد مشكلات الواقع.

يسعى هذا الموقف أيضاً إلى الابتعاد عن الموقف الأول قليلاً فيقلص مساحة المرجعية التى لا ينبغى المساس بها ويتيح ما دون ذلك. يبدأ هذا الموقف بالتأكيد على أهمية أن ينشغل الاجتهاد بالحاضر ولا ينظر إلى الماضى^(١٢٩). هذا الموقف يرى أن تجديد الخطاب الدينى يأتى من خلال التفكير والتدبر والتبصر وإعمال العقل، فذلك « فرض عين » على كل مسلم؛ لأن الله أمر كل جيل بإعمال العقل فى زمانه. فعجلة الزمن تدور، والإنسان خليفة الله فى الأرض وعليه إعمارها، الأمر الذى يوجب عليه إعادة فتح باب الاجتهاد تحدثاً بنعمة الله على عباده وارتقاء بمجتمعاتهم. وذلك لا يتحقق إلا بإطلاق الطاقات البشرية غير متوقفة عند ما انتهى إليه السلف مع تباين لغات العصور، حبذا لو تباينت لغة الخطاب الدينى مع كل مجتمع من منظور احتواء همه الإيمانى لهمة الدينوى، من خلال منظور معاصر لأحكام القرآن الكريم والسنة الشريفة وناحل شريعتهما. لقد أمرنا الله بتدبر ما حولنا باعتبار « فرض عين »، ومن المحال أن يرى الإنسان بعين أو أذن أو عقل سلفه، فلكل زمان متطلباته، وعلى العقل أن لا يقترب من أمور تعبدية مفروضة^(١٣٠). يذهب هذا الموقف كذلك إلى أن لعقل المسلم أن يصوغ أحكاماً جديدة أو ينقل أحكاماً جديدة عن غيرنا تلائم الأحداث الواقعة فى مجتمعنا الإسلامى، شريطة أن لا تتناقض أو تنحرف عن المبادئ الإسلامية والمقاصد الخمسة أو تقوض أساسها، وهى القواعد العامة للفقهاء الإسلامى. ونحن إذا تأملنا هذه الثوابت الإسلامية التى لا ينبغى المساس بها فسوف نجد لها محدودية لا تتجاوز نسبتها ٥٪ من بناء المقدس الإسلامى. وهو ما يعنى أن المرجعية الإسلامية فى جملتها تعد مرجعية مرنة تتيح مساحة واسعة من حرية التجديد^(١٣١).

ويستمر هذا الموقف في التأكيد على أنه إذا كان التجديد لا ينبغي أن يمس العقائد، فإنه من الممكن أن يطول التفسيرات التي قدمها الفقهاء. فنحن إذا تأملنا ما حولنا فسوف نجد أن الإسلام الذي يتعبد به المسلمون اليوم ليس هو إسلام القرآن الكريم والرسول (ﷺ)، ولكنه إسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه خلال ألف وأربعمائة عام، وأن هذا الإسلام يختلف عن إسلام القرآن الكريم. وأن هناك فرقاً شاسعاً بينهما يصل إلى حد التناقض. فعلى سبيل المثال يقول القرآن الكريم ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف ٢٩] في حين يرى لنا الفقهاء حديثاً «أن من بدل دينه فاقتلوه». ذلك يعني ضرورة العودة إلى القرآن الكريم مباشرة دون أن نتقيد بتفسيرات المفسرين، وضبط السنه بمعايير من القرآن الكريم. وإذا ثبت أن السنة لا يمكن أن تكون معياراً فيما يتعلق بواقعة معينة، فإن ذلك يرجع إلى عملية التحريف والوضع التي تفتشت في الحديث والسنه، ومن ثم فلم يبق سوى الاحتكام إلى القرآن الكريم. فإذا كانت السنه مبينة للقرآن الكريم، فمن البديهي أنها تلتزم بالقرآن الكريم. ويدعو هذا الموقف في النهاية إلى عدم الالتزام بالأحكام الفقهية التي وضعها أئمة المذاهب الأربعة أو غيرهم^(١٣٢). ويتصاعد هذا الموقف ليؤكد أن «الأحاديث» لها تأثير كبير في حياتنا، وينبغي أن تكون متوافقة مع القرآن الكريم، وبعض «الأحاديث» تتعلق بالفضائل والأخلاقيات والآداب العامة، ووجودها لن يضر غير أن هناك أحاديث مهمة لها تأثير في حياتنا، رآيتها ضعيفة وبها بعض الاختلاف مع القرآن الكريم، وترك هذه الأحاديث يصبح ضاراً. وعلينا أن نتأسى بالرسول (ﷺ) في ذلك، حيث ذهب مذهباً مختلفاً تماماً حينما فصل أمور الدين عن أمور الدنيا، وقدّم لنا ما يمكن أن نسميه علمانية راشدة، أي علمانية لها أصول دينية، حينما قال «إنا جئكم بشيء من عند الله فخذوه، وإنا جئكم بشيء من عندي فما أنا إلا بشر». وكان الصحابة على وعى بذلك، فحينما كان يقول شيئاً من أمور الدنيا والسياسة وغيرها كانوا يسألوه: هل هذا من عندك أم من عند الله؟ فإذا كان من عند الله فلا مناقشة، وإذا كان من عند الرسول فإمكانية المناقشة قائمة^(١٣٣).

ويقف الموقف الثالث على يسار الموقفين السابقين، وربما على نقيض الموقف الأول، ويذهب هذا الموقف إلى التأكيد على أحوال المجتمع والجماعة واحتياجاتها، فلها كل الاعتبار ولو كان ذلك على حساب المرجعية، ويعمل هذا الموقف بداية على تآكل المرجعية «فيذهب إلى القول

بأن القرآن الكريم ليس صوت الله ولكنه وحى يوحى، وحينما جمعه سيدنا عثمان كانت هناك اختلافات فى اللفظ، هذا الوحي عبر عنه الرسول بأسلوبه، وحينما سعى عثمان لجمع القرآن وجد أشياء كثيرة متكررة، ووجد أخطاء كثيرة فقام بحرق المصاحف وأبقى على واحد، اعتقد أنه الأكثر اكتمالاً، وهو الذى أصبح يُعرف بمصحف عثمان»^(١٣٤). واقعة أخرى يشير إليها هذا الموقف لتبرير التقلت من بعض عناصر المرجعية بتأكيدده أنه فى وقت وفاة الرسول (ﷺ) قال: آتوني بكتاب ونبوءة ليقيد لهم النصائح الأخيرة التى إذا عملوا بها فلن يضلوا بعده أبداً. غير أن الخليفة الراشد «عمر بن الخطاب» رفض قائلاً: لدينا كتاب الله»^(١٣٥). ويضيف هذا الموقف تاكلاً آخر حينما يؤكد أن التجديد يعنى العودة إلى الأصول، وهذا الأصل يكمن بالأساس فى الفترة المكية من تاريخ الرسالة، كانت الدعوة فيها إلى الله، وعلى هذا الأساس جمع الرسول (ﷺ) الناس حوله فى العقبة الأولى والعقبة الثانية، ليخطب فيهم، وكان الخطاب الدينى حينئذ كما ينبغى أن يكون الخطاب الدينى؛ لأنه تحدث مع الناس، مع عقولهم وإنسانيتهم؛ ذلك يعنى أن المسلمين الحقيقيين هم الذين بدأوا من مكة. إذن؛ فتجديد الخطاب الدينى يجب أن ينصب بالأساس على الخطاب المكى، الذى هو كونى عام، والذى كان خطابه يبدأ دائماً بيا أيها الناس^(١٣٦). على عكس ذلك؛ نجد أن الخطاب المدنى عملى ومرتبطة بضرورات واقعية للدفاع عن المسلمين وليس عن الإسلام حتى لا يكون المسلمون فئة مستضعفة^(١٣٧).

يذهب هذا الموقف أيضاً إلى أن الشريعة قد تكون فى وقتها حكيمة ورشييدة، وفوق كل ذلك كانت متقدمة على ما سواها من نظم قانونية تقدماً كبيراً، غير أن عصرنا الراهن هو زمان التوق إلى الحرية والسلام، زمان الديموقراطية والمساواة وحقوق الإنسان. وأى محاولة لنقل الشريعة من إطارها التاريخى ووضعها فى هذا الإطار العصرى دون إصلاح أو تجديد، سوف تصبح خاسرة، وسوف تسمى إلى الشريعة إساءة بالغة؛ لأنها سوف تظهرها بالقصور الفادح عما هو متاح وممارس فى عالم اليوم من حقوق، كما أن الكثير منها أصبح مستحيلاً عملياً، مثل الجهاد والفتح والرق، خصوصاً بعد أن انعكست الآية وأصبحنا نغزى ونستعمر ولا يقام لنا وزن^(١٣٨). وعلينا أن نتأمل هجرة الرسول (ﷺ) من مكة إلى المدينة، ومن المدينة عائداً منتصراً إلى مكة، إنها لم تكن هجرة مادية أرضية فقط، ولكنها أيضاً هجرة فى المعانى، فقد هاجر

الرسول (ﷺ) من مكة فى البداية بعد أن خاطب المسلمين وقدم لهم المبادئ الإنسانية العامة، غير أنه حينما هاجر إلى المدينة ظهرت الشريعة كجزء من المرجعية الدينية لتنظيم المجتمع الجديد. ومن ثم فإن الهجرة المعاكسة من المدينة إلى مكة ثانية تعنى فى هذه الحالة هجرة صاعدة من مستوى الخطاب الإيماني المحلى إلى مستوى الخطاب الإيماني الكونى^(١٣٩)، حيث التأكيد على ذات الخطاب الذى كان فى البداية ومن جديد.

وينتقل هذا الموقف بعد أن فرض التآكل على المرجعية الدينية كمرجعية للتجديد، إلى التأكيد على أن الجماعة واحتياجاتها هى التى ينبغى أن تكون مرجعية للتجديد، ويبحث هذا الموقف عن التأييد من خلال التأكيد على أن « فقهاء المسلمين رأوا قديماً أن الجماعة المعصومة التى تحتضن الشريعة هى الأصل فى التشريعية، فقد آمنت بدين الله وهى تعيشه. ويعصمها إجماعها من الضلال، بل ومن الخطأ والخطر الكبيرين، من دون أن يشمل ذلك أفرادها طبعاً. أما القول بأن الشريعة هى أصل التشريعية، فهذا يعنى وضعها خارج الجماعة، وارتهاج جماعة المسلمين لحاكم أو لقلّة تزعم أن الشريعة بيدها»^(١٤٠). يضاف إلى ذلك كما يذهب أصحاب هذا الموقف أن إغلاق باب الاجتهاد - بحجة الحفاظ على المرجعية - من شأنه أن يحنط النصوص والمبادئ الدينية ويجعلها بمنأى عن أن تكون موضوعاً للتفكير والمناقشة، ويمنعها من الدخول فى أى حوار مع الواقع الحى؛ لأنها فى نظر الذين أغلقوا باب الاجتهاد نصوص كاملة مكتفية بنفسها، تخاطب الواقع من فوق الواقع ولا تتحاور معه. إنها أو مرونها يجب على المسلمين أن يصعدوا بها ويدعنوا لها، وليست إجابات عن أسئلة أو حلولاً لمشكلات، فالدنيا كلها لا تساوى جناح بعوضة، والنص الدينى سلطة عليا لا يمكن أن يخضع لأى مساءلة، وليس للمسلمين أن يبحثوا فيه عما يحقق مصالحهم أو يلبي حاجاتهم، أو يؤكد صلتهم بالحياة أو يساعدهم على أن يتطوروا مع الزمن^(١٤١). لقد نزل الوحي بلغة البشر ليخاطب البشر ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون، ومن ثم فلا بد أن يكون الوحي مفهوماً ومعقولاً. وما دام الإنسان هو أشرف المخلوقات، وهو خليفة الله فى أرضه، فالحياة الإنسانية على هذا النحو عاقلة مقدسة، بل هى المعجزة التى تجلت بها الحقيقة الإلهية، وفى هذا يقول الحديث القدسى « كنت كنزاً مخفياً، فأرثت أن أعرف، فخلقت الخلق، فيه عرفونى ». إذن فالفصل الحاد بين الوحي الإلهي والعقل الإنسانى ليس إلا أثرًا متخلفاً من العقائد والأفكار البدائية التى كانت تفصل بين

الروح والجسد، وتعتبر الحياة دنسًا وسقوطًا، والموت صعوبًا وطهارة. متفقين جميعنا على أن الإسلام في جوهره، النقي يقدر الحياة ويحترم العقل ويمجد الحرية، فنحن متفقون على أن حياتنا التي نحياها في هذا العالم هي مرجعنا الأول في تجديد الخطاب الديني^(١٤٢).

وينتهي هذا الموقف إلى التأكيد على مرجعية الواقع ورفض مرجعية الدين، ومن خلال هذا التأكيد نجده يصل بشأن تجديد الخطاب الديني إلى ثلاث نتائج أساسية: وتتمثل النتيجة الأولى في ضرورة رفع الحصار عن العقل ليؤدي دوره كآلية من آليات التجديد، حيث ينبغي أن نعمل عقلنا المجدد في كل اتجاه، فأفاق التجديد ينبغي أن تكون بلا ضفاف والحديث عن وجود مناطق فكرية آمنة بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحريعد مقدمة للحجر على العقول، وممارسة لسلطة رقابية لا وجود لها في تاريخ الفكر الإسلامي، وحين وجدت كان ذلك إيذانًا ببداية النهاية ودخول عصر الجمود والانحطاط في كل المجالات.. لذلك ينبغي أن تتسع دعوة التجديد لتشمل كل مجالات الفكر والإبداع، وأن تتسم بقدر هائل من التسامح مع بعض النتوءات، بل ومن بعض ما يمكن تصوره أنه خريج على الإجماع، وأن الحرية هي وحدها التي تحمي نفسها وتحمي المجتمع من التآكل ومن التستر على فساد يحتمى بمقولات زئفة تتعلق بالحفاظ على الهوية وحماية القيم^(١٤٣).

وتشير النتيجة الثانية إلى التأكيد على تعدد المرجعيات وليس الإسناد إلى المرجعية الدينية فقط. ارتباطاً بذلك يذهب هذا الموقف إلى القول « بأننا لا ننظر إلى القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو الواقع مجردين من كل قصد وكل ثقافة، بل نقرأ القرآن الكريم والسنة الشريفة، ونأمل الواقع ونواجه مشكلاته بعقول مفكرة ومعارف شتى وتجارب متفاوتة. وإذا كان الإسلام قد ظهر منذ خمسة عشر قرنًا شهدت أجيالاً متعاقبة من المسلمين الذين تركوا لنا تراثًا غنيًا لا نستطيع أن نتجاهله ونبدأ كما لو كنا أول جيل، فإن علينا أن نقرأ القرآن الكريم في ضوء التراث، كما نقرأ هذا التراث في ضوء القرآن الكريم والسنة الشريفة والواقع قراءة نقدية تُنقّيه مما ثبت خطره، أو خطأه وتجاوز الزمن، وتكشف عما فيه من ثغرات، وما يحتاجه من إضافات، وهذا بالضبط هو الخطاب الديني^(*). فليس الخطاب الديني إلا ما نفهمه من

(*) لا اعتقد أن أكثر خبراء الولايات المتحدة كفاءة في تمزيق أنساق القيم سوف يكون أكثر كفاءة من هذا المفكر الشيطاني، الذي يرغب في تنقية القرآن مما يثبت خطأه وإضافة إليه.

القرآن الكريم والسُّنة الشريفة فى ضوء ما نستشعره من حاجات وما نعانىه من مشكلات مادية وروحية، فردية واجتماعية، قومية وإنسانية» (١٤٤)

وتذهب النتيجة الثالثة لتؤكد على الهدف النهائى الذى يسعى إليه هذا الموقف، ويتمثل فى دفع المجتمع فى اتجاه تبنى العلمانية الغربية؛ حيث ينفصل الدين عن السياسة، وبذلك ينسحب الدين عن أن يشكل أخلاق المجتمع، ويتولى المجتمع فى إطار العلمانية صناعة أخلاقه، أخلاق بلا مثل طاهرة نقية صادرة عن السماء، بل أخلاق صادرة عن حياة الإنسان فى المجتمع بإيجابياتها وسلبياتها، أخلاق تتميز بالنزعة المساواتية الظالمة التى تتساوى فى إطارها، الطهارة والنقاء مع الممارسات الجنسية خارج أطرها الشرعية وحتى «الواط»، أخلاق يؤكد مفكر العلمانية أنها تنتج عن تفاعل البشر مع بعضهم، وحسبما تكون طبيعتهم تكون أخلاقهم. وحيث تصبح مسائل الحياة الدنيا هى التى تشغل اهتمام الإنسان، أما الحديث عن الآخرة وقوى الغيب، فهى قضايا مؤجلة أو مزحة من المجال العقلى للبشر؛ إذ أن ظواهر الواقع الذى نعيش فى إطاره هى الأولى بالاهتمام، حيث يحل العلم وحده محل الدين فى تنظيم أوضاع البشر فى الحياة الدنيا.

ب- أبعاد التجديد ومبادئه: من الطبيعى فيما يتعلق بتجديد الخطاب الدينى أن تظهر على السطح قضية المنهج الذى ينبغى أن يتبع لتجديد الخطاب. ونقصد هنا بالمنهج مجموعة الإجراءات والقواعد الأساسية التى ينبغى اتباعها ومراعاتها حتى يمكن أن يتحقق التجديد. على هذا النحو نعتقد أن تجديد الخطاب الدينى ينبغى أن يتضمن ثلاثة مكونات أو أبعاد أساسية: **البعد الأول** يتعلق بمجموعة المعايير التى ينبغى أن تراعى فى عملية التجديد، وذلك حتى تصبح عملية التجديد منضبطة تحقق أهدافها. فى حين يحاول **البعد الثانى** تحديد الآليات والأدوات التى يستعان بها عادة فى إنجاز عملية التجديد، أما **البعد الثالث** فيؤكد على منطلق عملية التجديد ذاتها. على هذا النحو سوف نعرض لطبيعة المواقف المختلفة من الأبعاد الثلاثة لعملية التجديد، برغم إدراكنا أن الخلاف حول القضايا المنهجية بين المواقف الثلاثة من المحتمل أن لا يكون بنفس درجة التباين التى برزت فى المواقف السابقة، باعتبار أن أغلب قضايا المنهج هى عادة موضع قبول واتفاق، على خلاف التباين الذى قد يبرز فيما يتعلق بالمضامين التى يتناولها أو يسلم إليها المنهج، وكذلك الاتجاه الذى يستخدم فيه.

فيما يتعلق **بالبعد الأول** والذي يتناول مجموعة المبادئ أو المعايير الأساسية التي ينبغي أن توجه جهود تجديد الخطاب الديني، نجد أن ثمة مواقف عديدة تختلف حول طبيعة المبادئ الموجهة لجهود التجديد.. تأكيداً لذلك؛ نجد أن الموقف الأول يلتزم التزاماً يكاد يكون حرفياً بالنص أو المرجعية الإسلامية. ومن طبيعة هذا الموقف أنه يفتح نافذة ضعيفة أمام محاولات التجديد حفاظاً على قدسية النص. يبدأ أصحاب هذا الموقف بالتأكيد على أن دعوة التجديد التي نعيشها الآن تقع تحت ضغط حضارى وإنسانى لعبور الفجوة الماثلة بين الدين الإسلامى والثقافة العالمية الراهنة وأطرها الاجتماعية وقيمها المعرفية وآلياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية. هذا الضغط من شأنه أن يدفع المجددين إلى أحد طريقتين، الأولى تبني منطق «المقاربات» حيث نجدهم يماثلون بين نص الشورى القرآنى والديموقراطية، غافلين عن تعارض المنظومتين الإسلامية والغربية ومرجعيتهما المعرفية. وفى المقابل يجنح البعض الآخر إلى منطق «المقاربات» منطلقين من «مثالية» المبادئ المكتسبة من الإسلام على نحو تميزه بعدالة إنسانية اجتماعية لاهى بالرأسمالية ولا بالاشتركية، وتقنين وضع الفرد فى إطار الجماعة بمعزل عن ليبرالية الحقوق الفردية الغربية وتبعاتها الاجتماعية والأخلاقية السلبية. ومن الواضح أن هناك فارقاً كبيراً بين المنطقتين، وحتى يؤبى من تبنوا منطق المقاربات دورهم فإنهم يضطرون إلى إعادة قراءة وتأويل النصوص الدينية فى القرآن الكريم والسنة الشريفة والتراث، ويطرق ومداخل معرفية مختلفة، تتسع غالباً حتى أعمال آليات النقد الذى يوجه الاتهام إلى ثقافات المجتمعات الإسلامية التى فرضت نفسها على النص القرآنى والنبوى فصادرتة^(١٤٥). من الواضح أن هذا الموقف لا يرى ضرورة الاقتراب من المفاهيم الغربية بقدر ما ينظر إلى الإسلام باعتباره نسقاً فكرياً يحتوى على مفاهيم قادرة على تنظيم الحياة الاجتماعية بكفاءة متوازية مع نظائرها الغربية التى أصبح المسلمون يفتنون بها، ويعبر هذا الافتتان عن حالة من الضعف التى تمر بها الأمة الإسلامية، ومن المفترض إذا أردنا أن نجد خطابنا؛ فإنه من الضرورى أن يتم ذلك بالنظر إلى لزميات مرجعيتنا وفى حدود ما ترتضيه.

ارتباطاً بذلك يرى هذا الموقف ضرورة أن نتعامل مع النص فى كليته ولا نقرأه قراءة جزئية حسبما يفعل بعض المفكرين الإسلاميين أصحاب **الموقف الثالث** الذين يخدمون أهداف قوى عالمية ضاغطة لتعديل الخطاب. حيث «يتخذ هؤلاء من نقد التراث، ومن آيات القرآن

الكريم التي تُقرأ مجزأة دليلاً على هذه العصرية، بمنطق تأويلي يفارقون به أصول المنهج العلمي نفسه في التعامل مع كلية النص، باعتباره منتجاً لحالة ثقافية كلية، وبالتالي لا يمكن تجزئته. فهم يمارسون بمنطق التجديد والرأى ما يعيبونه على مدرسة النقل والسلفية من تجزئة للنص والانتقاء من بين عناصره، خارج سياقه الكلى، حالهم فى ذلك حال المقتسمين الذين انتقوا النصوص مجزأة للاستفادة منها فى برهنة متميزة، هؤلاء قال فيهم الله تعالى: ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴿١٤٣﴾ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [سورة الحجر: آية ٩٠-٩١]، فالإبطال تعدد الزوجات يتم الاستدلال بجزء من النص القرآنى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [سورة النساء: آية ٣]. وكذلك ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [سورة النساء: آية ١٢٩]. والأسلوب نفسه يستخدم لإبطال آيات الجهاد حيث تقدم آيات الحوار والمجادلة الحسنة ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة النحل: آية ١٢٥]. وكذلك ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٥٦]. والتأكيد على وسطية الأمة ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: آية ١٤٣]، ويستندون إلى عهد الصحيفة التى وقَّعها الرسول (ﷺ) بين المهاجرين والأنصار واليهود فى المدينة المنورة فى السنة الأولى الهجرية « كقاعدة لتأكيد التعايش بين الأديان. إضافة إلى اعتبارهم الأمر الإلهى بالشورى مدخلاً للديموقراطية مستنديين إلى قوله (تعالى): ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: آية ٣٨].

هؤلاء الذين اجتهدوا بأنفسهم أو ساعدتهم غيرهم قدموا اجتهاداً خانوا فيه المنهج العلمى فى قراءة كلية النص، الكلى بطبيعته، من خلال التجزئة والانتقاء. ولو أنهم بذلوا جهودهم فى فهم النص الكلى من داخل بنائه العضوى الموحد لأسهموا فى تحقيق نوع من التجديد النوعى الذى يتمتع بمصداقية كبرى» (١٤٦).

وبين الموقف الأول والثالث يلتقط الموقف الثانى الخيط من الموقف الأول فى جزئية التأكيد على ضرورة الاجتهاد فى نطاق الخطاب الإسلامى، بإعادة قراءة واستكشاف المعانى التى تساعد على الالتقاء وحاجات الواقع المتجدده. يذهب هذا الموقف إلى التأكيد على « عالمية الإسلام التى تعد أصلاً من أصوله الكبرى منذ أن جاء لكل البشر زمناً ومكاناً، وبما قد يحتاج من أهله الذين كرمهم الله به أن يشرحوا تعاليمه وينشروه، فكرياً وسلوكياً وتاريخياً وحضارة

وواقعًا، بما يساعد على توصيل رسالته إلى الفرد والعالم من خلال التعريف بالثوابت والمقدسات وقضايا الفكر، بالاستعانة بالمنطق وأخلاقيات العلم، مع استمرار فتح باب الاجتهاد وأبواب الإبداع، « مع المتابعة الناقدة بعيدًا عن الشطط والفوضى والتجاوز، أو قريبًا من المنهج الصحيح في الخطاب الدينى العقلى الوجدانى، بمنطلقاته التلقائية بما فيها من تناغم الفطرة وصحة القياس، وما يحيطها من جدية الحوار واحترام الآخر، بما يتميز به الخطاب من الصدق والمباشرة والشفافية والمكاشفة بعيدًا عن الالتواء أو المكر أو الغموض أو المراوغة، فهو إذن منهج نقدى اجتماعى عقلى، يحترم النص ويجتهد فى الاستنباط والاستنتاج اجتهاده لتوظيف ذلك فى الاسترشاد المستند إلى البراهين والحجة والدليل والإقناع» (١٤٧).

ذلك يقودنا إلى المبدأ الثانى الذى يذهب إلى أن الإسلام يعظم من دور العقل، ويعظم من دور التفكير العلمى الذى يقوم به العقل، يؤكد ذلك جملة الآيات التى تشير إلى التفكير، حيث لا تكتفى الآيات القرآنية بمجرد توجيه الإنسان إلى التفكير بشئ من العمق وبُعد النظر فحسب، بل إنه يصف الذين لا يفكرون تارة بعدم التَّعَلُّق وتارة أخرى بعدم التَّبَصُّر. ومن هنا يتضح أن القرآن الكريم يُعد أول كتاب سماوى جعل التفكير فريضة على أتباعه. هذا التأكيد يلقى بالتبعية على المجتهدين من فقهاء المسلمين الذين عليهم أن يعملوا العقل فى نصوصهم وفى واقعهم على السواء « فيوم يكف العقل عن مواكبة العصر ويمثل سرعته فى مجال استنباط الأحكام للجديد والمحدثات، ولولم يكن لها سوابق فى كتب السابقين، نكون قد أسأنا إلى الشريعة وحكمنا عليها بالعقم. وما دام الفقيه المسلم قد أحجم عن اقتحام الجديد بالرأى الجديد النابع من فكره ومن اجتهاده، فقد ظلم الشريعة وعطل مسيرتها. إن العقل لا يناقض الإيمان والعلاقة بين الإثنين علاقة تلازم، والشريعة تحترم العقل لدرجة أن جعلته واحدًا من مقاصدها التى دعت لحفظها وحمايتها، لذلك كان أسلوب القرآن الكريم فى الدعوة إلى الإيمان أسلوبًا عقليًا محضًا، والعقل بعد ذلك هو وسيلتنا إلى تنفيذ الأمر الإلهى بالتعرف إلى سنة الله فى خلقه - وهو ما يسمى بلغة البحث العلمى - ومن له إمام عقلى بالإسلام يدرك أن الله تعالى زودنا فى الواقع بكتابين لا كتاب واحد، كتاب القرآن الكريم وكتاب الكون. « فإذا كان هذا مكان العقل فى شريعة الإسلام، فكيف يقف المسلمون اليوم، وبينهم أصحاب الرأى والاجتهاد جامدين أمام سبل المتغيرات والتطورات التى كررنا مرارًا أنها لا تتناقض مع رأى الإسلام، ما دامت تعمل فى خدمة الإنسان أيًا كانت عقيدته» (١٤٨).

ويتعلق المبدأ الثالث الضابط للتجديد بضرورة القيام بواجب الوقت، حيث يذهب أصحاب هذا الموقف إلى التأكيد على أن أباؤنا قاموا بواجب وقتهم كلاً في عصره، وعلينا أن نقوم بواجب عصرنا كما قاموا بواجب عصرهم. وذلك يعنى أن التجديد لا ينكر الماضي ولا يدخل في صراع معه ولكنه يقف عنده، وهو ما يعنى أن هناك احتراماً لهذا الماضي، الأمر الذى يفرض علينا أن لا نقول أنه أخطأ أو نتهمه بالقصور أو التقصير باعتبار أنه لا يصلح الآن. فى نطاق ذلك يختلف الإصلاح عن التجديد، وذلك يرجع إلى أن الإصلاح يفترض أن الماضى كان على خطأ، وأن الاستمرار فى هذا الخطأ يعد خطأ أكبر. الإصلاح مبناه الصدام، أما التجديد مبناه الوفاق والاستمرار والبناء لا يلتفت للماضى لكى يصارعه، ولكن لكى يستلهم مناهجه ويضيف إليها ولا يناقضها، على هذا النحو - فكأنه قد أحيا السلف - ولو كان الإمام الشافعى يحيا الآن لغير كثيراً من أفكاره؛ وفقاً لمنهجه هو نفسه وطبقاً لمقتضيات العصر الذى يعيش فيه، وطبقاً للأعراض النبيلة والمآلات إلى آخره،^(١٤٩) يؤكد هذا المبدأ إذن على استمرارية المنهج واستمرارية المضمون أو القضايا، وإن كان قد ذهب إلى إمكانية اختلاف نتيجة القراءة أو التأويل فى كل عصر، ذلك يرجع بالأساس إلى فاعلية متغيرات الزمان والمكان.

ويتصل المبدأ الرابع بتوفير المناخ الموضوعى الذى يساعد على التجديد، ويتمثل أول أبعاد هذا المناخ فى التأكيد على مبدأ الحريات؛ ذلك أن إطلاق الحريات فى كل اتجاه من شأنه أن يساعد على ازدهار الإبداع، أما القهر أو الخوف أو فرض القيود يؤدى بطبيعته إلى قتل الإبداع وقتل الشفافية وتبديد التجديد. فى هذا الإطار لابد من تبديد مخاوف البشر من الإسلام، فقد أقنع الإعلام الناس فى مجتمعاتنا بأن أى تجربة إسلامية ستكون تجربة «طالبان» أو «الجماعة الإسلامية» فى الجزئر. كأن الإسلام لا يدرك إلا من هذه الزوية الدموية الجامدة. لقد حدث تلويث للإسلام، وأعتقد أن على المهتمين بتجديد الخطاب الدينى أن يهتموا بتبديد هذه السمعة السيئة فى عقول بعض الآخرين، ويردوا بذلك إلى الإسلام طبيعته السمحة والمثالية. فى حين يتمثل البعد الثانى فى التأكيد على مبدأ التدرج حتى يستوعب البشر مضمون التجديد، ولنأخذ مثلاً على ذلك من تحريم الإسلام للخمر، حيث تم التحريم على ثلاث مراحل، وقد كان بوسع الله أن يحرمه جملة واحدة. فى البداية قال تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: الآية ٤٣]، وكان ذلك يعنى إباحة السكر لكن فى غير وقت

الصلاة، ثم انتقل إلى مرحلة ثانية حينما أشار تعالى إلى الخمر باعتبار أن فيها إثمًا وفيها نفعًا لكن الإثم أكبر من النفع، ثم انتقل في مرحلة ثالثة إلى التحريم الكامل للخمر وعقاب شاربيها^(١٥٠). ويشير **البعد الثالث** إلى دعوة الجميع للمشاركة في تجديد دينهم، حقيقة أن المتخصصين هم الذين يقومون بالتجديد والعمل به في توجيه سلوكياتهم وسلوكيات الآخرين بقيمه ومبادئه. على هذا النحو يصبح من غير الموضوعى ولا المنطقى فى عملية التجديد عزى حركة الإخوان المسلمين عن المشاركة فى نهضة المجتمع^(١٥١)؛ لأنه من الواجب عليهم كجماعة أن يؤدوا دورًا أساسيًا فى نشر نتائج التجديد على الجماهير لتستوعبه وتعمل به. فحركة التجديد هى فكر وممارسة، وإذا كانت حركة تجديد الخطاب تستهدف الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن حرمان البعض من المشاركة يعد مخالفة لمعاني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهى ممارسات تتناقض ومتطلبات التجديد.

ويقف **الموقف الثالث** على يسار الموقفين السابقين، ويضم جماعة متنافرة فى مبادئها، بعضهم ذو توجهات علمانية غربية، والبعض الثانى مُتَفَقِّهٌ فى الدين، وإن كان على قناعة بالعلمانية الغربية، أما البعض الثالث على قناعة بالعلمانية، وإن كان غير متفقه فى الدين، حيث نجده ينطلق فى أفكاره من فقه الشارع. يطرح هذا الموقف بدوره مجموعة من المبادئ التى يرى أنها كفيلة بضبط عملية التجديد. ويتمثل **المبدأ الأول** فى تأكيده على أهمية أن لا تنطلق جهود تجديد الخطاب الدينى من نفس الأسس اللاهوتية التى استقرت فى الفكر الإسلامى منذ القرن الثالث الهجرى^(١٥٢). يسعى هذا الموقف إلى تجديد الخطاب الإسلامى انطلاقًا من أسس جديدة، حيث تتعلق هذه الأسس بطرح التساؤلات المكبوتة أو المسكوت عنها، مثال على ذلك يشير النظر إلى القرآن الكريم -حسبما يذهب هذا الموقف- إلى اعتباره محتملاً لأنماط عديدة من المعانى والدلالات، الحديث منها والقديم، الأصولى منها والليبرالى، ويتساءل أشاوس هذا الموقف عن أى المعانى سينتصر ويسود ويقهر المعانى الأخرى ويحبسها فى سجن الهرطقة والرنة والكفر، أو الأصولية والتطرف والإرهاب؟^(١٥٣).

ويتقدم هذا الموقف إلى مبدأ ثانٍ يحاول تزييق المقدس فى إطار مناخ الحرية والديموقراطية الذى يطالب به، حيث يطرح هذا المبدأ عدة تساؤلات تتعلق بمعنى كلام الله: ما طبيعة الوعى وكيفيته؟ ما معنى التنجيم ودلالته؟ ما معنى أن القرآن الكريم لم يوح الله به إلى

محمد (ﷺ) دفعة واحدة، بل نزن مفرقا حسب الأحوال والملايسات؟ هل القرآن الكريم نص واحد، أم كثرة من النصوص، لكل نص منه سياقه الخاص؟ لماذا حين جمع القرآن الكريم فى مصحف لم ترتب النصوص حسب ترتيب نزلها، وما حكمة الترتيب الحالى؟ كيف بدأت عملية الجمع والتدوين فى المصحف وكيف تطورت؟! وما علاقة ذلك بتعدد القراءات؟^(١٥٤).

ومن الواضح أن القول بذلك محاولة للعبث بالنص الدينى وليس تجديد الخطاب الدينى، وتتساءل هل ستؤدى الإجابة عن هذه التساؤلات إلى تحديث المجتمع، أليس من المنطقى أن يعمل التجديد على إعادة تأمل التراث للبحث عن مبادئ وقيم التحديث فيه، بدلاً من العمل على نشر الفوضى فى إطاره؟ والسؤال الذى نطرحه يتعلق: بمن الذى فوّض هؤلاء بالعمل على إعادة ترتيب ديننا. إن الدين يشكل المعانى التى توجه سلوكيات البشر فى المجتمع، ومن ثم: فالعبث بهذه المعانى يعد إضراراً بتراث المجتمع، وتشويهها لعقول البشر؛ يقوم بها بشر يسعون إلى نشر الفوضى فى حياتنا^(*).

ومن خلال المبدأ الثالث يذهب هذا الموقف إلى ضرورة التفرقة فى كلام الله ودلالته، لنميز بين « التاريخى والأزلى »، فهذا التمييز سوف يساعدنا على اكتشاف أن كثيراً من « الحدود العقابية » مثل قطع يد السارق، وجلد الزنى والزنية، والعين بالعين والسن بالسن... إلى غير ذلك: هى قيم سابقة على القرآن الكريم. فى إطار ذلك يمكن أن ندرك أن « الأزلى » فى القرآن الكريم هو تحقيق العدل بالعقاب، أما شكل العقاب فهو التاريخى، لا ينبغى أن ننحاز إلى التاريخى على حساب الأزلى^(١٥٥). ويتكامل المبدأ الرابع مع المبدأ السابق حينما يذهب إلى أن الشريعة الإسلامية دون تطوير أو إصلاح لا تصلح لبشرية القرن الحادى والعشرين، وأن إصلاحها وتطويرها إنما يكون بتأسيسها استناداً إلى النصوص الكونية للإسلام^(١٥٦). على هذا

(*) كأن مهمة هذا الموقف أن يمزق أستر المقدس فى حياتنا حتى تتحول إلى حياة بلا مثل ولا قيم، كأن قيمة المنتمين إلى هذا الموقف هى العمل على هز رواسخ الأمة حتى يدفعوها إلى مزيد من الركوع، مستغلين فى ذلك حماية القوى الطاغية المسيطرة على العالم والتى تضيق حرية التعبير، أى تعبير. فى كل أمة هناك محرّمات لا ينبغى المساس أو العبث بها، كالدين الذى يعتبر جزءاً من الهوية، بخاصة فى العالم الإسلامى؛ فحينما رأّت فرنسا أن الحجاب معاد لقيم العلمانية أصدرت قانوناً يمنع الحجاب، بل وفصلت من العمل أو مكان الدراسة كل من يرتديه، فهل نعمل مثل فرنسا بأن نسكت صوت هؤلاء بأقالتهم من حياتنا، لأنهم يرتكبون الخيانة لهوية الأمة مستغلين مناخ حرية التعبير، أم أن هذا المناخ هبى لهم لكى يقدموا هذا التفكير العبثى؟

النحو ينبغي أن يتجه التجديد نحو قراءة نصوص الشريعة قراءة جديدة متأثرة بالحياة العصرية، كذلك بحقن الثقافة الإسلامية التقليدية ببعض صور التفكير العقلانى. بالإضافة إلى ذلك فالشك ينبغي أن يوجه بالأساس إلى النص، أى نصوص الشريعة؛ لأن الداء يكمن فى نسق النصوص التى تستند إليها الشريعة.. وإذا كانت هذه النصوص قد اختارها الفقهاء الأوائل لكونها كانت تنسجم مع حاجة عصرهم ومجتمعاتهم، وإذا كانت هذه النصوص قد أنبتت حضارات عظيمة شكلت مساهمة المسلمين فى الحضارة الانسانية؛ فقد استنفدت هذه النصوص الآن أغراضها وفقدت صلاحيتها. وقد آن الأوان للمسلمين المعاصرين أن يمارسوا الجهد الذى مارسه الفقهاء الأوائل، بأن ينتخبوا نصوصاً أخرى من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، هى تحديداً النصوص الكونية للإنسانية لجعلوها أساس التشريع والثقافة والفكر، ولكى تساعد فى بناء حضارتهم من جديد، حتى يتمكنوا من المساهمة فى الحضارة الإنسانية للقرن الأول من الألفية الثالثة^(١٥٧). على هذا النحو ينبغي أن يكون الهجر والانتقاء مستنداً إلى أسس القطيعة والاستمرار. القطيعة تكون مع الأسس الثقافية التى استنفدت أغراضها وانتهت مدة صلاحيتها، وأصبح استمرارها يشكل عقبة كؤيدا أمام تقدم الحياة. فى حين تتحقق الاستمرارية من استقاء الأسس الجديدة من العناصر المفتاحية أو النظرية الأساسية للفكر الإسلامى، تلك القدرة على التفسير الكلى للقضايا، وعلى تقديم إجابات منسقة لمختلف القضايا المعاصرة. قد يكون هذا الجهد التجديدى خزناً عن المؤلف، غير أن فكر التجديد قد يبدو كصوت نشاز، أو تغريد خارج السرب فى البداية، ومن شأن ذلك أن يحدث بمرور الوقت صدمة فى النفوس وتحدياً للعقول واستفزراً لسدنة القديم؛ وذلك لأنه يأتى للبشر من المستقبل^(١٥٨).

على هذا النحو يعمل هذا الموقف على تبديد النص أو المرجعية من كل اتجاه. هو ينطلق بذلك من خلال رفض اتساق المعانى الإسلامية كما تظهر فى الكتاب والسنة، حيث يسقط هذا الاتساق أمام تعدد المعانى والدلالات. بالإضافة إلى ذلك يرفض ترتيب عناصر النسق الإسلامى وبخاصة وثيقته الأساسية المتمثلة فى القرآن الكريم، حيث يدعو إلى إعادة ترتيبه من جديد كمدخل آخر لإشاعة الفوضى فى بنائه، وانشغال الأمة بقضايا إصلاح دينها بدلاً من استجماع الطاقة المتجددة فى الدين بما يساعد على عملية التحديث ومواجهة التحديات. ثم بعد ذلك

يسعى إلى التأكيد على تخلف الشريعة عن حركة الواقع، دون أن يتأمل طبيعة الظرف أو الشرط التي ينبغى أن تراعى لتطبيق الحدود، ثم هو أخيراً يرى المبادئ الكونية للإسلام هي المصدر الذى ينبغى أن نقصده لإنجاز جهود التجديد والتحديث، وليست الشريعة لكونها تاريخاً أو ثقافة قديمة ارتبطت بعصر قديم. إذا تأملنا المبادئ التى طرحها هذا الموقف لضبط عملية التجديد؛ فسوف نجد أنها سوف تقوِّم فى النهاية إلى تقويض أسس الدين وتبديد هويته، وهو هدف الخارجين على الأمة، أو الساعين إلى تبديد وجودها.

ج - منطلق تجديد الخطاب الدينى: عرضنا المرجعية التى ينبغى أن ينطلق منها التجديد، ولاحظنا تباين المواقف المختلفة من المرجعية التى ينبغى أن تكون ضابطة لعملية التجديد، بالإضافة إلى ذلك فإننا قد عرضنا للمبادئ الأساسية التى يمكن أن تتم عملية التجديد فى ظلها. ونهتَم فى هذه الفقرة بالمنطق الذى ينبغى أن تستند إليه عملية تجديد الخطاب الدينى، وما هى العناصر الأساسية التى يمكن أن تشكل بناء هذا المنطق. استناداً إلى ذلك ينقسم المهتمون بتجديد الخطاب الدينى إلى ثلاثة مواقف: يرى أصحاب الموقف الأول أن التجديد مطلوب باعتباره؛ يستجيب لواجب الوقت، فقد أكدت وثائق الإسلام الأساسية على التغيير دون الثبات، فالتغيير سنة الله فى خلقه، وهو ما يعنى أن الواقع الذى نعيش فيه متغير، ومن الطبيعى أن يكون النص القرآنى يحتوى هو الآخر على رؤية للتغيير طالما انفقنا على كونه نصاً مطلقاً وشاملاً وصادراً من عند الله تعالى. على هذا النحو فالتجديد مطلوب غير أنه ينبغى أن يحترم النص ويلتزم به، ويجتهد فى الاستنباط والاستنتاج اجتهاده فى التوظيف والاسترشاد من وراء البرهان والحجة والدليل والإقناع. وانطلاقاً من سمو الهدف ورغبة النهوض، وتجاوز العثرات والكبوات التى قد نقع فيها إذا لم نمتلك أدوات الاجتهاد، ونتسلح بأخلاقيات المجتهدين^(١٥٩).

ذلك يعنى أن هذا الموقف يدعو إلى محاولة البحث عن كشف النص عن معانٍ جديدة من خلال الأدوات المنهجية التى يقرها الإسلام. فى هذا الإطار نجد للقرآن الكريم منهجه وضوابطه التى نستطيع بالاستناد إليها مواجهة مختلف الإشكاليات بالنظرة التى تقدم الإجابات لهذه القضايا أو المشكلات. على هذا النحو يوجد كتاب وميزان وتوسط على ما يذهب المنتمون لهذا الموقف، مستشهدين فى ذلك بالآية الكريمة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ

الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿سورة الحديد: آية ٢٥﴾.

فالقُرآن الكريم ليس آيات تتدفق تبعاً لكل منهج وعرَض، ولكنه يتضمّن وجود ميزان « منهج » ضابط للتناول، وبصرامة كحديد الأرض الصلب. ومن ثم يصبح القول بأن الإسلام اشتَرَكي أو رأسمالي أو حتى علماني قولاً غير منهجي، فالإسلام ليس أيّاً من هذه التصورات المنهجية السابقة، بل شيئاً يختلف عنها. إنه هو في ذاته، الإسلام إسلامي بطبيعته وذاته، ومواقفه نابعة من ذات منهجيته، وعلى هذا النحو لا ينبغي أن نعقد تماثلاً بين شوري الإسلام والديموقراطية الغربية، ولا يمكن القول بديموقراطية الإسلام. فالفارق بين النسقين قائم منهجياً. وإذا كانت الشوري لم تطبق في الإسلام في تاريخنا من بعد الحقبة النبوية الشريفة إلا لماماً وجزئياً، فإن الأمر المؤكد أن للشوري الإسلامية منهجها الإسلامي^(١٦٠). يرى هذا الموقف أن ثمة تحديداً واضحاً للمنهج الإسلامي، كما يرى أن الإسلام له منهجه الذي هو أساس تصوره أو نظريته إلى الحياة، وإذا أردنا أن نفهم هذا المنهج، فلا بد أن نتلمسه من داخل الإسلام، وحسب القواعد التي أقرها الإسلام كذلك.

الموقف الثاني ملتزم بالمرجعية الإسلامية ونصوصها، وإن كان يرى أهمية التجديد في تأمل هذه النصوص ولو بالآيات وأدوات حديثة، غير أننا لا ينبغي أن نغفل طرفة عين عن طبيعتها وعن كونها نصوصاً مقدسة لا ينبغي المساس بها. تأكيداً لذلك يذهب هذا الموقف قائلاً « لقد ظل القرآن يُفهمُ وإلى يومنا هذا في المعاهد الشرعية والكلّيات والأكاديميات بوسائل وآليات منضبطة، تتمثل في دلالات الألفاظ المعجمية في لغة العرب وعلوم النحو والصرف ودلالاتها، وأصول الفقه والمنطق الصوري وهو القدر المتفق عليه بين الفقهاء مثل الكل أكبر من الجزء، وأن السماء فوقنا والأرض تحتنا. بالإضافة إلى وسائل أخرى تساعد على فهم النص المقدس؛ منها مراعاة السياق وكيفية التعامل مع أسباب النزول، بحيث يقود ذلك إلى الأخذ بها في مواطن، وعدم الأخذ بها والعبرة بعموم اللفظ في مواطن أخرى^(١٦١). بالإضافة إلى ذلك فإن القرآن الكريم متعدد الرؤى، ويتم إدراك معانيه بأدوات مضبوطة، ولا يترك لأى شخص أن يفهمه كما يشاء. ومن هنا جاءت أزمة بعض الباحثين الذين حاولوا فهم النص القرآني بغير أدواته، واعتبرت محاولاتهم ذات طبيعة عبثية. ومن الطبيعي في هذا الإطار أن

ترفض البنيوية والتفكيكية والمذاهب الأدبية التي عاملت النص القرآني كما لو كان نصًّا بشريًّا يمكن التلاعب به^(١٦٢). ذلك يعنى أن فهم النص القرآني يتطلب المعرفة بأدوات محددة يفتقدها أغلب المطالين بضرورة التجديد؛ ذلك أنه لكى نسعى إلى فهم مضامين أو معانى النص، فإنه من الضروري أن يكون لدينا المنهج، وأن نمتلك الأدوات والإمكانيات التى تيسر لنا ذلك.

نفس الأمر بالنسبة للمطالين بتأويل النص، وقد بدأت المطالبة بالتأويل استنادًا إلى الجهود التى بدأها «شلاير ماخر» فى نطاق الهرمينوطيقا، حيث التأويل بدون الأدوات التقليدية، واستبدالها بأدوات حديثة كالأسلوب الذى بشر به العالم الباكستاني «فضل الرحمن»، وهو الأسلوب الذى يدرس فى الجامعات التركية لتجديد الدين. غير أنه يختلف عن التأويل المنصوص عليه فى الكتاب. وارتباطاً بذلك هناك تأويل قام به المفسرون، غير أنه كان تأويلاً منضبطاً غير منفلت، تأويلاً يخضع لمنهج وأدوات محددة. ذلك أنه إذا كان التأويل بدون أدوات وغير منضبط؛ فإنه يعتبر نوعاً من العبث أو التأويل المنفلت، نموذج لذلك انحرافات التأويل التى ذهبت إليها الباطنية، والتى أكدت فيها أن الصلاة تعنى التوجه إلى الإمام، والصيام هو كتم سر الإمام، والحج هو قصد الإمام. لقد حدثت انحرافات التأويل هذه بسبب الخروج على المنهج وعدم امتلاك الأدوات، وكذلك الخروج على النحو والصرف ودلالات اللغة^(١٦٣).

يؤكد هذا الموقف أيضاً على أنه لقراءة النص فى محاولة لفهمه ينبغى أن تراعى قاعدتين: الأولى تتعلق بطبيعة النص القرآني أو كثير من الأحاديث الموثوق بها، حيث نجد أن النص متجاوز للزمان والمكان بطبيعته، ومن ثم فهو قابل للفهم المتعدد، لكونه يقدم معانى متنوعة للواقع المتغير، وإن لم تكن هذه المعانى متناقضة أبداً، فقد قال الله تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة فصلت: آية ٥٣]، وقال سيدنا على بن أبى طالب (رضي الله عنه) «أنه حمال أوجه»، وقال الرسول (ﷺ) «لا تنتهى عجائبه»، كما قال (تعالى) فيه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: آية ٢]. على هذا النحو فالنص يقرأه من أراد العبث به فينعلق عليه، ويقرأه المؤمن المتقى فتتكشف أمامه معانيه. ذلك أن القراءة الذاتية للنص قائمة وتأويله مستمر، غير أن التأويل ينبغى أن ينجز وفق قواعد ضابطة، تساعدنا على استكشاف معان موثوق بها للنص، تعكس بعض حقيقته.

وتتمثل القاعدة الثانية فى ضرورة معرفة الواقع بنفس درجة معرفتنا للنص حتى يتحقق الإدراك السليم. فى هذا الاتجاه لابد أن نبذل جهوداً تستهدف إعادة تأمل النص بصورة مستمرة لاستكشاف معانٍ جديدة، متنوعة ومتغيرة، وتحتمل إطلاقية النص أن تستكشف فى إطارها معانٍ نسبية عديدة؛ ذلك لأن واقعنا الآن يختلف عن الواقع الذى كان يعيش فى إطاره المسلمون الأوائل، حيث كان واقعهم غير متغير بمعدلات عالية، أما واقعنا الآن فقد أصبح متسارع التغير بسبب التكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة، فقد أصبح العالم الذى نعيش فيه يشكل قرية صغيرة^(١٦٤).

ويؤكد هذا الموقف الذى يسند عملية التجديد إلى حالة متوازنة ومتفاعلة بين النص والواقع على أهمية بناء النموذج المعرفى الإسلامى، الذى يشكل حلقة بين التراث والوثائق الأساسية للإسلام، من ناحية، واحتياجات العالم الواقعى المعاصر المتجدده والمتغير؛ من ناحية أخرى، نموذج يمتلك القدرة على ترشيد تجديدنا لإبداع فقه جديد يلائم أحوال الواقع المتغير، وقادر على إنتاج الأحكام التى تستطيع تنظيم تفاعله. ويتم بناء هذا النموذج المعرفى من خلال اشتقاق عناصر من المبادئ الأساسية للإسلام ومقاصده الخمسة، وهذا النموذج من شأنه أن يساعدنا فى التعامل مع الأحداث إما بالقبول أو الرفض^(١٦٥)، كما يوجهنا إلى الأسلوب الأمثل للتعامل مع الواقع المتغير وإصدار الأحكام، بحيث يصبح هذا النموذج المعرفى هو الإطار الذى يستبعد شطط التفسير والتأويل، ويحافظ دائماً على استنباط الأحكام التى تعكس ربح النص، وفى ذات الوقت هى الأحكام الأكثر ملائمة للواقع المتغير.

على يسار الموقفين السابقين نجد الموقف العلمانى، الذى يعتمد بالأساس منهج النقد باعتباره المقدمة الضرورية لنقد الخطاب الدينى، ويؤكد هذا الموقف أن الخطاب الحافز على الازدهار والتقدم هو الخطاب الذى يعلى من شأن النقد، نقد الواقع ونقد التراث سعياً لبلورة إجابات معاصرة تتناول مشكلاتنا المختلفة^(١٦٦)، حيث يتضمن هذا الخطاب النقدى -على ما يذهب المنتمون لهذا الموقف- تجديد الخطاب بما يجعله مستجيباً لاحتياجات الواقع وشرطه. بالإضافة إلى ذلك يرى هذا الموقف أن هذا النقد ينبغى أن يكون محكوماً بثلاث قواعد أساسية: القاعدة الأولى تفرض لزمية الحرية لنجاح هذا الخطاب النقدى فى تحقيق أهدافه، وبدون الحرية التى تعنى رفض القيود لن يزدهر فكر وبدون الفكر الحر فلن ينجح أى مشروع،

مصنوعاً كان أو مزرعة دواجن. ذلك يعنى أننا فى حاجة ملحة وعاجلة لحزبة البحث فى الترت الدينى بوصفه شرطاً أولياً للتجديد^(١٦٧).

وتتمثل القاعدة الثانية فى ضرورة أن يتجه النقد إلى قتل القديم بحثاً عن الجديد أو بحثاً عن العناصر الحية أو المتجددة فى إطاره. فى هذا الإطار قال الشيخ أمين الخولى: « أول التجديد قتل القديم بحثاً»، ولا يفهم معنى القتل إلا فى سياق الخطاب التجديدى للشيخ، حيث يقول « تعد الفكرة حياً ما كافرة تحرم وتحارب، ثم تصبح مع الزمن مذهباً، بل عقيدة وإصلاحاً تخطو به الحياة خطوة إلى الإمام». إنها سنة الحياة المطرنة المتكررة فى حياة الفكر الإنسانى عامة، وفى حياة الفكر الدينى بصفة خاصة. هذه الظاهرة المطرنة لا تعنى أن التجديد وثب فى فراغ، أو سعى نحو مجهول. إنه يبدأ من قتل القديم بحثاً، ولكنه لا ينتهى عند هذا. فقتل القديم إنما يعنى تسليط منهج النقد التاريخى بضوءه الكاشف ليميز بين ما فى الترت من عناصر قابلة للنماء، وما فيه من عناصر جفت وصارت من شواهد التاريخ^(١٦٨).

وتشير القاعدة الثالثة إلى أن عملية التجديد تتطلب رفع الحصار عن العقل، فإذا تأكدت هذه القاعدة أو هذا الشرط؛ فإن التجديد ينبغى أن يكون بلا ضفاف. وهو ما يعنى أن الحديث عن ضرورة وجود مناطق فكرية آمنة بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحر هو مقدمة للحجر على العقول، وممارسة سلطة رقابية لا وجود لها فى تاريخ الفكر الإسلامى، وحين وجدت كان هذا إيذاناً ببداية النهاية، ودخول عصر الجمود والانحطاط فى مختلف المجالات، وليس فى مجال الخطاب الدينى وحده^(١٦٩). وإذا كان هذا الموقف يؤكد على النقد كآلية نمتطيتها لتجديد الخطاب الدينى، فإن هذا النقد لى يصبح نقداً منطقياً؛ فإنه ينبغى أن يتم بالنظر إلى المرجعية الإسلامىة فى مبادئها ومقاصدها الأساسىة. غير أنه إذا تم من مرجعية مخالفة؛ فإن المنطقىة تنتفى عنه؛ لأنه فى هذه الحالة يسعى إلى تحريك النص موضوع النقد ليتبنى طبيعة مضمون المرجعية المضادة التى ينطلق منها النقد، وهو الخطأ الذى وقع فيه هذا الموقف. حيث ذهب إلى نقد الخطاب الإسلامى السلفى بالنظر إلى الأطر التصورىة للمرجعية الغربىة، الأمر الذى يعنى الوصول إلى نتائج محددة سلفاً، وهى بطبيعة الحال نتائج رافضة لمضمون الخطاب الإسلامى، ومؤكدة على عدم تلاؤمه مع الواقع المعاصر. فالنقد العلمى الموضوعى للخطاب الدينى ينبغى أن يكون بالنظر إلى مرجعيته، فإن لم يكن فبالنظر إلى مرجعية الواقع الذى قد

يتجاوز إمكانات الخطاب -غير الدينى بطبيعة الحال- أما نقد الخطاب بالنظر إلى مرجعية أخرى أو مضادة، وهى المرجعية العلمانية فأمر يجانبه الصواب.

د - آليات تجديد الخطاب: من المنطقى أن تتكامل آليات تجديد الخطاب الدينى مع المبادئ الأساسية التى تضبط عملية التجديد، ومع المنطق الذى يتحقق به التجديد ذاته. ونقصد بالآليات هنا مجموعة الوسائل التى يمكن أن تعيننا فى تحقيق التجديد بالنظر إلى منطقه وبما لا يخون مبادئه. ونحن إذا تأملنا هذه الآليات فسوف نجد أنها قد تأثرت كذلك بظلال المواقف المختلفة وطبيعة توجهاتها الأساسية فى تجديد الخطاب.

يتأكد ذلك إذا نظرنا إلى الموقف الدينى المتشدد نسبياً، والذى يخلع على النص المتمثل فى القرآن الكريم والسنة الشريفة قداسة هى لازمة له، ويوسع هذه القداسة أحياناً لتشمل فقه الأئمة الأربعة السابقين. ارتباطاً بذلك، فإننا نجد أن هذا الموقف يرى أن الاطلاع على اجتهادات السابقين يعد إحدى الآليات الرئيسية لتجديد الخطاب الدينى، حيث تعنى إعادة قراءة أعمال السابقين وفرزها بالكامل لاستخراج ما يصلح منها وتطويره، واستبعاد غير الصالح منها، سواء بحكم كونه خاطئاً منذ البداية، أو بحكم انتهاء صلاحيته الزمنية التى وجدت فى زمانها. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الشرط بعمق شديد وبلاغة أخاذة حينما قال تعالى:

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة التوبة: آية ١٠٠]، فدل عز وجل على أن الاتباع المأمور به حتى

للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هو الاتباع بإحسان - أى بتجديد وتطوير- وهو ما لا يمكن إثباته إلا بحاسة النقد الرشيد، الذى يفرز الصالح من الطالح. وهو ذات المنهج الذى اتبعه القرآن الكريم مع المجتمع المسلم فى عهد نزول الوحي؛ حيث داوم الله عز وجل على تقويم سلوك المؤمنين، ونقد أفعالهم ومتابعتهم بالإرشاد والتقويم. وذلك على عكس مطلق الاتباع فى الصحيح والخاطئ المنهى عنه صراحة بحديث الرسول (ﷺ) بقوله « لا يكن أحدكم إمعة...»

ويتكامل مع ذلك إعادة اكتشاف الرؤى المنهجية فى النصوص المرجعية للجماعة، وهى القرآن الكريم والسنة الشريفة المستندة إلى أحاديث الرسول بشرط اتفاقها وتوجهات القرآن الكريم، ومن ذلك الآيات الكمية والمدنية فى القرآن الكريم، وتدرج التشريع والنسخ عند من يقولون به، وصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان حتى يوم القيامة، وبلاغة القرآن الكريم والإيمان بالقضاء

والقدر، حيث تضمنت هذه الأمور رؤى وأدوات تقدم أوسع الأفاق لأي حركة إحياء أو تجديد على امتداد عمر الدنيا من وقت البعثة وحتى يوم النسخ في الصور، وهي أمور جرى إهدارها وعدم النظر إليها بصورة كاملة^(١٧٠).

ولا يخرج الموقف الثانى عن المرجعية، وإن كان لم يمتنع عن السعى للاستفادة من منجزات الحضارة الغربية الحديثة بما يساعد على التجديد الرشيد فى الخطاب الإسلامى. فى هذا الإطار نجد أن هذا الموقف يشير إلى ثلاث آليات رئيسية يمكن أن تساعد فى عملية التجديد: وتتمثل الآلية الأولى فى ضرورة أن لا ينغلق النص الدينى على ذاته، ويبحث عن التجديد من داخله، بل عليه أن يفتح على العلوم الحديثة، خاصة العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا واللغويات والقانون والسياسة وتاريخ الأفكار والاقتصاد والسكان والجغرافيا البشرية والفنون والثقافة؛ حيث تسعى هذه العلوم إلى استخلاص الحقائق والتفاصيل المتعلقة بتكوين الواقع الراهن واحتياجاته والقواعد الفعلية التى تحكم حركته. حيث نحتاج إلى أن نتزود بنتائج هذه العلوم فى اجتهاداتنا البشرية الدينية، أو خطابنا الدينى المعنى بإدارة شؤون الدنيا، التى هى المجتمع الذى نصنعه باختيارنا وأعمالنا ونعيش فيه، وهى الأرض التى كلف الله تعالى الإنسان بعمارته. وحتى نتمكن من أداء هذه المهمة، وأن نقوم بعملية تجديد خطابنا بما يساعدنا على أداء هذه المهمة، فإننا مطالبون بأن نتزود بحقائق هذه العلوم فيما يتعلق بواقع المجتمع، حتى يستطيع الإنسان أن ينفذ ما كلفه الله به خير تنفيذ من عمارة الدنيا، حيث أن ذلك ليس بالشئ الجديد ولا بالمستغرب. فالقراءة الفاحصة الواعية لسير حياة العشرات من كبار الأئمة الأوائل من أصحاب المذاهب أو المدارس الفقهية المؤسسين، وكبار شيوخ تلك المذاهب والمدارس فى عصران: هار الحضارة والثقافة الإسلامية، سوف يكشف لنا اتساع وعمق معرفتهم بتلك العلوم أو ما يقترب منها فى عصرهم؛ وهى العلوم التى تراوحت بين التاريخ السياسى - أو ما نسميه الآن بالتاريخ الاجتماعى - والتاريخ الثقافى للعرب وللمشعوب الأخرى التى استعربت بعد إسلامها، أو تلك التى دخلت الإسلام ولم تستعرب، ولقد استفادوا من علم السياسة والعمران (الاجتماع) كما استفادوا بعلوم اللغويات والمنطق والعقل والتفكير، وعلوم تاريخ العقائد والعبادات، وما نسميه الآن بعلم الأنثروبولوجيا. ومنذ أواخر القرن الثالث الهجرى سوف نجد أن الكثيرين من هؤلاء الأساتذة

العظام قد درسوا أيضًا الفلك والطب والرياضيات؛ بحيث أننا سوف نكتشف في أعمالهم التي تحتوي على اجتهادات في شؤون إدارة مجتمعاتهم الاستفادة الواعية بهذه العلوم، والوعى الكامل بأثر التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي في اجتهاداتهم، أي في تجديدهم للخطاب الديني^(١٧١).

وتشتق الآلية الثانية التي يؤكد عليها هذا الموقف من الآلية الأولى التي أشاد بها، والتي تتمثل في ضرورة الاستفادة من منجزات العلوم الحديثة في فهم الواقع الاجتماعي من حيث طبيعته وظواهره، وحاجاته إلى التجديد. وعلى هذا النحو؛ فإنه من الضروري معرفة مكونات الثقافة الحياتية المعيشة واللغة وآليات التفكير، وغير ذلك من مكونات الحياة الاجتماعية الفعلية للبشر في واقع مجتمعاتهم. وهي الجوانب التي درستها بعمق الآن علوم متخصصة في مختلف جوانب البناء الاجتماعي، استطاعت أن تمتلك الحقائق وصنوف الفهم الخاصة بهذه الجوانب، بما يمكن أن يساعد على إنتاج خطاب ديني يتلاءم مع مستجدات الواقع والعصر، وإلا تخلف خطابنا وتخلفت مجتمعاتنا عن هذا العصر. فمع كل ما نعرفه عن تغيير كل من الواقع والعلوم التي تدرس شئونه؛ فإننا نعتقد أن خطابنا الديني المعاصر يحتاج إلى الاستفادة الواعية من نتائج ومستخلصات تلك العلوم، لكي يسهم بحق في تجديد خطابنا الديني بما يساعد على مواجهة متغيرات عالمنا المعاصر وضروراته والتعامل معها بالكفاءة المطلوبة^(١٧٢).

وتذهب الآلية الثالثة التي يشيد بها هذا الموقف إلى ضرورة أن نعمل في تجديدنا للخطاب الديني باتجاه أن تكون لديه قابلية التفاعل مع الآخر، والسعى لالتقائه على مساحة مشتركة، والآخر هنا له دوائره المتتابعة. وإذا كنا نتحدث عن الخطاب الديني؛ فإنه من المنطقي أن نتحدث عن الآخر الديني كذلك. ويعتبر الآخر الديني هو الآخر الأصيل والأهلى الذي ينبغي أن نهتم به داخل الوطن. في هذا الإطار من الضروري أن ننقى خطابنا الديني حتى لا يجرح مشاعره أو مرجعيته، علينا أن ندرك أن خطابنا الدينية ترجع إلى أصل واحد هو الله (تعالى) الذي أنزل كل شيء، فقد قال تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [سورة الحجرات: آية ١٣].

على هذا النحو علينا أن نجعل خطابنا تتجه نحو تشكيل ثقافة مشتركة بيننا، وهو ما يعنى إدراك تعبير الأنا والآخر باعتبار أنه غريب على سياقه.

الكامنة، أى أن كل أنواع العلوم، ما كان منها وما هو كائن وما سيكون. ولأن كلام الله - القرآن لكريم- هو صنعة ذاته الأزنية القديمة، فهو أيضاً يتضمن الحداثة بكل قيمها ومفاهيمها وفلسفاتها كاملة بنفس القدر الذى يبرر به القتل والتكفير والإقصاء والاستبعاد بلا زيادة أو نقصان»^(١٧٣). على هذا النحو نجد أن توسيع هذا الموقف لمساحة الحرية فى التعامل مع النص، يتم لخلق حالة من الاجترء عليه تمهيداً للخروج منه أو تقليص فاعليته، واعتبار أن ذلك نوعاً من التجديد.

وتتمثل الآلية الثانية التى يعتمدها هذا الموقف لتبديد الخطاب الدينى وليس تجديده بتحويل الدين والأديان إلى مجال للدراسة العلمية، بحيث يودى ذلك بدور؛ إلى تفكيك أو اصر الدين، والأهم هو خلع القدسية عن الدين فى حالة التعامل معه، أو تناول نصوصه بالبحث والتحليل العلمى تحت زعم القيام بتجديده وهو الحق الذى أريد به باطل. ويجسد ذلك أحد المنتمين إلى هذا الموقف قائلاً: « فى مناخ ديموقراطى يحمى حرية الفرد، وحقه فى الاختيار، يمكن الحديث عن حرية البحث العلمى والدرس الأكاديمى فى حقول المعرفة كافة. وفى حقل المعرفة الدينية بصفة خاصة. ولعله من الممكن حينئذ الحديث عن إمكانية وجود مؤسسات أكاديمية لدراسة الأديان، لا مجرد تعليم الأديان كما هو الحال فى العالم الإسلامى كله، ولكن بهدف البحث فى الأديان من حيث تاريخها وبنائها ولاهوتها، ومناهج التفسير وطرائق التأويل، وكذلك بنية مؤسساتها والفرق بين العقائد والدوجما.. إلخ، وهو أمر يختلف اختلافاً جوهرياً عن الدور الذى تؤديه مؤسسات تعليم الأديان، حيث لا مجال لتعليم العقائد الصحيحة من منظور المؤسسة والتميز بينها وبين العقائد الباطلة من منظور المؤسسة كذلك. وحين تنشأ مؤسسات البحث فى الأديان، يمكن تأسيس علم الأديان المقارن، وهو علم غائب عن مؤسسات تعليم الأديان. ومع تحقق بعض تلك الشرط يمكن إثارة الأسئلة، وفتح باب النقاش الحر فى كل القضايا المكبوتة والمحبطة، لا المسكوت عنها فقط. يمكن أن يصبح « اللامفكر فيه » بتعبير « محمد أركون » موضوعاً للنقاش^(١٧٤) وهو ما يعنى أنه: إذا كان هذا الموقف من خلال آليته الأولى لتجديد الخطاب قد نزع عن الدين قدسيته وعن النص حصانته؛ فإنه من خلال الآلية الثانية يسعى إلى الهبوط بمكانة الدين من قوة اعتقادية فعالة تتولى ضبط التفاعل الاجتماعى فى المجتمع وتمادة على استنفار طاقات التحدى والمقاومة عند البشر، إلى جسد مريض أو

ميت تتولى مؤسسات علوم الأديان تشريحه، وإذا كان نيتشه في أوروبا قد قال في القرن التاسع عشر: «إن الله قد مات»، فيبدو أن ثمة أشاوس مسلمين على أرض الإسلام شغوفين بتقليده، تواقين إلى نطق ذات العبارة على أرض الإسلام.

خامساً: تجديد الخطاب الدينى فى سياقه الاجتماعى

يبدو أن تبنى الأوضاع السياسية والاجتماعية جعلت مختلف الأطراف على تقارب كبير فيما يتعلق بالسياق الاجتماعى الذى ينبغى أن يتحقق فيه تجديد الخطاب الدينى؛ ذلك أن المثقفين المهتمين بتجديد الخطاب الدينى -على اختلاف أطرافهم- لم يعد بإمكانهم امتلاك ترف الاختلاف أمام ظرف بلغت درجة عالية من التبنى، بحيث خلقت أقصى حالات الاتفاق بين أصحاب المواقف المتناقضة. ويشهد على تبنى هذه الأوضاع الاجتماعية أن نسبة السكان تحت خط الفقر تتأرجح بين ٤٠-٥٠٪، وأن السكان تحت خط الفقر المدقع تصل نسبتهم إلى ٢٥٪ من النسبة السابقة، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفساد، واستمرار حالة الاستقطاب الاجتماعى، وتعمق أزمة الطبقة المتوسطة. الأمر الذى أنتج جرائم اجتماعية اكتسبت بطابع أخلاقى يشير ليس إلى انهيار ما هو اجتماعى فقط، ولكن إلى ما هو أخلاقى، يضاف إلى ذلك انتشار جرائم تعاطى المخدرات، والاعتصاب، والزواج العرفى خارج إطار الشرعية بين الشباب؛ ولأن تجديد الخطاب يناقش على خلفية أوضاع السياق الاجتماعى وما يجرى فيه، فقد دفعت أوضاع السياق الاجتماعى المتردية إلى التقريب بين وجهة نظر المختلفين أو المتجادلين دائماً، وهو ما يعنى أن تبنى السياق الاجتماعى وضع نهاية للجدل الذى استبدل به توسيع مساحة الاتفاق.

فى هذا الإطار فإننا سوف نناقش تجديد الخطاب الدينى بالنظر إلى سياقه الاجتماعى فى نطاق ثلاثة أبعاد أساسية: ويتمثل **البعد الأول** فى وجهات النظر التى عبرت عنها المواقف المختلفة فيما يتعلق بتجديد الخطاب الدينى فى إطار حالة من الإصلاح الشامل، فى حين يركز **البعد الثانى** على ربط تجديد الخطاب الدينى بتجديد أو إصلاح الخطابات الأخرى، أما **البعد الثالث** فيركز على الربط بين تجديد الخطاب الدينى وعملية الإصلاح السياسى.

وفىما يتعلق بتجديد الخطاب الدينى فى إطار حالة من الإصلاح الشامل، نجد تأكيداً على

تجديد الخطاب الدينى باعتبار؛ يرتبط بصورة أساسية بعملية التجديد الاجتماعى والسياسى، حيث لا يمكن الشريعة فى تجديد الخطاب الدينى دون الشريعة فى نوع من الإصلاح الاجتماعى والسياسى الشامل الذى يؤسس دعائم الدولة الديموقراطية، التى تضمن التعددية وتحمى الحريات العامة فضلاً عن حرية الفرد وحقه فى التفكير والاختيار، وهو الحق الذى يمكن أن يطلق حريات البحث العلمى وبخاصة فى مجال الدراسات الاجتماعية. ويتضافر مع ذلك أن الخطاب الدينى لن يؤتى ثماره المرجوة بدون الإصلاح الثقافى المجتمعى الذى ينطلق ليخلق حالة فكرية واجتماعية وسياسية عامة^(١٧٥) تساعد على انطلاق المجتمع عن طريق التحديث والتقدم. ويؤكد الخطاب الدينى المسيحى على نفس المنطق حينما يذهب إلى أهمية أن يكون لدى المجتمع ما يمكن أن نسميه Brain Trust الذى يضم بداخله خطابات كل ألوان الطيف الموجودة بالمجتمع فى الاقتصاد والسياسة والثقافة، -فى الدين المسيحى والإسلامى على السواء- حيث يقدم المتخصصون فى كل مجال خطابهم الذى يكون أشبه بمشروع قومى يُشخص واقع المجال، وكيف نصلحه أو نجدده لننطلق به إلى المستقبل. واستناداً إلى هذه الخطابات المتنوعة يمكن أن نقدم رؤية شاملة أو استراتيجية تقود تطور المجتمع؛ ولأن الوحدة فى التنوع، فإنه من الممكن أن نصل استناداً إلى هذه الخطابات المتنوعة إلى المشروع القومى للإصلاح والتجديد^(١٧٦) أو ما يمكن أن يسمى بتجديد أو إصلاح الخطاب العام. وإذا كنا قد أشرنا إلى ضرورة التجديد الشامل، أو تجديد الخطاب الدينى على خلفية تجديد السياق الاجتماعى والخطابات المتعلقة به فى مختلف مجالاته، فإنه من الضرورى أن يستهدف تجديد الخطاب الدينى تطوير الظروف التى تيسر تقدم المجتمع، وكذلك الشرط التى تتولى ضبط ذلك^(١٧٧).

ويسعى الموقف الثانى المهتم بتجديد الخطاب الدينى على خلفية السياق الاجتماعى إلى محاولة ربط تجديد الخطاب الدينى بتجديد الخطابات الأخرى؛ إذ يذهب هذا الموقف إلى التأكيد على أن الخطاب الدينى فى المجتمع المصرى يعد من أقوى الخطابات تأثيراً وفعالية من حيث قدرته على تحريك الجماهير إن لم يكن أقواها، ولا شك أن هذه الظاهرة تخص عدداً من البلاد أبرزها مصر. وقد اكتسب الخطاب الدينى قوة غير عادية بعد نسخة ١٩٦٧م، حيث حدث ما يمكن أن يسمى برد الفعل العكسى ضد الخطاب السياسى. فقد تم تحليل أسباب النكسة على أساس أن الأمة قد ابتعدت عن الله والكتب المقدسة. واكتسب الخطاب الدينى

قوة بتصور ظهور العذراء فى حى الزيتون، أو بظهور الملائكة وهم يظلمون الجنود أثناء العبور فى حرب ١٩٧٣م، وقد ظل خطابنا الدينى متفوقاً برغم محاولات الخطابات السياسية والثقافية والفنية تقديم البديل المقنع له. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإنه من الطبيعى أن نسعى إلى معرفة وجهة نظر الخطاب الدينى فيما يتعلق بمختلف قضايا المجتمع، باعتبار أنه الخطاب الذى أصبح بمثابة الضابط الأخلاقى والروحى لقضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع وليس وسيلة يستخدمها الخطاب السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى لتحقيق مآربه^(١٧٨). ذلك يعنى أن تجديد الخطاب الدينى ينبغى أن يكون على تواز مع تجديد الخطابات الأخرى إن لم يكن سابقاً عليها؛ لأن الخطاب الدينى ليس مطلقاً أو معلقاً فى الهواء، ولكنه يرتبط بظروف وبيئة وضغوط وممارسات اجتماعية متعددة هى التى تشكل نسيج هذه البيئة وهذه الممارسات؛ هل يمكن -على سبيل المثال- فى صلاة الجمعة أن يتحدث الخطاب الدينى عن التسامح والرحمة بالآخر، وجنون الأمن المركزى يكسرن عظام المتظاهرين؟!^(١٧٩)، أو أن يسعى بعض البلطجية أمام أمين الشرطة فى محاولة لتجريد بعض النساء من ملابسهن ثم يتحدث الخطيب عن الرحمة؟! على هذا النحو ينبغى أن تعمل الخطابات المختلفة على تجديد نفسها فى معية واحدة. يؤكد بعض المنتمين لهذا الموقف أنه إذا كانت هناك بعض الاقتراحات التى تطالب بتجديد الخطاب الدينى الذى يشكل نطاق تخصصنا، فإن كل تخصص ملزم؛ كذلك بأن يجدد خطابه، وينطق بكلمة الحق، وأن يتعاون مع غيره، على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان، فكل واحد منا فى حاجة إلى غيره. وكما قال أحد الحكماء: ما من عالم فى فن إلا وهو تلميذ لعالم فى فن آخر، ونحن نستمتع إلى إخواننا فى أمور قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وأقول دائماً لا مانع أن يكون شيخ الأزهر تلميذاً للمهندس فيما يتعلق بتخصصه، والطبيب والمهندس هما أيضاً تلميذان لشيخ الأزهر فى تخصصه، وكل إنسان يجب أن يحترم رأى الآخر، ونحن نرحب بكل نقد وبكل نصيحة وبكل توجيه يتعلق بالخطاب الدينى»^(١٨٠).

وبالإضافة إلى التأكيد على أهمية تجديد الخطابات فى جملتها وفى معية واحدة وبصورة متزمنة، نجد أن هذا الموقف يخص بالتأكيد بعض الخطابات بصورة ثنائية، لعلاقتها التآثرية المتبادلة. فى هذا الإطار نجد أن بعض المطالبين بالتجديد يؤكدون على أهمية تجديد الخطاب الدينى ارتباطاً بالخطاب الإعلامى، وذلك يرجع إلى أن «الصورة المتعلقة بالخطاب الدينى المتدفق من خلال وسائل الإعلام وهى الأكثر انتشاراً والأكثر تأثيراً من الخطاب الدينى المباشر

الذى يتم عبر المساجد والندوات الدينية المتخصصة. على هذا النحو فإن زيادة كم البرامج الدينية عبر الإذاعات والقنوات التليفزيونية المحلية والفضائية يمثل ضرورة، بشرط أن يقوم على هذه البرامج أشخاص من ذوى الثقافة الدينية العلمية الرفيعة، وأن يباح فيها الاجتهاد ومعالجة القضايا المعاصرة بشفافية وجرأة»^(١٨١). إلى جانب ذلك هناك من يؤكد على ضرورة الربط بين تجديد الخطاب الإسلامى وتجدد الخطاب المسيحى، مع التأكيد على أن يكون هذا التجديد من طبقتين. فى إطار الطبقة الأولى يتجه التجديد من الماضى والحاضر إلى المستقبل، بحيث تعكس هذه الحركة التاريخية أو الزمانية اتجاهات لتطوير الخطاب حتى يمكنه الاستجابة لحاجات الواقع المتغيرة والمتجددة. فى حين يتجه التجديد فى إطار الطبقة الثانية إلى اتجاه الخطاب الإسلامى والمسيحى المجدد إلى تأسيس مساحة التقاء مشتركة تتوافر لها إمكانيات الاتساع بصورة دائمة، حتى نقرب من تجديد يؤكد على وحدة الخطاب الدينى الذى يعمل بدوره على تأكيد وحدة وتماسك المجتمع.

ويتعلق الموقف الثالث بالسعى إلى ربط تجديد الخطاب الدينى بتجديد الخطاب السياسى، لأن تجديد الخطاب الدينى من غير تحقيق الإصلاح السياسى - أو تجديد الخطاب السياسى - لن يمكنه من أداء دوره بالفاعلية الملائمة. ذلك يعنى أنه « لا يمكن الفصل بين الدعوة إلى تجديد الثقافة الدينية والمطالبة بالإصلاح السياسى، وعلى ذلك فإن كل خطوة فى اتجاه تطوير الديموقراطية هى خطوة نحو توفير المناخ الأفضل لإحداث تطوير فى المرجعيات الثقافية والتشريعية الضرورية، وفى خط مواز فإن الإصلاح الدينى يعد شرطاً أساسياً من شروط دعم الديموقراطية وتأهيل حقوق الإنسان»^(١٨٢). ذلك يعنى أن السلطة السياسية يمكن أن تعتبر هى الطرف السياسى القادر على تقديم المساعدة لتطوير الفكر الإسلامى. كما أنها هى التى أدت فى الماضى دوراً أساسياً فى جمود هذا الفكر ونفلاته، لكنها مع ذلك ليست الطرف الوحيد الذى يحق له وضع شرط أو احتكار المبادرة فى هذا المجال، بل هى مطالبة فقط بتوفير المناخ الذى يسمح بالتفكير والبحث والمراجعة.

ويعيد هذا الموقف التأكيد على ارتباط الدينى بالسياسى بقوله « إذا كان الذين يتحدثون عن تجديد الخطاب الدينى باعتبارهم خطوة على طريق الإصلاح، فلماذا لم يفتح أحد ملف الخطاب السياسى. إذا أردنا الإصلاح فليس الدعاة أو خطباء المساجد هم سبب الفوضى، بل هناك خطابات أخرى ينبغى أن تفتح ولا بد أن تكون هناك أولويات». ومن وجهة النظر هذه

فليس تجديد الخطاب الدينى هو الذى ينبغى أن ينجز أولاً، بل ينبغى أن يشغل تجديد الخطاب السياسى المرتبة الأولى فى هذا الصدد. فالجهود التى يمكن أن تبذل لتجديد الخطاب الدينى يمكن أن تصاب بانتكاسة فى ظل تهافت الخطاب السياسى الذى يشكل بيئة الخطاب الدينى^(١٨٣) ذلك يعنى أن تجديد الخطاب السياسى سوف يعنى مزيداً من فتح آفاق الحرية والبحث فى ظل مناخ ديموقراطى يتيح حرية التعبير، إضافة إلى أن إصلاح الخطاب السياسى سوف يعنى التأكيد على استقلال الدولة والمجتمع، بحيث يصبح فى قدرتهما صدأى ضغوط خارجية يمكن أن تسعى لفرض تجديد الخطاب السياسى أو الدينى بما لا يحقق مصالح المجتمع، أو يشكل طاقة دافعة له على طريق التقدم والتطور.

سادساً: الفاعل المنوط به تجديد الخطاب الدينى

الفاعل الذى سوف يتولى تجديد الخطاب الدينى ليس موضع اتفاق بين أطراف الجدل. وعلى خلاف الفقرة السابقة التى سادها قدر كبير من الاتفاق نجد أن الخلاف قد اتسعت مساحته فيما يتعلق بالفاعل الذى ينبغى أن توكل إليه عملية التجديد. فى هذا الإطار برزت عدة مواقف متباينة، حيث يذهب **الموقف الأول** إلى أن تجديد الخطاب الدينى ليس مسألة يمكن أن يقوم بها كل من يريد ذلك؛ لأن البحث فى الدين يستلزم المعرفة العميقة والعلمية بالدين، وهو ما يفرض أن يكون القائم بالتجديد متخصصاً. فى هذا الإطار؛ فإن شة التباساً من الممكن أن يرد إلى أن الدين له بعدان؛ **البعد الأول** اعتقادى حيث يتشكل الدين فى هذا الإطار من مجموعة من المعتقدات، سواء تعلقت بالعبادات أو المعاملات طلباً لرضاء الله (تعالى) ورجاء فى دخول الجنة، بحيث تشكل هذه المعتقدات رؤية المؤمنين للدين وتناعاتهم به. على خلاف ذلك نجد أن الدين يتشكل فى **بعده الثانى** من مجموعة من المبادئ أو القضايا التى تشكل نسقه الفكرى، الذى يتضمن نظريات وتوانين تتعلق بالكون والإنسان والمجتمع؛ ولأنها مبادئ عامة فقد احتاجت إلى فئة من المتخصصين أو المتفهمين فى الدين لكى يقوموا باستنباط الأحكام المختلفة والملائمة للواقع المتجدد وهم رجال الدين الدارسين له.

ويحدث الخلط أحياناً حينما يسعى بعض المؤمنين بالدين إلى تقمص دور علماء الدين الذين يشكل الدين مجال تخصص لهم. فى هذا الإطار لا يختلف الدين فى ذلك عن أى مجال آخر فى المجتمع، فالإنسان الذى ينتج أو يستهلك السلع الاقتصادية لا يعقل أن يكون عالم

اقتصاد^(١٨٤)، والإنسان الذى يقرأ ويكتب لا ينبغى كذلك أن يصبح «معلمًا» أو «باحثًا علميًا». ومن ثم فإذا حدث خلط للأوراق كأن يكون المستهلك رجل اقتصاد أو الذى يقرأ ويكتب «معلمًا»، أو المؤمن التقى الورع متخصص فى الدين، فإن هذا الأمر يمكن أن يقود إلى تبديد الخطاب الخاص فى أى مجال من مجالات المجتمع، وبخاصة مجال الخطاب الدينى. ولذلك فحينما سعت بعض القوى الغربية إلى تبديد خطابنا الدينى، فإنها أوكلت القيام بهذه المهمة للعلمانيين غير الثقات؛ لأنه ليست لهم أية قراءات متخصصة وعميقة فى الدين، أو الذين ينتمون بشكل وإه للعلم الدينى ويكملون بحكم وجودهم الدور السلبي الذى أداه بعض المستشرقين فيما يتعلق بدين الإسلام^(١٨٥).

على هذا النحو نجد أن بعض المفكرين الذين ينتمون إلى هذا الموقف، يرون ضرورة أن يكون الفاعل الذى يتصدى لتجديد الخطاب الدينى متخصصًا فى الدين، «فمسألة التجديد فى حاجة إلى متخصصين من ناحية المعرفة والمنهج والدراسات المناسبة فى هذا الأمر. ليس من الضرورى أن يرتبط ذلك بالحصول على شهادة معينة، ولكن أن يمتلك إجازة الحديث فى الدين، فقد كان المتخصصون فى الدين قديمًا يحصلون على إجازات التفقه فى الدين من خلال ارتباطهم بشيخ معين لعشر سنوات مثلاً، ينقلون عنه علمه ويمنحهم إجازة ذلك»^(١٨٦). وقد تطور الأمر الآن ليصبح الدين تخصصًا لمؤسسات كبيرة وكاملة كجامعة الأزهر، والأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية، فأعضاؤها أصبحوا هم المتخصصين فى تجديد الخطاب الدينى وهم المنوعين بذلك. ذلك أن تجديد الخطاب الدينى «يحتاج إلى متخصصين متعمقين، عندهم الرغبة فى تجديد الخطاب الدينى وفى التغيير، ويمتلكون القدرة على ذلك. وهذه عملية ليست بالهينة ولا باليسيرة، ونتائجها محفوفة بالمخاطر من كل اتجاه، ولا يقتصر ذلك على الإسلام فقط، ولكنه قائم وموجود فى كل الديانات. فقد قام مارتن لوتر الألمانى بهذا الدور التجديدى فى نطاق المسيحية الكاثوليكية وتبلور تجديده فى ظهور المذهب البروتستانتى، وفى البوذية ظهرت جماعات جديدة كذلك. واشترط أن يكون المجدد فى الدين متخصصًا أن تجديده قد يقرب ببطان أسس، وقد يؤكد فاعلية أسس أخرى» مما قد يؤثر على تدين أتباع الدين فى المجتمع^(١٨٧). وذلك يعنى ضرورة «أن يكون المجتهد فى الدين متخصصًا فى العلوم الدينية عامة والفقه خاصة وأصول الفقه على وجه أخص»^(١٨٨) «وينبغى أن يقوم رجال الدين الأزهريين بأنفسهم بهذا التطوير»^(١٨٩).

يؤكد مفكر؛ هذا الموقف أنه حينما « يتحدث البعض أحياناً عن تجديد الخطاب الدينى يتكلم عن القرآن الكريم والسنة الشريفة بالتحديد. وأتصور أن الخطاب الدينى يتضمن كل شىء منسوب إلى الدين، وما هو منسوب إلى الدين درجات، هناك القرآن الكريم والسنة الشريفة والفقه والتاريخ والتقاليد، يأتى القرآن الكريم فى المرتبة الأولى، ثم تأتى السنة وباقى المراتب. وواضح أن أغلب السياسيين والمتقنين النشطين -على غرار الذين حضروا الندوة التى عقدت فى باريس حول تجديد الخطاب الدينى فى ١٢، ١٣ أغسطس ٢٠٠٣م- يتحدثون فى الدين لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً للعبت بالدين ذاته... ليكن معلوماً أنه حينما نتحدث فى القرآن الكريم والسنة الشريفة، فإن الحديث ليس مباحاً لأى شخص، بل ينبغى أن يكون الكلام مقصوداً على أهل الاختصاص، أما بالنسبة لغير أهل الاختصاص حينما يتحدثون فى الدين؛ فإن بإمكانهم أن يطرحوا التساؤلات، ولكن أهل الاختصاص هم الذين يقدمون الإجابات، فهم الذين يمتلكون القدرة على ذلك^(١٩٠) وينص هذا الموقف على أن التجديد قد يكون فردياً، بمعنى أن يقوم فقيه بتطوير فقه بعينه كما حدث من جانب الأئمة الأربعة. غير أن عملية الإبداع أو التجديد تطورت الآن فلم تعد فردية، بل تحولت لتصبح جماعية، وهى حالة أصبحت عامة فيما يتعلق بالإبداع والابتكار فى نطاق الفكر الإنسانى، الذى أصبح التجديد فيه جماعياً، يناظر ذلك عمل الفريق فى البحث العلمى، ولكنه اتخذ شكل «المجامع التى تتولى القيام بمثل هذه الأمور، وفى هذا الإطار تتولى المجامع العلمية والدينية وضع الضوابط التى تضبط عملية التجديد. فى إطار هذه المجامع تتلاقح الأفكار والأفهام وتتطور العقول. وقد تبدأ التجديدات فردية لكنها تعرض أساساً على المجمع العلمى لإجازتها. والمجمع فى أى علم من العلوم يتشكل من تشكيلة لها وزنها فى أى علم من العلوم، وهو الذى تنتج عنه التجديدات، ويشارك فى هذه المجامع عادة علماء الشريعة، وأيضاً علماء ينتمون إلى تخصصات غير الشريعة»^(١٩١). والخاصية المميزة لأصحاب هذا الموقف أنهم على وعى كامل ودقيق بما يحدث فى الواقع، ويدركون بدقة الحاجة إلى التجديد، غير أنهم يدركون أن المتخصص فى شئون الدين هو القادر على التجديد بما لا يضر المرجعية أو يقترب من مقدساتها، فأهل مكة أدرى بشعابها على ما يقولون.*

(*) فى مقابلة مع فضيلة الشيخ على جمعة مفتى الديار المصرية، أشار إلى أنه لاهوتية فى الإسلام، بمعنى أن الإسلام لا يشترط فى المجدد إلا أن يكون إنساناً تعلم فى مجال التخصص الذى يريد التجديد فيه.=

ويقف الموقف الثاني على يسار الموقف الأول، ويضم فريقاً من المتفقيين فى الدين، لكنهم ليسوا من أهل الاختصاص، يتوازن لديهم الاهتمام بالمرجعية والاهتمام بما يحدث فى الواقع. أحياناً يقتربون من الموقف الأول، وأحياناً يأخذون ببعض طرف من الموقف العلمانى. يذهب هذا الموقف إلى التأكيد على أن الإسلام الذى يتعبد به المسلمون اليوم يختلف عن إسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه، خلال ألف وأربعمائة عام. وأن هذا الإسلام الذى قال به البعض يختلف عن إسلام القرآن الكريم، بحيث لا يصبح بعض الفقهاء هم الفاعل القادر على التجديد؛ لأنهم ينحرفون عادة عن المرجعية الإسلامية إلى حد التناقض معها أحياناً. ويعطى هذا الموقف أمثلة على هذا التناقض، فيؤكد أنه بينما يقول القرآن ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩] و﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، يرى لنا الفقهاء حديثاً يؤكد أن « من بدل دينه فاقتلوه ». ثم لا يقفون عند ذلك بل يبدعون صيغة « من جحد معلوماً من الدين بالضرة يعد كافراً ». وبينما يقول القرآن عن المرأة ﴿ وَهِنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: آية ٢٢٨]. ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [النساء: آية ٣٢]. و﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة النحل: آية ٩٧]. يقول هؤلاء الفقهاء « المرأة عورة » « ناقصات عقل ودين » « لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »، وهى كلها أحاديث ضعيفة أو لها ظرف خاص (١٩٢). ويعزى أصحاب هذا الموقف تخلف المسلمين إلى مثل هذا التراث الفقهى الذى يختلف مع صحيح الإسلام، دون أن يدرك المضامين الحقيقية لمبادئ ومرجعية النسق الفكرى أو يلتزم بها، كما أن هناك بعض فقهاء الزير الذين يقدمون تفسيرات تنحرف بالدين وتضل به عن أهدافه.

=غير أن العلمانيين يريدون أن يتكلموا فى الدين على طريقة حلاق الصحة الذى يتكلم فى الطب. وهذا لم يقل به عاقل، بل يعتبر نوعاً من أنواع الشغب، فهل يليق أن يتكلم فى الطب من لم يدرس الطب، وأن يتكلم فى الدين من لم يدرس الدين. الصحيح أن يتكلم فى الطب بعد أن يدرس الطب. ومعنى أن نقول لا وجود لكهنتوتية أنه ليس هناك حاكم يحكم باسم الدين. بل يوجد رجل دين هو الذى يشرع، هو الذى يقول هذا حرام وهذا حلال، من تلقاء نفسه، وبدون الرجوع للنصوص لأنه عارف بها، وهناك أدوات يستخدمها فى هذا الصدد.

وتوضيح معالم هذا الموقف يتجه أصحابه إلى وضع مجموعة من المعايير التي تحدد معالم الفاعل المنوط بعملية التجديد. فيؤكد بداية أنه ليس من الضروري أن يكون من رجال الأزهر، وسوف «تعارض المؤسسة الدينية ذلك؛ لأنها تؤمن أن من ليس منها، أعنى من لم يتخرج من الأزهر أو يضع على رأسه العمامة الحمراء، فإنه لا يكون أهلاً للحديث عن الإسلام. فقد اعتبروا أنفسهم وحدهم «أهل الذكر»، كأنما أخذوا من الله توكيلاً وميثاقاً واحتكروا لأنفسهم الإسلام، فهو حرفتهم ومصدر عيشتهم ورزقهم، وهم في الحقيقة لا يدافعون عنه وإنما يدافعون عن أنفسهم»^(١٩٣). وينتقل هذا الموقف إلى تحديد **المعيار الثاني** مؤكداً أن السلطة في مجتمعاتنا تسعى إلى دس أنفها في كل شيء لتهيمن على كل شيء، ومن ثم فمن الضروري أن لا يقع المجدد تحت تأثير هذه الهيمنة؛ «إن يجب أن يكون المجددون -دعاة التجديد- مستقلين عن السلطة، حفاظاً على مصداقيتهم وحماية للأفكار والآراء والاجتهادات التي يتوصلون إليها. فكم من جهود هامة ضاعت بسبب التوظيف الرسمي لها ولأصحابها؛ لأن الحكومات تبحث غالباً عن من يساندها في معاركها السياسية أو في اختياراتها الاجتماعية، ولا تهتم كثيراً بتداعيات ذلك على عالم الأفكار والقيم»^(١٩٤). ويتمثل **الاعتبار الثالث** الذي ينبغى أن يراعيه فاعل التجديد في أنه ليس من الضروري أن يتفق دعاة التجديد على استراتيجية واحدة في إنجاز عملية التجديد، فكل مجدد ينتمى إلى سياق اجتماعي بعينه في نطاق الأمة الإسلامية الواسعة، وعليه أن يضع أولويات التجديد بحسب احتياجات السياق الذي يعيش في إطاره. وبحسب قبول السياق لمضامين عملية التجديد أيضاً، ولا يعنى ذلك المهادنة أو التخلي عن القضايا المشروعة، ولكنه يعنى بالأساس تهيئة الظروف الملائمة لقبول هذا التجديد. غير أن الاختلاف في تحديد أولويات التجديد أو المداخل إلى بناء استراتيجية التجديد لا ينبغى أن يضر بالمرجعية الإسلامية بالأساس. كما يذهب هذا الفريق -كمعيار رابع- إلى التأكيد على أهمية انفتاح المجدد على العلوم الحديثة التي تهتم بشئون المجتمع. على هذا النحو بإمكان المجددين الاستفادة من مخرجات المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وربما العلوم الطبيعية، بما يساعد على تجديد الخطاب الديني في الاتجاه الذي يساعد على دعم تماسك المجتمع، وتأكيد عواطف التسامح على ساحة تفاعله. وذلك من أجل مجتمع قادر على الانفتاح على الثقافات الأخرى ولديه إمكانية الاستفادة منها، مجتمع يقبل بالتعددية والحوار متطلع ومتعلم من خبراته وتراثه وخبرات الأخر، مجتمع يقبل بالنقد ويسعى إلى التقدم ويلتزم

بالقوانين والقواعد والآداب العامة، ويتجنب الخرافات ويتبنى التفكير العلمى المنطقى أسلوبياً للحياة، والقيم التى أرسنها الأديان أساساً لحياته وعلاقاته^(١٩٥). وهذا يعنى أن هذا الموقف بدأ وكأنه قطع بعض الخطوات فى اتجاه التأكيد على حاجات الواقع المتجدد، وفى اتجاه توسيع مساحة الاستفادة من نتائج العلم الحديث، مع استمرار التأكيد على المرجعية الدينية كما وردت فى المواثيق الأساسية للقرآن الكريم والسنة الصحيحة.

ويتحدد الموقف الثالث بالموقف العلمانى الذى لا يرى الدين تخصصاً وإنما هو عقيدة، ومن ثم، فمن حق كل المعتقدين فى الدين أن يجددوا فى دينهم، وهم فى غالبهم متأثرون بالنزعة اليسارية التى تخلع على العلم طابعاً جماهيرياً. تأكيداً لذلك يذهب أحد المعبرين عن هذا الموقف قائلاً « إن الخطاب الدينى لا يهتم وزرة الأوقاف وحدها، ولا فئة من المسلمين دون أخرى. بل يهتم المسلمين جميعاً، ويتجاوز المسلمين إلى غيرهم من المصريين وغير المصريين؛ لأن الخطاب الدينى ليس وظيفه حكومية، وليس سرّاً مقدساً وليس قضية شخصية، ولكنه قضية وطنية وثقافية عامة تشمل المواطنين جميعاً وتشغلهم، وتوجه سلوكهم، وتؤثر فى كل مجال من مجالات حياتهم. فمن الطبيعى أن نهتم جميعاً بالخطاب الدينى ونحرص على أن يودى دوره، ويثبت كفاءته. على هذا النحو فالمسلمون جميعاً مطالبون بالنظر فى دينهم وديناهم، والاجتهاد لأنفسهم من خلال التفكير فى الإسلام ودراسته وتقديم دوره فى تاريخ البشر وتاريخ حضارتهم، ومناقشة القضايا والأسئلة المطروحة عليهم اليوم»^(١٩٦). وهو ما يعنى ترك الإسلام بمواثيقه الأساسية ساحة مباحة للجميع يأتية المسلمون وغير المسلمين، يقدمون لقضاياهم أى تفسير وأى تجديد. وهى بطبيعتها تصورات تسعى إلى تبديد الدين بالوكالة عن القوى الغربية التى تسعى إلى ذلك، ويؤدى هذه الوظيفة فصيل وطنى فاقد لعنى المواطنة والهوية، ناهيك عن تنكره لمعانى العربية والإسلام.

ويذهب آخر -ينتمى إلى هذا الموقف- مؤكداً أن من حق أى شخص أن يشارك فى تجديد الخطاب الدينى « حتى ولو لم يكن متخصصاً فى الدين طالما أنه آمن بالدين واقتنع به وعاش على هداه، ومن حقه أن يقول رأيه فيه ومن حق الآخرين أن يردوا عليه، وليكن المنطق والعقل والنص الدينى هو الفيصل... لماذا نخشى على الدين من استخدام عقولنا، كما لو كان ديناً قاصراً وضعيفاً. إذا كان ديناً قوياً فلنترك الأمر للبشر ليقولوا رأيهم فى الصحيح أو الخطأ، لكن

ليس هناك مفوض من قبل الله. علينا منذ البداية أن نتذكر هذا؛ لأننا نعلم أن الكثير يتحدثون كما لو كانوا مفوضين من الله ومعهم توكيل رسمى أو توكيل سلطوى، ولا يمكن أن يكون هذا لأحد مهما بلغ علمه؛ إذ ليس هناك متخصص فى شئون الدين، وإنما هناك خبير؛ لأن القرآن الكريم ذكر جيد، أى خبر الأمر، والعلماء فى الماضى لم يكونوا يدخلون مدارس معينة وكانوا يجتهدون، وهذا جهد يمكن أن يقوم به أى إنسان ونحكم على اجتهاده. وعندما قال أسألو خبيراً، فإن ذلك يعنى من له اجتهاد أفضل من غيره، ولكن ليس لهذا الخبير سلطة. وإذا قيل أن هناك شرطاً للاجتهاد كشرط فهم اللغة أو الإمام بعلوم معينة، فإنها لا ينبغى أن تكون شرطاً، بل مهارات وكفاءات، وعلينا أن نتناقش لنعرف من أكثرنا مهارة فى الفهم والاجتهاد» (١٩٧)

ارتباطاً بذلك؛ فإن علينا أن نحترم عقل الإنسان كما احترامه الله سبحانه و(تعالى) الذى طالبنا بأن نعمل عقولنا فى كل اتجاه. «وطالما أن الله خلق لنا عقولنا لنجتهد بها، فلماذا نترك شخصاً واحداً أو عدة أشخاص يفكرون لنا فى الدين وبالوكالة عنا؟ ارتباطاً بذلك؛ فإنه من الضرورى إلغاء دار الإفتاء؛ لأنها تعنى أن الدولة اختارت شخصاً، موظفاً لتسند إليه مسألة الفتوى فى الشئون الدينية. وإذا كان من الضرورى وجود المفتى ودار الإفتاء فلنسميها دار الرأى، ولتقل دار الرأى رأياً فى مسائل معينة استناداً إلى مرجعيتها الدينية، لكن ما تقوله لا ينبغى أن يسمى فتوى؛ لأن هذه الكلمة لها تأثير خاص كما لو كانت فرماناً لو خرج عنه الناس لخرجوا عن الدين أصلاً. على هذا النحو ينبغى أن نسقط كلمة الفتوى؛ لأنها تحمل دلالة أخرى غير حدود الكلمة، إنها تعنى السلطة والإلزام بضمون الفتوى» (١٩٨). ومن الواضح أن أصحاب الموقف الثالث يعملون فى اتجاه رفع القداسة عن الدين، يجعلون التجديد فيه حقاً للكافة المتخصص وغير المتخصص، وهو الأمر الذى يعنى تهيئة الفرصة للعبث بالدين من خلال منح حق تأويله لمن يمتلك أدوات ذلك ومن لا يمتلك، إضافة إلى السعى لإلغاء امتلاك أحكام الدين لأى سلطة تلزم بطاعتها، لقد وسع هذا الموقف ضفاف العبث بالدين حتى يصبح الدين نفسه بلا هوية ولا ضفاف وربما بلا وجود.

ويعبر الموقف الرابع عن الموقف المسيحى من تجديد الخطاب الدينى. ومع أن المنتهين لهذا الموقف يعبرون عن ذات الأفكار والتوجهات التى عبر عنها أصحاب المواقف الثلاثة السابقة،

إلا أن وجهة نظرهم تتميز بالطابع الخاص نسبياً، وإن كان هذا الموقف يعيش حالة من الاستقطاب الموازية لنظيرها لحالة أو موقف المفكرين على الشاطئ الإسلامى من تجديد الخطاب الدينى. بداية نجد أن التوجه المتدين فى الخطاب المسيحى يرى أنه « من الضرورى أن تطرح مسائل الدين للحوار بين الفئات المختلفة والمتنوعة التى تهتم بالخطاب الدينى عموماً، وأن يجلسوا مع بعضهم فى جلسات حوارية يخالفون ويتفوقون حتى ينتهوا إلى تصور يسعى إلى ملاءمة بعض ثوابت التراث لاحتياجات العصر، ليتفاعلوا ويخرجوا علينا برأى، هذا الرأى الذى وصلوا إليه هو رأى الشعب، الذى يسعى إلى تأكيد التلاؤم بين جوهر الخطاب واحتياجات المجتمع »^(١٩٩). وهو ما يعنى أن الموقف المسيحى المتدين يختلف عن الموقف الإسلامى الذى أكد على أن تجديد الخطاب ينبغى أن يقتصر على الخاصة المؤهلين للتعامل مع النص، والمدركين لحدود ومضامين المرجعية الدينية.

على خلاف ذلك تعبر بعض عناصر الموقف المسيحى عن رؤية أكثر راديكالية، وهى وجهة نظر تتضمن الهجوم على رجال الدين مؤكدة أن « معظم الذين يتحدثون عن تجديد الخطاب الدينى هم المسئولون بصورة أو بأخرى عن الترنى الحالى لهذا الخطاب، فالذين أفسدوا هم الذين يطالبون بتجديده. فمن الملاحظ أنه لم يظهر فى المجتمع المصرى مجددون حقيقيون لديهم تصور عن التعامل مع الخطاب الدينى بشكل مختلف، بل إننا نجد أن نفس النخبة، هى التى يتم تدويرها، والذين يطالبون عادة بتجديد الخطاب الدينى هم « نفس الرموز الدينية ». وهم يفعلون ذلك حتى لا تسحب السجادة من تحت أقدامهم. وأعتقد أنهم يشعرون بالتهديد ربما بسبب ظهور بعض الدعاة الجدد - على الصعيد الإسلامى والمسيحى - غير التقليديين الذين يطرحون خطاباً دينياً مختلفاً، وأصبحت لهم شعبية أفضل من شعبية النخب التقليدية، هذا الخطاب الجديد من خصائصه أنه يبتعد عن الأمور الأكثر تعقيداً فى العقيدة والقيم والطقوس »^(٢٠٠).

يسعى المتممون إلى هذا الموقف إلى تحديد أدق للفاعل المخول بتجديد الخطاب الدينى، من خلال التأكيد على أن الخطاب الدينى ليس ملك رجال الدين، كما أن الدين ليس ملك رجال الدين، وهم ليسوا أوصياء عليه. فالخطاب الدينى فى النهاية هو خطاب المؤمنين، والمؤمنين كافة. فهو خطاب يتسع لكل شخص لديه رؤية وإسهام، فى نطاق ذلك فإنه بإمكان المؤمنين

المختصين فى مجالات السياسة والثقافة والاجتماع وعلم النفس أن ينتجوا خطاباً دينياً أفضل من خطاب رجال الدين؛ لأنه أصاب قدرًا كبيراً من الثقافة العامة وهو فى نفس الوقت شخص متدين، وبالتالي يستطيع أن يؤسس ارتباطاً بين الجانبين، على عكس رجل الدين الذى يبقى إنتاجه الفكرى مرتبطاً بالمؤسسة الدينية، والمؤسسة الدينية مثل أى مؤسسة أخرى لديها مصالح وديها رغبة فى الاستقرار، وبالتالي تنتج الخطاب الذى يضمن لها الاستقرار والهيمنة. ومن ثم نجدها تنزعج من قيام أفراد من خارج المؤسسة بإنتاج خطاب دينى، معبرة بذلك عن نزوة مؤسسية بيروقراطية ليس لها علاقة بالدين. ذلك أنه عندما يصبح الدين مؤسسة، فإن المؤسسة تصبح لها مصالح، وهذه المصالح لا يجب أن يضار الخطاب الدينى بها. ويوسع هذا الموقف من مساحة البشر الذين من حقهم المشاركة فى تجديد الخطاب الدينى، بالتأكيد على ضرورة أن يسمح للعاديين من البشر الذين يمتلكون القدرة على إنتاج خطاب دينى جديد باستعمال هذا الحق. ويتساءل هذا الموقف: ماذا يمنع أن يقوم صحفى بإنتاج خطاب دينى، طالما هو مؤمن ويمارس الدين ويفهمه؟ تأكيداً على ذلك تشهد الخبرة اللبنانية على أن المثقفين اللبنانيين المتدينين أنتجوا خطاباً دينياً رفيع المستوى، ربما أفضل مما يمكن أن ينتجه رجال الدين. وإذا كان هذا الموقف لا يسعى إلى إقصاء رجال الدين، إلا أنه يؤكد أنهم غير كافين وحدهم لإنتاج خطاب يتلاءم واحتياجات الواقع المتجدد ما لم يستعينوا بخبرة المؤمنين المختصين فى مجالات المجتمع المختلفة^(٢٠١).

سابعاً: خصائص الخطاب الدينى مجدداً

تتعلق المحطة الأخيرة لهذه الدراسة بشكل الخطاب الدينى بعامه، والخطاب الإسلامى بخاصة بعد تجديده مستقبلاً، مع طبيعة المنظومة القيمية التى ينبغى أن يتضمنها هذا الخطاب. فى هذا الإطار فإن تحليل معطيات الدراسة تكشف أربع ملاحظات:

وتتمثل الملاحظة الأولى فى أنه ليس هناك خطاب واحد متفق عليه، بل إننا نجد أنفسنا فى مواجهة ثلاثة خطابات وليس خطاباً واحداً؛ الأول: الخطاب الوسطى، وهو الذى يمثل المجرى الرئيسى الذى تؤكد عليه أغلب المعطيات، ويقف على ساحة مجراه غالبية المجددين إضافة إلى خطابين على هامشه؛ أحدهما الخطاب الإسلامى المتشدد على يمين الخطاب

الوسطى، والثانى: هو الخطاب العلمانى المتطرف الذى يقف على هامش الخطاب الوسطى يساراً. وتتمثل الملاحظة الثانية فى ضالة المنظومة القيمية التى تشكل بنية كل خطاب من الخطابات الهامشية، وغربتها عن القيم الأساسية للخطاب الوسطى. أو أن كل خطاب من الخطابات، سواء الإسلامى المتشدد، أو العلمانى المتطرف يرضى ببعض القيم التى وردت ضمن منظومة الخطاب الوسطى شريطة أن لا تتناقض مع منظومته القيمية الفرعية. وعلى هذا النحو، فإن المنظومات القيمية للخطابات الثلاثة تبرز على هيئة متصل يبدأ من أقصى المواقف تشدداً على اليمين، وينتهى إلى أقصى الموقف تطرفاً عند الطرف المقابل إلى اليسار حيث الموقف العلمانى. ارتباطاً بذلك تأتى الملاحظة الثالثة أننا إذا تأملنا المنظومة القيمية للخطابات الفرعية سوف نجدها متناقضة إلى حد كبير، لتناقض المواقف بين الموقف الدينى المتشدد وبين الموقف العلمانى المتطرف. وتشير الملاحظة الرابعة إلى أن الموقف الوسطى من تجديد الخطاب الدينى هو الموقف الذى يلقى قبولاً جماهيرياً لتوازن قيمه بعدم مخالفتها للمرجعية من ناحية، وبانفتاحها على ما هو جديد من ناحية ثانية. على خلاف ذلك نجد الخطابات الأخرى مقصورة على فئة محدودة من البشر. وفيما يلى سوف نعرض لبعض ملامح المنظومة القيمية التى يؤكد عليها كل خطاب من الخطابات الثلاثة:

١ - المنظومة القيمية للخطاب الوسطى مجدداً: يؤكد هذا التجديد الوسطى للخطابات: الملامح العامة للخطاب المجدد، باعتباره خطاباً يساعد على أعمال الفكر والاجتهاد، واحترام قيمة العمل واحترام الآخر، ومقارنة الحجة بالحجة دون الانزلاق إلى الإدانات والاتهامات المفزعة، فهو خطاب قادر على مقاومة التطرف والإرهاب، ولديه القدرة على نقد الذات وشجاعة الاعتراف بالخطأ ومراجعة النفس، خطاب يشكل مصدراً لإفشاء قيم المحبة والسلام وقيم التسامح، واستعادة القدرة على الابتكار، والتعايش مع المتغيرات التى تطرأ على الحياة من حولنا، إضافة إلى إعلاء قيم الانتماء والوطنية واحترام الذات والهوية.. خطاب قادر على المزج بين ما تركه لنا الأجداد وأهم إبداعات الفكر المعاصر^(٢٠٢). ويؤكد هذا الموقف على ضرورة تأسيس خطاب متماسك يتمحور حول منظومة قيمية تشكل قناة يتدفق من خلالها تراث دينى لديه قابلية الإبداع، ومن ثم الالتقاء مع متغيرات الواقع واحتياجاته المتجددة. هذه المنظومة القيمية - التى تحتوى على القيم- أصبحت مهمة لمجتمعنا فى عالمنا المعاصر.

ويمكن تصنيف القيم التي ينبغى أن يتضمنها الخطاب الدينى المجدد مستقبلاً إلى ثلاث منظومات من القيم: المنظومة الأولى تتعلق بالخطاب الدينى ذاته. وتمثل القيمة الأولى فى عصرية الإسلام، بمعنى: إبراز قدرة الإسلام على التعامل مع القضايا المعاصرة. فى هذا الإطار من المهم توضيح وجهة نظر الإسلام فى قضايا حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، وكذلك قضايا الاستنساخ، وغير ذلك من القضايا، من خلال إعادة قراءة النص لاستكشاف هذه المعانى؛ وما دام قد تأكد لنا والمكافئة أن القرآن الكريم كلام الله، وأن السنة الشريفة والحديث منتميان إلى رسوله الذى لا ينطق عن الهوى، فإن المرجعية الناتجة عن ذلك هى مرجعية شاملة ومتكاملة وكاملة، قادرة على التكيف وتقديم المعانى الضابطة لكل تغيرات أو احتياجات متجددة.. المهم أن يؤدى العقل الإنسانى والعقل المسلم دوره فى استكشاف هذه المعانى، وكما كان الإسلام قادراً على ضبط الماضى، فهو قادر أيضاً على ضبط الحاضر والمستقبل كذلك. وهو ما يعنى ضرورة أن نبذل جهداً لإبراز الوجه العصرى للإسلام، وكيف أنه قادر على التعامل مع المسائل أو القضايا المعاصرة انطلاقاً من رؤيته، حتى لا تصبح هذه القضايا ساحة للدعاء بعجز الإسلام، ولا مدخلاً لتسلسل القيم والثقافات الأجنبية إلى واقعنا.

ويرتبط بذلك ضرورة أن نقدم إسلاماً عصرياً للبشرى فى نظامنا العالمى المعاصر. حقيقة أن جهود الاستشراق تولت التعريف بالإسلام غير أن الجهد الاستشراقى انتابته نقيصتان، الأولى: أن بعض المستشرقين لم يدركوا مع نياتهم الحسنة بعض المقاصد أو المعانى الإسلامية، وذلك يرجع أحياناً لعدم الإتيان الكامل للغة العربية، أو عدم دراستهم للعلوم التى تساعدهم على استكشاف المعانى فى النص القرآنى. يضاف إلى ذلك، أن الكلمة كرمز قد تؤبى دورها فى توصيل ونقل المعانى الأساسية بين البشر وبعضهم، غير أن نفس الكلمة أو اللفظ حينما يستخدم لنقل المعانى القرآنية، يتبنى مضامين جديدة فى سياقه القرآنى غير سياق التواصل الواقعى بين البشر، ومثلما أن المعانى القرآنية كلية، فإنه من المنطقى أن لا يحددها إلا مفهوم كلى كذلك -يختلف بالتأكيد عن التحديد الجزئى للمفهوم فى اللغة اليومية للبشر- وهو ما يشكل صعوبة أمام فهمه وإدراك معانيه، ناهيك عن نقل مضمونه. بالإضافة إلى ذلك وقع الجهد الاستشراقى فى خطأ التحيز، حيث حاول قراءة الإسلام فى وثائقه وبنيتة قراءة متحيزة، فلم يرفيه إلا فتح البلاد بقوة السيف، وتجاهل عظمة المعانى وطهارتها، ولم يرفى

الرسول (ﷺ) سوى رجل مؤواج، ونسى دالاتها الاجتماعية وحتى الدينية، ولم يرفى الحرب إلا الحصول على الغنائم، ورأى أن ذلك كان منطق حرب هذا العصر، وأن المال أولاً وأخيراً. وينظرة شاملة هو مال الله، وأولى به المؤمنون الذين يستعينون به لتجسيد إرادته فى هذا العصر.

التجديد -على هذا النحو- يحتاج إلى أن نقوم بتقديم الإسلام عصرياً حتى يقرأه الكافة، حتى يتعرفوا على معانيه السامية، وحتى يدرك الجميع أن الإسلام ليس إرهاباً ولا قتلاً، ولا فرضاً للتخلف، ولا عداً للعلم والعلمانية الرشيدة.. حقيقة أن هذا الفهم الخاطئ هم السبب فيه، غير أننا ملزمون بالتبليغ على وجهه الصحيح، وذلك يتطلب جهداً واعياً ومدروساً ودؤوباً لترجمة الدراسات الإسلامية الجادة إلى اللغات الأخرى، لتكون معرفتها متاحة لكافة البشر، وإذا كانت هناك بعض الجهود الفردية المحددة التى تحققت فى هذا المجال، فمن المعتقد أنه قد آن الأوان لكى نعرّف الوجه العصرى للإسلام بأن نعمل على «ترجمة المبادئ والقيم الإسلامية العظيمة التى تتضمنها الكتابات والأفكار لعلمائنا ومفكرينا إلى اللغات الأخرى، وأنه لا بد من أن نفعل ذلك، على الرغم من أن الأقرب إلى الطبيعى أن ينقل عنا الراغبون فينا، وهى الحالة المثالية التى ينبغى أن تكون عليها عملية النقل الثقافى»^(٢٠٣) وما داموا لم يفعلوا -أو لم يرغبوا- فلنقدم نحن خطابنا الدينى لهم بلغات أجنبية، وأن نفتح لهم خزئنا الفكرية بأيدينا الأمينة الواعية، بما فيها من مبادئ عظيمة وقيم رفيعة -على هذا النحو- فإننا نحفظها من العبث والتناول.. ذلك واجب ينبغى أن تقوم به المؤسسات والهيئات والمراكز العلمية والثقافية إلى جانب الدينية فى الأقطار العربية والإسلامية. التى عليها القيام بترجمة ما يزخر به إسلامنا ومبادئ وقيم المعرفة المتضمنة به، لكى تشكل الدفاع الحقيقى ضد كل أشكال الفهم الخاطئ والافتراءات والأباطيل التى يطلقها الذين فى قلوبهم مرض من مفكرى الغرب، أو حتى أتباعهم فى الشرق.

من الضرورى أن يتضمن الخطاب الدينى المجدد إبرازاً لتأكيد الإسلام على دور العقل والعلم. فقد قدمها الإسلام دائماً بصورة متضافرة، مما جعل أغلب الفقهاء والأئمة يعتبرين العقل والعمل دعامتين أساسيتين قام عليهما الإسلام. ارتباطاً بذلك، لا يذكر الإسلام العقل إلا فى مقام التعظيم والتنبية إلى وجوب العمل به والرجوع إليه. بالإضافة إلى ذلك يحث الإسلام

الفرد المسلم إلى تحكيم عقله دائماً، ويلام المسلم الذى يُهمل أعمال عقله بعدم التّبصر تارة، وعدم التّعقل تارة أخرى. والإسلام الذى عظم العقل، عظم أيضاً التفكير باعتباره، عمل العقل، ويؤكد ذلك جملة الآيات التى تحض على التفكير العميق، بل يصل الأمر إلى أن القرآن الكريم هو الكتاب السماوى الذى جعل التفكير فريضة على أتباعه^(٢٠٤)، بل وجعل الحفاظ على العقل أحد المقاصد الإسلامية الخمسة. وإذا كان العقل الإنسانى هو آية إنتاج التفكير؛ فإن التفكير المنتظم هو الذى يشكل أساس تراكم العلم، لذلك يحتوى الإسلام على مضامين تقدر دور العلم والعلماء، وتأكيداً لذلك؛ فإن أول أمر نزل من السماء هو الأمر الصريح بضرورة الأخذ بناحية العلم، يتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

[سورة العلق: الآيات ١-٥]. كما تتضح مكانة العلماء فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر: آية ٩]، وقوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة المجادلة: آية ١١]^(٢٠٥). ويشكل العمل الضلع الثالث الذى يتكامل مع العقل والعلم، حيث اهتم الإسلام بالعمل «تأكيداً لذلك: أن عدد الآيات التى تمجد العمل بلغ عددها ٣٥٨ آية تدعو إلى تعظيم مكانته، وتدعو إلى ممارسته. وقد بلغ الاهتمام بقيمة العمل فى الإسلام أن جعله القرآن الكريم أساس الجزاء وميزان التقدير فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف: آية ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [سورة الكهف: آية ٣٠]، ومن نافلة القول أن يكون العلامة ابن خلدون -وهو من مفكرى الإسلام- صاحب نظرية فى العمل^(٢٠٦) ذلك يعنى أن الخطاب الإسلامى المجدد عليه أن يوضح المعانى الكامنة بالنصوص فيما يتعلق بأضلاع مثلث العقل والعمل والعلم، وهو المثلث الذى شكل قاعدة التنظير الأوروبى فيما يتعلق بقيام النظام الرأسمالى الحديث؛ وإذا كان الخطاب الإسلامى يتشكل من المعانى المستنبطة من الوثائق الأساسية، ومن الممارسة الموجهة بهذه المعانى؛ فإن الخطاب الإسلامى مجدداً ينبغى أن يؤكد على الممارسة الواقعية التى تسعى إلى تجسيد هذه المعانى.

من الضرورى أن يعتمد الخطاب الدينى المجدد على الإقناع. وإذا كان الإسلام قد أكد على

العقل؛ فإن العقل بذلك يعد الآلية التي ينبغي أن يحتكم إليها البشر في إقامة الحجة، هذا الإقناع المستند إلى قدرة العقل على بناء الحجج لا بد أن يكون متفائلاً، ومتَّجهاً إلى المستقبل، أي أن يصبح المستقبل دائماً هو موضع موازنة مع الحاضر. وإذا كنا نعمل ونخطئ في الحاضر؛ فإن المستقبل ما زال النطاق الذي يمكن أن نصلح أعمالنا ونؤكد توبتنا في إطاره، ومن الضروري كذلك أن يهتم الخطاب الديني -أيضاً- بالترغيب لا بالترهيب، فالقاعدة الأصيلة: أن الله خلقنا لنكون خلفاءه، وأن نعمل على إعمار الأرض حسب غاياته وقوانينه، حتى يكتمل الواقع أمامنا وندرك عظمة الله فيه. يؤكد ذلك قول أحد رجال الدين «الخطاب المسيحي يحتوي الآن على نزعة متفائلة، على عكس الخطاب القديم الذي كان خطاباً للتخويف.. اليوم يعمل الخطاب للترغيب، ويذهب الخطاب الديني إلى التأكيد على أن الحياة مع الله جميلة ومفرحة، غير أنك سوف تشقى إن انحرقت.. نقول للمؤمن أن الله يحبك والأجساد السماوية في آخر المطاف تنتظرك، ذلك يعني أن علينا أن نتفائل بالحياة وأن نثق بالله، وهناك آية تقول إن الله يعطينا أكثر مما نطلب أو نتصور أو نفكر» (٢٠٧).

وتتصل المنظومة القيمية الثانية بالمجتمع، حيث يسعى الخطاب الإسلامي إلى التأكيد على مجموعة القيم التي تضمن الوجود الملائم لكل من الإنسان والمجتمع على السواء. وتتمثل أول قيمة في هذه المنظومة في الحفاظ على الإنسان كاملاً، فالإنسان هو خليفة الله في أرضه، ومن ثم؛ فالإنسان في حد ذاته قيمة إسلامية ينبغي الحفاظ عليها من مختلف الجوانب. ويتمثل الجانب الأول في الحفاظ على حرية الإنسان، حتى تكون له إرادته الكاملة، ولا قيد عليها سوى إرادة الله. وأول مظاهر الحفاظ على الإنسان الحفاظ على حرته، حيث يفتح القرآن الكريم حرية الفكر والاعتقاد على مصراعيه بل ويجعلها أمراً خاصاً بالفرد (٢٠٨) شريطة أن لا يضر اعتقاده باستقرار الجماعة. ومن يقرأ الفقه الإسلامي سوف يجد أنه يحيط الحرية بسياج قوى، ويقدم فيما يتعلق بذلك معايير متقدمة للغاية في الحفاظ على الحرية (٢٠٩). وإذا كانت الطبقية أو الترتيبية تعني إلغاء المساواة -لأن البشر يتدرجون من حيث مكانتهم بالنظر إلى معيار ما- فإننا نجد أن الإسلام، -وهو ما ينبغي أن يؤكد عليه الخطاب الديني مجدداً- استناداً إلى القرآن الكريم «يحقق وحدة الجنس البشري، ويقضى بالمساواة بين الناس جميعاً سواء كانوا بيضاً أو سوناً، أغنياء أو فقراء، رجالاً أو نساء». وعلى اختلاف مذاهبهم؛ لأنهم

« أبناء وبنات آدم»، ويوجب التقارب فيما بينهم، ولا يجعل التفاضل بينهم إلا بالتقوى أى بالعمل والخلق، وفى ذلك قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات: آية ١٣] (٢١٠) بالإضافة إلى ذلك ينبغى أن يوضح الخطاب الإسلامى المجدد: أنه إذا كان الإسلام قد حافظ على حرية الإنسان، وحافظ على البشر بتأكيد المساواة بينهم، فإنه قد فرض على الإنسان أن يحافظ على جسده، فلا ينبغى أن يكون خليفة الله فى الأرض مشوه الجسد أو مُدَنَّسَه « فقد كرم الإسلام الإنسان والجنس البشرى عندما جعله خليفة الله على الأرض، بعد أن خلقه فى أحسن تقويم، وهبه السمع والبصر والعقل والقلب، ورفض العصبية وتفضيل جنس على جنس.. وقد كرم الرسول الكريم (ﷺ) الجسم الإنسانى بالحماية، بعد أن كرم الضمير والفكر بالحرية. فحرم كافة ألوان التعذيب أو سوء المعاملة وجعل عقوبة من يصنع ذلك بعده أن يحرقه» (٢١١). ويعد الدور الذى ينبغى أنه يؤديه الخطاب الدينى المجدد فى تعبئة البشر لتطوير مجتمعهم، ودفعه إلى طريق التقدم من القيم الأساسية التى ينبغى أن تلقى اهتماماً.

ذلك يعنى أنه لكى يتقدم المجتمع.. من الضروري أن يمتلك الفكرة المقنعة التى تشكل طاقته الدافعة فى هذا الاتجاه. « وإذا كانت أوروبا قد تبنت منظومة القيم العلمانية لتقود تقدمها ونجحت فى ذلك؛ فإن تركيا تعد مثالا حزيناً فى هذا الصدد، حيث تأرجح المجتمع بين الفكرة العلمانية المقنعة للدولة والتى يرفضها المجتمع، والمنظومة الإسلامية التى يعتنقها المجتمع ولا تأخذ بها الدولة؛ فإننا باعتبارنا الأمم الشرقية تحركها المعنويات عادة، وبخاصة الدين باعتباره، يؤكد على أكثر المعانى قداسة. تأكيداً لذلك يذكر رئيس الوزراء الهندى السابق، أننا بعد تجارب التنمية الطويلة التى نجحنا فى بعضها، وفشلنا فى البعض الآخر، أدركنا أن الإنسان فى الشرق لا تحركه الأخلاق الحديثة كما هى الحال فى العالم الغربى (٢١٢)، بل يحركه الدين الذى يؤكد على قوى مقدسة تراقبه وهو يعمل -أى وهو يعمر مملكة الله فى الأرض- على هذا النحو؛ فإن المنظومة الدينية ينبغى أن تلعب دورها فى الدفع بحياتنا إلى الأمام وإلى التقدم» (٢١٣).

الخطاب الدينى الجديد الذى نريده ينبغى أن يتعامل مع مشكلات حياتنا اليومية، وذلك

يرجع إلى أن الخطاب الدينى هو أقوى الخطابات فى مجتمعاتنا على نحو ما أشرت، ولأنه خطاب قوى فى تأثيره، فإنه ينبغى أن يدفع البشر من أبناء وطننا، مسيحيين ومسلمين على السواء إلى اتباع أبسط قواعد السلوك المدنى القويم. ونحن « إذا فكرنا فى بعض أحداث حياتنا الواقعية الأخيرة، من قطار الصعيد إلى قطار الشرقية إلى قطار المناشى، ومن حوادث تريات النقل، إلى حوادث الميكروباصات، إلى حوادث أبناء العز المحدثين بسياراتهم السريعة، إلى السحابة السوداء الغامضة الشهيرة، وغير ذلك من الحوادث الكثيرة؛ فسوف نجد أن خطابنا الدينى ينبغى أن ينشغل بتبصير الناس فى وطننا، وبأن يوضح نتائج عدم قيام الموظف والمهندس والفلاح والميكانيكى وعامل المزنقان أو التحويلة، والمقاول والسائق والبائع والمشتري بمسئولياتهم، وأن يوضح آثار عدم التزامهم بأصول المهنة أو الصنعة أو الواجب أو القانون، وأن كل ذلك يعد عصياناً لأوامر الله (تعالى) ونواهيه وكفراً بنعمته، وأن تجاهلهم لتلك الأصول هو سبب الكوارث ولا سبب غير»،^(٢١٤) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [سورة النساء: آية ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [سورة الشورى: آية ٣٠] وإذا كانت أغلب مشكلاتنا ذات طبيعة سلوكية بالأساس، بخاصة مشكلات الإهمال والتسيب والركو، إلى الحظ والمصادفة، إضافة إلى الوساطة والشللية وتجاهل أبسط قواعد السلوك القويم والقانون والحس السليم، إلى جانب مشكلات السكان والصحة والإسكان ومحو الأمية وتعاطى المخدرات والإدمان، ووحدة الاستقطاب الاجتماعى الناتجة عن اندفاع البعض إلى مزيد من الترف، فى مقابل معاناة البعض لمزيد من الحرمان، إلى جانب بعض المشكلات الفردية، كعدم النظافة والخيانة والكسل؛ فإن خطابنا الدينى ينبغى أن يتصدى لمواجهة هذه المشكلات، حتى تؤدى معانيه دوراً أساسياً فى إعادة بناء منظومة قيمنا وثقافتنا، بحيث تشكل المعايير التى تعيد صياغة حياتنا وحياة مجتمعنا بما يلائم احتياجات التطور والتقدم.

وتتصل المنظومة القيمية الثالثة التى ينبغى أن يتضمناها الخطاب الدينى بالآخر، سواء كان الآخر الدينى أو الآخر الاجتماعى. فى هذا الإطار ينبغى أن يكون الخطاب الدينى منزهاً عن كل تجريح قد يوجه إلى الآخرين، ومصاناً من الهجوم عليهم أو التهكم من تصرفاتهم، وذلك يرجع إلى أن الخطاب الدينى هو « أرقى خطاب يوجه للإنسان. الخطاب الدينى يجب أن

يتطور على لسان القسيس والشيخ والحاخام، وكل من يعمل بالدعوة الدينية. فنحن نعيش فى قرية واحدة ننظر إلى رجل الدين على أنه مصدر الحب والحنان والفقہ والأخلاق، ونستمع إلى كلماته التى تقطر بالحب وتدعو إلى الأخلاق وحب الآخرين والرحمة مع كل البشر، والتسامح مع الآخرين مهما تكن ديانتهم.

إن العصر الذى نعيش فيه هو عصر العولة وحب الآخر والتفاهم معه وإقامة الحوار البناء معه، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى احترام الأسرة البشرية كلها وسعادتها» (٢١٥).

كما ينبغى أن يستعيد الخطاب الإسلامى المجدد هويته الأصيلة ليبرز المستوى الرفيع فى تعامل الإسلام مع غير المسلمين، حيث يسوى بين المسلمين والمسيحيين فى كثير من الشؤون، «فهو يكفل لهم حريتهم الشخصية، وحرية إبداء الرأى والعقيدة، وحرية إقامة الشعائر، كما يكفل حماية أموالهم ونفوسهم وأعراضهم ونشاطهم، ويؤمنهم ضد العوز والحاجة، ويسوى بينهم وبين غير المسلمين فى حق الملكية وتولى الوظائف العليا وغيرها من الأصول الإسلامية التى يقرها الدين» (٢١٦). على هذا النحو لا يحتاج الخطاب الإسلامى إلى تجديد فقط، ولكن إلى توضيح رؤيته للأخربدون تزييف وبدون قصد التبشير أو الأسلمة، حتى تتجلى الحقائق وتتكشف الأباطيل، ويوضح الزيف الذى يلصقه بالإسلام إما معاند أو مغامر أو جاهل أو مغالط أو حاقد (٢١٧). فى القرآن الكريم نقرأ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَحْ هَآ﴾ [الأنفال ٦١]، وفى الإنجيل «المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام، وللناس المسرة» فالسلام هوراية كل دين سماوى، والإسلام يرفض مظاهر التطرف والعنف مع الآخر التى تنسب إليه، مثال على ذلك ما حدث فى عام ٦٢٢ ميلادية «العام الثانى للهجرة» حيث قدم أول صك للاعتراف بالآخر عندما منح سيدنا محمد (ﷺ) يهود المدينة حق إقامة شعائرهم على بعد ثلاثة أمتار من مسجد الرسول (ﷺ)، وهو الحق الذى لم يعترف به العالم الغربى إلا فى عام ١٧٨٩م، أى بعد حرب دينية دامت فى أوروبا بين الملل المسيحية واستمرت لأكثر من ١٦٠٠ عام.

وإذا كان التعصب يسلم إلى نوع من التطرف، فقد شهد العقدان الأخيران تطورات إيجابية مهمة على ساحة الفكر الإسلامى، تشير إلى خطاب إسلامى دينى يجدد ذاته، بحيث تجلى ذلك فى طرح فكرة الوسطية شعاراً، الأمر الذى كان من شأنه أن يساعد على تنامى الأصوات الداعية إلى الدفاع عن قيم المواطنة والتعددية والديموقراطية والانفتاح على الآخر،

والبحث عن المشترك معه. وهو ما تبدى للعيان فى ممارسات ومواقف عدة، من بينها الفتاوى التى قدمت تأصيلاً شرعياً للدفاع عن تلك القيم، والبحوث والمؤلفات التى خدمت ذلك الاتجاه، ويرى فكرة المؤتمر القومى الإسلامى الذى يعد تجسيداً لفكرة العمل المشترك. وسواء كان ذلك التوجه رد فعل لبروز ظاهرة التطرف والإرهاب فى الداخل، أو لضرورة الاحتشاد لمواجهة الضغوط والتحديات التى فرضت من الخارج، فالشاهد أن التطور أصبح حقيقة واقعة، وإن لم تسلط عليه الأضواء الكافية لأسباب يطول شرحها. فى هذه الأجواء ظهرت على ساحة الفكر الإسلامى أطروحات وفُرت أجواء مدنية لد الجسور مع الآخر والتواصل معه^(٢١٨).

إلى جانب ذلك، ينبغى أن يهتم الخطاب الدينى المجدد بالتعامل مع ظاهرتين متناقضتين: الأولى ظاهرة التعصب، والثانية ظاهرة المواطنة. وإذا كانت ظاهرة التعصب تعنى التراجع؛ لكى تصبح الجماعة الإثنية وطنًا نعمق انتماءنا إليه، ونطور مصالحنا فى إطاره، ولو على حساب الجماعات الأخرى، فى هذه الحالة؛ فإن المجتمع أو الوطن الكبير قد ينقسم إلى أوطان فرعية، كل شخص أو مواطن فرعى يطور انتماءه وولاه لجماعته، الأمر الذى يفجر الصراع على ساحة المجتمع نتيجة لذلك، وهى الحالة التى أشار إليها فيلسوف العقد الاجتماعى «توماس هوبز». على هذا النحو نجد أن المواطنة يمكن أن تشكل الآلية، أو المنظومة القيمية، أو الساحة التى يمكن أن يلتقى عليها الفرقاء. هذه المنظومة القيمية ينبغى أن يتجه نحوها الخطاب الدينى المجدد، على الجانب الإسلامى والمسيحى على السواء، وإذا اتفقنا على أن الأديان جميعها صادرة عن الله (تعالى)، فإن الذات الإلهية لا يمكن أن تناقض نفسها، ولذلك من المؤكد أن هناك مساحات مشتركة بين الأديان فى جوهرها الأساسى، وعلينا أن ننحى جانبا الخطابات الدينية التقليدية، والتى تأثرت بالزمان الماضى والمكان الماضى أيضًا، وكذلك بالأحداث الانشاقاقية الماضية، لنعود إلى الوثائق المتعددة فى أصولها وجوهرها، لكى نطور بالاستناد إليها خطاباً دينياً ذا طبيعة إيجابية يبرز الحقيقة الإلهية بلا تحيزت إنسانية. هذا الخطاب ينبغى أن يؤكد على أولوية الولاء الوطنى العام على الولاء للجماعة، ولا غضاضة فى أن يؤكد هذا الخطاب على أن هناك اختلافات، لكن ينبغى أن تظل هذه الاختلافات على هامش المواطنة وليس فى مجراها الرئيسى، وأن ينظر فى ذات الوقت إلى قيم ومبادئ الالتقاء العديدة، بمنطق أن ثلاثة أرباع كوب الماء الملائن أولى بالاهتمام من الربع الفارغ. علينا

جميعاً أن ننشئ المتحدثين بالخطاب الدينى على ذلك، وأن يعمل إعلامنا على تنشئتنا وفقاً لذات منظومة القيم، حتى تتأكد منظومة قيم المواطنة عندنا جميعاً، بحيث تفرض وجودها علينا وتستمد عواطفها من وجودنا الدينى المتنوع، ومن زماننا ومكاننا المتنوع كذلك.

٢- **المنظومة القيمية للخطاب الدينى المتشدد:** هذا الموقف أصبح محدود النطاق بطبيعته لاعتبارات كثيرة، منها أن فرض تجديد الخطاب الدينى هو مبدأ إسلامى لا خروج عليه، وأن جمود الخطاب الدينى فرضته ظروف ظلامية عديدة، اجتماعية حيناً، وسياسية أحياناً كثيرة، ومنها أن عجلة التجديد تدور دائماً طيلة التاريخ الإسلامى، وفى التاريخ الحديث، أخذ ذلك دفعة كبيرة حينما تقابلت الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية على خلفية محاولة النهضة الإسلامية والعربية فى مقابل الاستعمار الغربى. ومنها تأثيرات العولة التى فرضت موقفاً تقف الحضارات فى إطاره؛ فى مواجهة بعضها بعضاً، وتفرض ظرفاً من الضرورى أن تحدد الحضارات خطاباتها الدينية؛ لأنها أصبحت فى نطاق واقع عالمى جديد فرض عليها أن تتفاعل مع بعضها فى نطاقه. ومنها أنه قد أصبح من المهم ونحن نتحدث عن الخطاب الدينى أن نتحدث عن الجوانب الإيجابية فى الخطاب، وبذلك يصبح التركيز على خطاب الأنا - دون الاهتمام بخطاب الآخر- فيه نوع من التمركز حول الذات، وهو الموقف الذى يقفه الآن المتشددون؛ هم يركزون على صفات الخطاب الإسلامى بذاته بغض النظر عن دوره فى تطوير واقعه أو موضع التقائه بالآخر. يعبر عن ذلك أحد المنتمين لهذا الموقف بقوله « الإسلام دين التواضع والحب، وله من سلامة الفطرة ما يحتاج إلى معرفة الغرب بحقيقته وجوهره، بعيداً عن التعقيد والتعصر، أو التبغيض والتنفير. فلو كان رسوله المصطفى (ﷺ) فظاً أو غليظ القلب لانفض الخلق من حوله، ولو لم يكن لما زكاه ربه الأعلى قائلاً: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [سورة القلم: آية ٤]، ولما ساد هذا الدين وانتشر ماشاء له أن ينتشر بين أطراف الأرض» (٢١٩). إن من الطبيعى أن لا يبرز تفوق الخطاب الدينى المتشدد فى إطار عملية التجديد، وذلك لتمركزه حول الذات ونظرته من أعلى إلى خطاب الآخر؛ لأنه بذلك يكون كمن يسبح ضد التيار فالعالم يتغير ويتجدد، والله أخبرنا بأن التغيير سنة الكون، وطالبنا الرسول الكريم (ﷺ) بالتجديد بما يلائم شؤون دنياننا.

٣- **المنظومة القيمية للخطاب الدينى المتطرف :** إذا كان الخطاب الدينى المتشدد

ينسحب الآن بسبب ماضويته؛ ولأن الظروف جميعها تسحب البساط من تحت أقدامه، فإن الأمر يختلف بالنسبة للموقف العلماني؛ تقف أقدام هذا الموقف على أرض أوطان ضعيفة منتهكة حرمتها مخترقة حدودها، ثقافتها تتآكل بحكم ثقافة العولة التي هي ثقافة القوى فى عالمنا المعاصر، وحضارتها الإسلامية هي الأخرى أصبحت موضع تهديد؛ ولأن الحضارات الكبرى كائنات عضوية تمر بمراحل قوة ومراحل ضعف، فإن الحضارة الإسلامية تمر الآن بمرحلة من مراحل الوهن المؤقت، حيث أصبح الهجوم عليها منذ فترة تاريخية مقصوداً ومنظماً ومتتابعاً ومتراكماً كذلك، ولولا مرجعيتها وراثتها الأساسية المحفوظة فى صدور البشر لاندثرت. هذا الموقف فى حد ذاته أضحى موقفاً مواتياً لأصحاب التوجهات العلمانية، المستندين إلى خلفية غربية قوية. البعض منهم رأى أن الحضارة الأخيرة هي الغالبة فتبنى موقفها عن انتهازية ومصلحة، فهي الحضارة التي تعقد المؤتمرات وتنفق عليهم ببذخ، وتقدم لهم بطاقات السفر للسياحة فى أى مكان فى العالم بحجة حضور مؤتمر، والبعض الآخر رفض لأسباب نفسية واجتماعية لحضارته فتبنى موقف الحضارة المقابلة التي تنادى بتهميش حضارته. والبعض الثالث ذهب ليتعلم فى الغرب، وليفيد مجتمعه وحضارته بما تعلم، فإذا به يعود وقد حدثت له عملية «غسيل مخ» أو أعيد إنتاجه غريباً، نراه يحمل معاول غربية يسعى بها إلى تحطيم قواعد حضارته، والبعض الأخير لم يفهم عن حق أسس حضارته، ولم يدرك أهداف بعض الأقلام الغربية المعادية، وبسبب قدراته العقلية المحدودة أصبح علمانياً. وأصبحت للعلمانية قوتها بسبب بعض أفعال التطرف التي وقعت على الأرض الإسلامية، والتي شوهت بعض الصورة الإسلامية؛ ولأن هناك أقلاماً وتوجهات لها تأريخ مع الإسلام - وقد آن الأوان لتصفية هذا الثأر- فقد بدا الحديث عن ضرورة تجديد الإسلام، بحيث وضع ذلك على رأس أولويات الأجنحة الغربية، وعمل وفقاً لها العلمانيون المحليون إما استناداً إلى النيات الحسنة، أو من خلال التحالف والنية السيئة. على هذا النحو طرح أصحاب الموقف العلماني تصوراً للملامح محددة للخطاب الديني مجدداً يتسق مع توجهاتهم.

وتتمثل أول الخصائص الذي يطالب بها الموقف العلماني فى ضرورة أن يكون الخطاب الديني أكثر إنسانية، وإذا كان تجديد الخطاب الديني قد تحقق فى الماضى؛ فإن عصر العولة يفرض ذلك، فقد سقطت الحدود بين الدول وانتصرت النزعة الإنسانية، وبرزت الدعوات إلى

حوار الحضارات بهدف الانتقال إلى حضارة إنسانية واحدة، تقوم بعمل مصالحة للأيديولوجيات المتعددة في إطار إنساني واحد. حيث أصبح للإنسان حقوق عالمية باعتباره إنساناً - بغض النظر عن انتماءاته السابقة - الأمر الذي اعتبر مدخلاً إلى قبول الآخر أيضاً كانت مرجعيته، بحيث يعد ذلك مدخلاً للقضاء على التعصب بغالبية أشكاله ومظاهره، وخاصة إذا أدركنا أن التعصب هو عبارة عن تقييم الشخص على أساس انتماءاته، وليس على أساس شخصه وإنسانيته وإنجاز؛^(٢٢٠). ويرتبط بذلك تحرير الإنسان من الخضوع للمرجعيات المقدسة، وبالتحديد المرجعيات الدينية، والتأكيد على أن يكون الإنسان هو مرجعية ذاته دون الحاجة إلى أن يكون مراقباً أو موجهاً بواسطة هذه المرجعيات^(٢٢١).

وتتمثل الخاصية الثانية في ضرورة التأكيد على فكر متفائل ومستنير. في هذا الإطار نحتاج إلى خطاب يؤكد لنا على ضرورة القبول بالحياة وعدم رفضها أو التصغير من شأنها. خطاب يطور لدينا الأمل في المستقبل، خطاب لا يطور لدينا ثقافة الموت ولكن حب الحياة والميل إلى المستقبل^(٢٢٢). خطاب لا يقول لنا أن الحياة لا تستحق أن تعاش، الأمر الذي يدفع إلى العزلة وعدم تطوير هذه الحياة ما دامت لا تستحق أن تعاش. وإذا كنا نطالب بخطاب ديني يستهدف التأكيد على سعى الإنسان لتحقيق السعادة وتطوير الحياة التي تشكل إطاراً لذلك؛ فإن الخطاب الديني المتجدد لا بد أن يتصف بالاستنارة التي تعنى الاستجابة لروح العصر ومطالب الحياة، دون أن يتناقض ذلك مع جوهر الإسلام الذي اتفقنا على أنه يقدر الحياة ويحترم العقل ويمجد الحرية، ومن الضروري أن يسعى الخطاب الديني المتجدد إلى نبذ الطغيان وتبني الديمقراطية، نريد خطاباً دينياً يقف في صف العلمانية، ويحول بين السلطة من أن يسيطر عليها المتاجرون بالدين، ويثبت دعائم الدولة الوطنية باعتبارها تجسيداً لشخصية المواطنين على اختلاف طبقاتهم وعقائدهم، وتعبيراً عن إرادتهم الحرة، وتمثيلاً لمصالحهم وأمانهم^(٢٢٣).

ويعد الفصل بين الدين والدولة من الخصائص الرئيسية التي ينبغي أن يتميز بها الخطاب الديني المتجدد من وجهة نظر الموقف العلماني. في هذا الإطار يخشى الفكر الحقوقي من تداعيات هذه العلاقة إذا كانت قوية و متماسكة؛ لأنها قد تفرض افتئاتاً على الحقوق الأساسية للمواطنين. وذلك يرجع إلى أن الدين قد يتحول في نظام استبدادي إلى أداة لتبرير

القمع، ومحاربة الفكر، ومنع الاجتهاد، والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد^(٢٢٤). ارتباطاً بذلك يطالب المنتمون لهذا الموقف بأن يهتم الخطاب الدينى المجدد بالأى يكون الدين هو مرجعية كل شىء ومبرر وجوده. كذلك لا ينبغى أن يكون محوراً للتشريع ولا مرجعية للتحليل والتحرير، ولا يكون علماء الدين موظفين عند الدولة يأترون بأمرها، ولا تكون السلطة الدينية فى خدمة السلطة السياسية، تمنحها التشريعية وتبرر أعمالها^(٢٢٥). ويذهب هذا الموقف إلى أن البحث الدقيق فى أصول الإسلام أثبت أن الإسلام شىء والدولة شىء آخر، وأن الإسلام لم يرد للأنبياء أن يكونوا ملوكاً أو مؤسسى دول، وإنما أرادهم دعاة، دورهم التبليغ وجردهم من كل سلطة، وأن تجربة المدينة لم تكن تطبيقاً أو إعمالاً لأصول فى العقيدة؛ ولكنها كانت استجابة لتطور الأحداث. ومع ذلك فإن دولة المدينة التى حكمها الرسول والخلفاء الراشدون لا يمكن أن تعد نموذجاً يعمل المسلمون على استعادته؛ لأن دولة المدينة لم تستكمل مقومات الدولة وخصائصها، فمثلاً لم يكن لها جيش محترف ولا سجون، ولم تفرض ضرائب ولم تكن سلطة قمع. كما كان على رأسها نبي يوحى إليه، وهذه تميزها عن الدولة بالاصطلاح المعروف. أما دولة الخلفاء الراشدين التى انتهت بطعن عمر بن الخطاب فكانت سيراً فى أذيال دولة المدينة وتطلبها سياق الأحداث^(٢٢٦).

ويعتبر رفض العنف من الخصائص الأساسية التى ينبغى أن يتميز بها الخطاب الدينى المجدد، وهى خاصة تقع على رأس أجندة القوى الغربية والعلمانية المحلية على السواء. يؤكد أصحاب هذا الخطاب بأنه ليس هناك شىء أبعد من الحقيقة من هذا التصور الخاطى الذى لا يليق بالنبي الكريم (ﷺ) ولا بالإسلام. إن المسلمين لم يكونوا ثلة من المخادعين بل كانوا مسلمين؛ لأن هذه شريعتهم، وكانوا مأمورين باتباعها، ولو أمرت باستخدام العنف منذ البداية لأطاعوا أمر الله. ولقد رأينا كيف أنه عندما تأذن الله بالانتقال من الخطاب الكونى إلى الخطاب المحلى الفرعى، وجاء فى سياقه الأمر بالقتال استجاب له المسلمون مع قلة عددهم وعتادهم^(٢٢٧). ويختار أصحاب هذا الموقف للإسلام ما يمكن أن يسمى بالعنف الدفاعى، حيث يرون أن الإسلام أوجب القتال عندما يراد فتنة المسلمين عن دينهم. فعندئذ يجب عليهم القتال ويكون القتال عندئذ دفاعياً، ويعد دفاعاً عن حرية العقيدة. أما الذين لا يدينون بالإسلام، ولكنهم لا يحاربون المسلمين فهؤلاء أوجب القرآن الكريم البر بهم والعدل معهم ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ

عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرِجُوهُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿سورة المتحنة: آية ٨﴾^(٢٢٨). وهو ما يعنى أن كل ما جاء فى الكتاب، إنما هو لدرء الفتنة فى الدين، ولم يذكر العلمانيون القتال الذى يفرضه الدين دفاعاً عن الأرض «الديار» والثروة أو الحق، وهى الساحات التى سعى الغرب دائماً إلى استلاب مواردها من أيدي المسلمين ومن حقهم، وهو ما يعنى أن الموقف العلمانى يتحدث فيما يتعلق بالعنف والجهاد بنفس منطق الأجنذة الغربية تقريباً.

وتعتبر قضية المرأة والمساواة مع الرجل من القضايا التى رأى الموقف العلمانى ضرورة أن يهتم بها الخطاب الدينى المتجدد لتصبح خاصية من خصائصه. بداية يؤكد هذا الموقف على أن القرآن الكريم، حرر المرأة وجعلها كالرجل سواء بسواء، وإن استثنى درجة، وهو الوضع الذى تتمناه المرأة الغربية. كما أثنى القرآن الكريم على ملكة سبأ، أما الحجاب فقد فرض على الإسلام ولم يفرضه الإسلام، وقد أجاز، الإسلام بالنسبة لزوجات الرسول (ﷺ) فقط باعتباره باباً أو ستاراً بينهن وبين الناس تكريماً لهن. وكيف يتحجبن وقد كان النساء يتوضأن مع الرجال فى وقت واحد من مجرى واحد كما جاء فى البخارى^(٢٢٩). ولم يذكر! بطبيعة الحال قول الله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يُضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة النور: آية ٣١]. وقول الرسول (ﷺ) لأسماء بنت أبى بكر ما معناه «يا أسماء إذا بلغت المرأة الحيض لا يظهر منها إلا هذا وهذا وأشار إلى كفيه ووجهه»، وهو ما يعنى التعامل بشكل انتقائى، الأمر الذى يشوه موقف الإسلام لمحاولة إلحاقه بالعلمانية الغربية المتطرفة، إضافة إلى أن إسقاط بعض كلام الله افتراءً عليه ولا خجل. وحتى لو كان الخطاب موجهاً لأمهات المؤمنين، فإن ذلك حتى يكونوا قدوة تحتذى، والإسلام يؤكد على المساواة ويرفض التمييز، فلماذا يميز أمهات المؤمنين على غيرهن من

النساء. وفيما يتعلق بقضية المرأة يطرح هذا الموقف قضية المساواة بالرجل، فيؤكد أحد المنتميين لهذا الموقف أن المساواة الشاملة تشمل أيضًا عدم التمييز بناءً على النوع من ذكر وأنثى، ذلك حسب قول الله تعالى: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩٥]، وغير ذلك من الآيات التي تؤكد على أن المرأة تقف على قدم المساواة مع الرجل في المسؤولية أمام الله، بالإضافة إلى قوله (تعالى) تأكيداً لمساواتهم أمام القانون ﴿ وَهَنٌ مِّثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٢٨].

ونحن إذا تأملنا مجموعة القضايا التي اهتم بها الخطاب العلماني، ورأى أنها ينبغي أن تشكل خصائص الخطاب الديني المجدد، فسوف نجد أنها قضايا قدم الإسلام بشأنها وجهة نظر على درجة من الرقي الإنساني الرفيع، غير أن هذا الرقي وهذه الرفعة كما تراها بعض التوجهات الغربية العدائية - عن تحيز- حسما، إضافة إلى أنهم أولوها بانحراف عقلي وقراءة خاصة متحيزة، لتقديم تفسيرات وفهم يسيء إلى الإسلام، وتبعهم في ذلك العلمانيون العرب عن غفلة أو مصلحة !!

ذلك يعنى أننا نجد أنفسنا فى مواجهة مواقف متباينة فيما يتعلق بالخطاب الدينى أو الإسلامى مجدداً، وأننا إذا تأملنا هذا التباين؛ فسوف تبرز أمامنا ملاحظتان، حيث تشير **الملاحظة الأولى:** إلى أن ما تنفر به الخطابات الفرعية «الدينى/المتشدد/والعلمانى المتطرف» من خصائص محدودة جداً، وأن أغلب خصائصها ما زالت تنتمى إلى الخطاب الوسطى الرئيسى، وأن الخصائص التى انفردت بها هى أساس تشدها أو تطرفها، فى حين تؤكد **الملاحظة الثانية:** على أن الخطاب الوسطى المجدد هو الخطاب الأكثر شمولاً واكتمالاً من حيث خصائصه، وهو فى ذات الوقت الخطاب الذى يلقى قبولاً عاماً وشاملاً كذلك، باعتباره يعبر عن الروح الوسطية والمعتدلة للإسلام، التى تجفل من الخروج على إجماع الأمة والأئمة.

وترتيباً على ذلك؛ فإنه من المنطقي أن تكون خصائص الخطاب الإسلامي الوسطى مجدداً، هي التي تشكل أساساً لمشروع شامل لتجديد الخطاب الدينى والإسلامى، وكذلك قاعدة لبناء مشروع اجتماعى قادر على تعبئة الأمة ودفعها على طريق التحديث والتقدم. فإذا كان ثمة قبول لذلك واتفاق حوله، فهل نبدأ جاهدين من خلال الصفوة الدينية والثقافية المعتدلة والمؤمنة باتجاه العمل نحو تجديد خطابنا الدينى الإسلامى كمرحلة أولى؟! وفى المرحلة الثانية تشكل قيم ومعايير هذا الخطاب الوسطى المجدد مرجعية لاشتقاق المعايير التى ينبغى أن تراعيها التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والمدرسة والجامعة، أو التى ينبغى أن تعمل وفقاً لها مؤسسات العمل والإنتاج، أو التى يجب أن تشكل مرجعية لميثاق شرف إعلامى يتولى النهوض بعقل الأمة وتطوير وعيها، حتى تستعيد مكانتها التى حددها الله لها بقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١١٠] صدقة الله لعظيم



- (١) سامح كريم ، تجديد الخطاب الدينى .. عمل المجددين فى الإسلام (٢) الأهرام (قضايا وأراء)، الأربعة ١٢ ، شعبان ١٤٢٤ هـ - ٨ أكتوبر ٢٠٠٣ سنة ١٢٧ العدد ٤٢٦٧٤ .
- (2) Harre Ram : The Construtive Role of Models (in) Lyndharst Collins (ed) , The Use of Methods in Social Sciercer, Tavistock Publications. 1976, Pp. 16-44 .
- (٣) عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، الطبعة العاشرة، ١٩٨٨ ص ص ٢٤٠ - ٢٦٨ .
- (4) Parsons, T : The Social System. The Free Glencoe. Illinois 1950.
- (٥) سامى خشبة ، عن تجديد الخطاب الدينى: عمارة الأرض والمسئولية المدنية (٢) الأهرام ، ثقافة وفنون ٣/٨ / ٢٠٠٢م، العدد ٤٢١٠٩ .
- (٦) نبيل عبد الفتاح ، التجديد فى الفكر الدينى، الإمبريالية العولمية والاجتهاد، الأهرام، ملفات الأهرام، ٨/١٧ / ٢٠٠٣م، العدد ٤٢٦٢٢ .
- (٧) محمد عمارة، الخطاب الدينى بين التجديد الإسلامى والتبديد الأمريكى، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى ، ص ١٤ - ١٩ .
- (٨) نفس المرجع ، ص ١٦
- (٩) نفس المرجع ، ص ١٨ .
- (١٠) نفس المرجع ، ص ١٨ - ١٩ .
- (١١) احمد محمود كريمة ، حول تجديد الخطاب الدينى، الأهرام، ثقافة وفنون ٣١/٨ / ٢٠٠٣م، العدد ٤٢٦٣٦ .
- (١٢) سامى خشبة، عن تجديد الخطاب الدينى، عمارة أرض والمسئولية المدنية ن مرجع سابق.
- (١٣) عبد الحسيب الخنائى، نعم للتطوير بعيدا عن الثوابت، يجب أن يقوم الأهرام بهذا الدور؛ لأنه أخطر مسئولياته، الأهرام (تحقيق) ثقافة وفنون، ٨/١٧ / ٢٠٠٣م، العدد ٤٢٦٢٢ .
- (١٤) نفس المرجع.
- (١٥) محمد عبد الفضيل القوصى، الخطاب الدينى.. محاذير ومنطقات، الأهرام قضايا وأراء ، ٧/٢٥ / ٢٠٠٣م العدد ٤٢٥٩٩ .
- (١٦) أحمد شيخون، المفكر الإسلامى، محمد عمارة، المحيط: تجديد الخطاب الإسلامى سنة ٢٠٠٢م، أمريكا تشن حربا استباقية لغزو العالم ، مجلة المحيط الثقافى ، حصاد اليوم Ahmed@moheet.com
- (١٧) عبد الحسيب الخنائى، رجال الدين يقولون: الاجتهاد ضرورة والتجديد أهم، الأهرام ، ثقافة وفنون، ٩/٢٤ / ٢٠٠٣م العدد ٧٢٦٢٩ .
- (١٨) مقابلة مع المستشار طارق البشرى النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة حول «اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى» مايو ٢٠٠٥م، «مقابلة»
- (١٩) نفس المصدر.
- (٢٠) نفس المصدر.
- (٢١) الأستاذ فهمى هويدى .. المفكر الإسلامى والكاتب بمؤسسة الأهرام ، حول « اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى» مايو ٢٠٠٥ ، «مقابلة»
- (٢٢) فهمى هويدى، نقطة نظام، الأهرام، قضايا وأراء، ٩/٣٠ / ٢٠٠٣م، العدد ٧٢٦٦٦ .

- (٢٣) الأستاذ الدكتور: عبد المعطى بيومى .. الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الأزهر، وعضو مجلس الشعب المصرى، «حول اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى» مايو ٢٠٠٥م، «مقابلة»
- (٢٤) فهمى هويدى ، نقطة نظام ، مرجع سابق .
- (٢٥) نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الدينى ، ملاحظات واقتراحات، الأهرام ، قضايا وآراء ، ٢٤/٢/٢٠٠٢ م ، العدد ٤٢٠٨٣ .
- (٢٦) نصر حامد أبو زيد، تجديد نظام حياتنا السياسية هو الخطوة الأولى (ملف إشكاليات تجديد الخطاب الدينى) «سواسية» العدد ٥٣-٥٤ / ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ١٨ .
- (٢٧) أحمد عبد المعطى حجازى ، تجديد الخطاب الدينى .. نعم، الأهرام، الكتاب، ١٦/١/٢٠٠٢م، العدد ٤٢٠٤٤ .
- (٢٨) أحمد عبد المعطى حجازى، نحن فى حاجة إلى فقه جديد، اللقاء التشاورى النوعى حول «السبل العملية لتجديد الخطاب الدينى» باريس ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣ .
- (٢٩) الأستاذ الدكتور صلاح قنصوة أستاذ الفلسفة الحديثة، وعميد كلية الآداب السابق جامعة الزقازيق، وأستاذ بأكاديمية الفنون ، مايو ٢٠٠٥م، «مقابلة»
- (٣٠) نفس المصدر.
- (٣١) نفس المصدر.
- (٣٢) على ليلية: ماكس فيبر والبحث فى أصل الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المصرية للتوزيع والنشر الأسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ٩٣ .
- (٣٣) الفس أكرم لمعى، عن تجديد الخطاب الدينى، أسئلة وإجاباتها، الأهرام، ثقافة وفنون ، ٨/٣/٢٠٠٢م.
- (٣٤) نفس المرجع.
- (٣٥) نبيل لوقا بباوى، تجديد الخطاب المسيحى، الأهرام قضايا وآراء الخميس ١٦/١٠/٢٠٠٣م، ٤٢٦٨٢ .
- (٣٦) نيافة الأنبا موسى أسقف الشباب بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، حول «اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى» مايو ٢٠٠٥م، «مقابلة»
- (٣٧) نفس المصدر.
- (٣٨) نفس المصدر.
- (٣٩) الأستاذ سامح فوزى، الكاتب الصحفى بجريدة وطنى حول «اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الدينى» ، مايو ٢٠٠٥م، «مقابلة»
- (٤٠) حيدر إبراهيم على، تجديد الخطاب الدينى، مجلة المحيط الثقافى، العدد الثانى والعشرون، أغسطس ٢٠٠٣م، ص ص ٦٤ - ٦٥ .
- (٤١) الأستاذ الدكتور عبد المعطى بيومى، مصدر سابق، «مقابلة».
- (٤٢) سيد إسماعيل صيف الله، إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الدينى، مجلة سواسية، مرجع سابق، ص ص ١٥ - ١٦ .
- (٤٣) نصر حامد أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٨ .
- (٤٤) مصطفى النشار، ملاحظات حول تحديث الخطاب الدينى، قضايا وآراء، الأهرام، ١٣/٧/٢٠٠٣ العدد ٤٢٤٨٧ .
- (٤٥) عبد المعطى بيومى، مصدر سابق «مقابلة».
- (٤٦) فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية، أبريل ٢٠٠٥، «مقابلة».
- (٤٧) نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٤٨) الباقى العفيف، كيفية تجديد الخطاب الدينى، أفكار أولية للنقاش، اللقاء التشاورى النوعى حول السبل العملية لتجديد الخطاب الدينى، مرجع سابق ص ١٨ .

- (٤٩) أحمد عبد المعطى حجازى، تجديد الخطاب الدينى .. نعم ونعم ! الأهرام ١/٢٣ / ٢٠٠٢م العدد ٣٢٠٥١.
- (٥٠) الأستاذ سامح فوزى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٥١) محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٨.
- (٥٢) عبد المعطى بيومى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٥٣) نفس المصدر.
- (٥٤) نفس المصدر.
- (٥٥) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٥٦) فهمى هويدى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٥٧) سناء صليحة ، خطابنا الدينى .. هل يحتاج إلى تطوير ؟ الأهرام ٨/١٧ / ٢٠٠٣م.
- (٥٨) نفس المرجع.
- (٥٩) محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١ .
- (٦٠) نفس المرجع ، ص ١١
- (٦١) محسن العوجى ، تجديد الخطاب الدينى بين مطرقة الأتباع وسندان الخصوم ، صحيفة الرياض فى ٢٩/٩/٢٠٠٣م.
- (٦٢) نفس المرجع .
- (٦٣) نفس المرجع.
- (٦٤) نفس المرجع.
- (٦٥) نيافة الأتيا موسى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٦٦) نفس المصدر.
- (٦٧) نفس المصدر.
- (٦٨) نفس المصدر.
- (٦٩) أحمد عبد المعطى حجازى ، تجديد الخطاب الدينى .. نعم نعم ! مرجع سابق.
- (٧٠) نفس المرجع.
- (٧١) الباقر العفيف ، كيفية تجديد الخطاب الدينى ، مرجع سابق، ص ٢.
- (٧٢) نفس المرجع ص ٥ .
- (٧٣) سامح فوزى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٧٤) نفس المصدر.
- (٧٥) نفس المصدر.
- (٧٦) صلاح فنصوة، مصدر سابق «مقابلة».
- (٧٧) سامح فوزى، مصدر سابق «مقابلة».
- (٧٨) حيدر إبراهيم، مرجع سابق ص ٦٥ .
- (٧٩) محمد عمارة، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- (٨٠) أحمد شيخون، مرجع سابق.
- (٨١) نفس المرجع.
- (٨٢) معتز الخطيب ، تجديد الخطاب الدينى فى الزمن الأمريكى ، المشروع الأمريكى : تحديث الإسلام ، الشرق الأوسط، ٢٣/٢/٢٠٠٤ .

(٨٣) نفس المرجع.

(84) Abdel- Hakim. S.S : Culture Encounters, Conflict, Dialogue, Or What? Current Western Theoric Cairo Studies of Cross Cultural Relations, (in) Cairo Studies in English, "Special Issue" Pp, 302 – 320.

(٨٥) محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٨٦) نفس المرجع ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

(٨٧) نفس المرجع ن ص ٢٥ .

(٨٨) نفس المرجع ، ص ٢٧ .

(89) Jansen, G. H, Militant Islam, Harper & Row Publishers, New York, 1979, p. 121.

(٩٠) محمد بركة ، المثقفون العرب .. عساكر بالجهات الرسمية أم مارينز فاتحين ، محيط ، شبكة المعلومات العربية .

(٩١) محمد عمارة ، مرجع سابق ، صص ٢٣ - ٢٨ .

(٩٢) على ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء ، واحتمالات الصراع ، فى قضايا ومشكلات عالمية معاصرة (بالاشتراك) ، الجامعة العربية المفتوحة ، "تحرير" على ليلة ٢٠٠٥ ، ص ٨٣ .

(٩٣) أحمد شيخون ، مرجع سابق .

(٩٤) نفس المرجع .

(٩٥) معتز الخطيب ، مرجع سابق .

(٩٦) محمد يحيى ، تجديد الخطاب الدينى ، مجلة البيان .

(٩٧) صلاح الدين الجورشى ، أفكار حول تنشيط الدعوة إلى الإصلاح الدينى ، اللقاء التشاروى النوعى حول السبيل العلمية لتجديد الخطاب الدينى ، باريس ١٣، ١٢/٨/٢٠٠٣ ، ص ١ .

(٩٨) نفس المرجع .

(٩٩) نبيل عبد الفتاح ، التجديد فى الفكر الدينى : الإمبريالية العولمية والافتتاح ، الأهرام ١٧/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٢٢ .

(١٠٠) محمد يحيى، مرجع سابق.

(١٠١) نفس المرجع.

(١٠٢) نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق.

(١٠٣) أحمد عبد المعطى حجازى ، تجديد الخطاب الدينى. نعم نعم! مرجع سابق.

(١٠٤) محمد عبد الفضيل القوصى ، الخطاب الدينى. تجديد أم تبديد ، الأهرام ١٤/٩/٢٠٠٣ م العدد ٤٢٦٥ .

(١٠٥) القس أكرم لمعى ، عن .. تجديد .. الخطاب .. وأسئلته .. وإجاباتها ، الأهرام ، ٨/٣/٢٠٠٢ م.

(١٠٦) نبيل لوقا بباوى ، مرجع سابق.

(١٠٧) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق «مقابلة».

(١٠٨) نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الدينى: ملاحظات واقتراحات ٢٤/٢/٢٠٠٢ م العدد ٤٢٠٨٣ .

(١٠٩) أحمد عبد المعطى حجازى ، نحن فى حاجة إلى فقه جديد ، مرجع سابق ، ص ١٩

(١١٠) سيد إسماعيل ضيف الله ، مرجع سابق ، صص ١٥ - ١٦ .

(١١١) محمد عبد الفضل القوصى ، الخطاب الدينى .. محاذير ومنطلقات ، الأهرام ٢٥/٧/٢٠٠٣ م.

(١١٢) منيع عبد الحليم محمود ، فى الخطاب الاسلامى المعاصر ، الأهرام ، ٨/١١/٢٠٠٣ م العدد ٤٢٧٠٥

- (١١٣) أحمد عبد الحفيظ ، ليس تجديد الخطاب الديني؛ بل رؤية جديدة للذات وللعلم ، الأهرام ، ٢٩/١١/٢٠٠٣م .
- (١١٤) نفس المرجع .
- (١١٥) الباقر العفيف ، مرجع سابق .
- (١١٦) أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق .
- (١١٧) فهمى هويدى ، نقطة نظام ، مرجع سابق .
- (١١٨) نصر حامد أبو زيد ، تجديد نظام حياتنا السياسية هو الخطوة الأولى ، مرجع سابق ص ١٨
- (١١٩) صلاح الدين الجورشي ، مرجع سابق ، ص ١٣ .
- (١٢٠) سامح فوزى ، مصدر سابق «مقابلة» .
- (١٢١) نفس المصدر .
- (١٢٢) نفس المصدر .
- (١٢٣) فاروق جويده ، خطاب ثقافي .. أم خطاب ديني؟ الأهرام ٢٥/٧/٢٠٠٣م العدد ٤٢٥٩٩ .
- (١٢٤) نفس المرجع .
- (١٢٥) طارق البشرى ، مصدر سابق «مقابلة» .
- (١٢٦) نفس المصدر .
- (١٢٧) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق ، «مقابلة» .
- (١٢٨) نفس المصدر .
- (١٢٩) نفس المصدر .
- (١٣٠) نفس المصدر .
- (١٣١) كمال متولى ، تحديث الخطاب الديني بين العلمانية والمعاصرة . الأهرام ٢٤/٨/٢٠٠٤م العدد ٤٢٩٩٥ .
- (١٣٢) عبد المعطى بيومى ، مصدر سابق «مقابلة» .
- (١٣٣) جمال البنا ، الخلاص من رواسب الوثنية المهمة الأولى لخطاب التجديد ، «ملف إشكاليات تجديد الخطاب الديني» سواسية ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (١٣٤) عبد المعطى بيومى ، مصدر سابق «مقابلة» .
- (١٣٥) صلاح قنصوة ، مصدر سابق «مقابلة» .
- (١٣٦) نفس المصدر .
- (١٣٧) نفس المصدر .
- (١٣٨) نفس المصدر .
- (١٣٩) الباقر العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- (١٤٠) نفس المرجع ، ص ١٥ .
- (١٤١) رضوان السيد، تجديد الخطاب الديني فى الزمن الأمريكى، العنف .. والإصلاح الدينى، ٢٣/٢/٢٠٠٤م، ص٢ .
- (١٤٢) معز الخطيب ، مرجع سابق، ص ١
- (١٤٣) أحمد عبد المعطى حجازى ، الخطاب الدينى الجديد فكر جديد ، الأهرام ٢٧/٢/٢٠٠٢م العدد ٤٢٠٨٦ .
- (١٤٤) نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الدينى ، ملاحظات واقتراحات ، مرجع سابق .
- (١٤٥) أحمد عبد المعطى حجازى ، الخطاب الدينى الجديد فكر جديد ، مرجع سابق .
- (١٤٦) الباقر العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (١٤٧) محمد أبو القاسم حاج حمد ، تجديد الخطاب الدينى فى الزمن الأمريكى ، الإسلام ... ومنعطف التجديد ، ٢٣/٤/٢٠٠٤م .

- (١٤٨) عبد الله التطاوى ، إحياء مفردات الخطاب الدينى ، الأهرام ٥/٨/٢٠٠٤م العدد ٤٢٨٨٧ .
- (١٤٩) على عياد ، تجديد الخطاب الدينى .. وذكرى نبى الأمة ، الأهرام ٥/١٦/٢٠٠٣م العدد ٤٢٥٢٩ .
- (١٥٠) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق ، «مقابلة».
- (١٥١) فهمى هويدى ، مصدر سابق ، «مقابلة».
- (١٥٢) نفس المصدر السابق.
- (١٥٣) نصر حامد أبو زيد ، تجديد نظام حياتنا السياسية ، «ملف إشكاليات تجديد الخطاب الدينى» ، سواسية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- (١٥٤) نفس المرجع ص ١٨ .
- (١٥٥) نفس المرجع ص ١٨ .
- (١٥٦) نفس المرجع ص ١٨ .
- (١٥٧) الباقى العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- (١٥٨) نفس المرجع ، ص ١٥ .
- (١٥٩) نفس المرجع ص ص ١٥ - ١٦ .
- (١٦٠) عبد الله التطاوى ، إحياء مفردات الخطاب الدينى ، مرجع سابق .
- (١٦١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق .
- (١٦٢) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق ، «مقابلة».
- (١٦٣) نفس المصدر.
- (١٦٤) نفس المصدر.
- (١٦٥) نفس المصدر.
- (١٦٦) نفس المصدر.
- (١٦٧) نفس المرجع .
- (١٦٨) نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الدينى ، ملاحظات واقتراحات ، مرجع سابق .
- (١٦٩) نفس المرجع.
- (١٧٠) نفس المرجع.
- (١٧١) نفس المرجع.
- (١٧٢) أحمد عبد الحفيظ ، ليس تجديد الخطاب الدينى بل رؤية جديدة للذات وللعالم ، الأهرام ١٢/٢٩/٢٠٠٣م العدد ٤٢٧٥٦ .
- (١٧٣) سامى خشبة ، مرجع سابق.
- (١٧٤) نفس المرجع.
- (١٧٥) نصر حامد أبو زيد ، نحو منهج إسلامى جديد للتأويل ، اللقاء التشاورى النوعى حول السبل العملية لتجديد الخطاب الدينى ، ص ٧ .
- (١٧٦) نفس المرجع ص ٨ .
- (١٧٧) سيد إسماعيل ضيف الله ، مرجع سابق .
- (١٧٨) نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق ، «مقابلة» .
- (١٧٩) سامح فوزى ، مصدر سابق ، «مقابلة» .
- (١٨٠) القس أكرم لمعى ، عن تجديد الخطاب الدينى .. وأسئلته .. وإجاباتها ، ٢٨/٣/٢٠٠٢م العدد ٤٢٠٩٥ .

- (١٨١) فهمى هويدى ، مصدر سابق ، «مقابلة».
- (١٨٢) فضيلة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوى ، تطوير الخطاب الدينى ضرورة يفرضها الواقع (فى) قضايا إسلامية العدد ٨٤ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ص ٦ .
- (١٨٣) مصطفى النشار ، ملاحظات حول تحديث الخطاب الدينى ، الأهرام ، ١٣/٧/٢٠٠٣م العدد ٤٢٥٨٧ .
- (١٨٤) رضوان السيد ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- (١٨٥) فهمى هويدى ، مصدر سابق ، «مقابلة».
- (١٨٦) نفس المصدر.
- (١٨٧) محمد يحيى ، مرجع سابق.
- (١٨٨) طارق البشرى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (١٨٩) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق ، «مقابلة» .
- (١٩٠) عبد الحسيب الخناى ، رجال الدين يقولون: الاجتهاد ضرورة والتجديد أهم ، الأهرام ، ٢٤/٨/٢٠٠٣م ، العدد ٤٢٦٢٩ .
- (١٩١) نفس المرجع .
- (١٩٢) فهمى هويدى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (١٩٣) فضيلة الشيخ على جمعة ، مصدر سابق «مقابلة».
- (١٩٤) جمال البنا ، تجديد الخطاب الدينى ، اللقاء التشاورى النوعى حول السبل العملية لتجديد الخطاب الدينى ، مرجع سابق ، ص ص ٨-٩ .
- (١٩٥) نفس المرجع ، ص ١٥ .
- (١٩٦) صلاح الدين الحورشى ، مرجع سابق ، ص ٨ .
- (١٩٧) نبيل صمويل ، دعوة لتطوير الخطاب الدينى ، الأهرام ، ٣/٢/٢٠٠٢م العدد ٤٢٠٦٢ .
- (١٩٨) أحمد عبد المعطى حجازى ، الدعوة للجميع ، الأهرام ، ٣٠/١/٢٠٠٢م العدد ٤٢٠٥٨ .
- (١٩٩) صلاح قنصوه ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢٠٠) نفس المصدر .
- (٢٠١) نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢٠٢) سامح فوزى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢٠٣) نفس المصدر.
- (٢٠٤) الباقى العفيف ، مرجع سابق.
- (٢٠٥) سامح فوزى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢٠٦) سامح كريم ، تجديد الخطاب الدينى وماذا نترجم من قيمه ومبادئه؟ الأهرام ، ٥/٢/٢٠٠٣م العدد ٤٢٧٠٢ .
- (٢٠٧) نفس المرجع.
- (٢٠٨) نفس المرجع.
- (٢٠٩) نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢١٠) عبد المعطى بيومى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢١١) نفس المصدر.
- (٢١٢) جمال البنا ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- (٢١٣) نفس المرجع ، ص ١٢ .

- (٢١٤) عبد المعطى بيومى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢١٥) نفس المصدر.
- (٢١٦) سامى خشية ، .. عن تجديد الخطاب الدينى .. والبدائية من السلوك العلمى ، ٢٠٠٢/٣/١٥م ، العدد ٤٢١٠٢ .
- (٢١٧) نفس المرجع.
- (٢١٨) سامح كريم ، مرجع سابق.
- (٢١٩) عبد الله التطاوى ، الخطاب الدينى .. وطبيعة المرحلة، ٢٠٠٢/٢/٢م العدد ٤٢٠٦١ .
- (٢٢٠) فهمى هويدى ، مصدر سابق «مقابلة».
- (٢٢١) منيع عبد الحليم محمود ، فى الخطاب الإسلامى المعاصر ، الأهرام ٢٠٠٣/٢/٨م العدد ٤٢٧٠٥ .
- (٢٢٢) القس أكرم لمعى ، مرجع سابق.
- (٢٢٣) معتز الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٣ .
- (٢٢٤) محمد بركه ، مرجع سابق.
- (٢٢٥) أحمد عبد المعطى حجازى ، الخطاب الدينى الجديد ، فكر جديد ، مرجع سابق .
- (٢٢٦) صلاح الدين الحورشى ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- (٢٢٧) محمد بركه ، مرجع سابق.
- (٢٢٨) جمال البنا ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٢٢٩) نفس المرجع ، ص ١ - ١١ .



* تعقيب (١)

الدكتور كمال الدين إمام

سألتزم في تعقيبى بالنص الذى أسند إلى، ولن أسقط فكرتى الشخصية على الموضوع، وسوف أستبعد الخطاب المسيحى من النص المكتوب؛ لأن عملية المقارنة ما بين الخطابين وما بين المنتجين ليست عملية قابلة للحوار أو النقاش؛ لأن هذا خطاب له منطلقاته الأساسية وله فرقه الأساسية، فالخطاب البروتستانتى غير الخطاب الأرثوذكسى، وحتى الأناجيل تختلف عن بعضها، ولذلك فإن عملية المقارنة ما بين الخطاب الإسلامى والخطاب المسيحى هى عملية تعونها الدقة من وجهة نظرى، ولهذا سأستبعدها.

أشهد أننى تلقيت هذا التكليف بقراءة هذه الورقة والتعقيب عليها بقلب مفتوح لاعتبارين: أحدهما موضوعى والآخر شخصى، أما الاعتبار الموضوعى فمصدره أهمية الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول تجديد الخطاب الدينى فى مصر، باعتباره عنصرًا أساسيًا فى صياغة الوعى الوطنى المنشود، وفى واقع يستدعى السرعة فى التحرك قبل أن يجرفنا الطوفان، وقد اتكأت على هذا التكليف للتفكير بصوت مسموع فى شأن آخر يحتل الذروة من همومنا الثقافية. أما الاعتبار الشخصى فله وجهان:

الأول: مصدره إحساسى بالذنب والتقصير عن عدم الاستجابة لدعوات خلت للمشاركة فى أنشطة هذا المركز البحثى المهم، الذى يعد علامة مضيئة على إيجابيات لم يسلم عليها الضوء فى جهود مصر الأكاديمية، وخاصة أن علاقات الود والاحترام المتبادل تربطنى بكل القائمين على هذا المركز؛ رئيساً ومديرًا ومنسقًا وهيئة استشارية، ولهم الفضل فى إخراجى من دائرة غيبية مرفوضة وهى بالتأكيد مرفوضة على المستوى النفسى.

أما الوجه الثانى: فلأننى أعتبر الدكتور على ليلة أحد المشاركين فى هذه الورقة من المساهمين باقتدار فى البناء الأكاديمى لعلم الاجتماع، وأنا من قرائه المعجبين منذ عقدين، ولا أعتبره غريبًا عن مجال البحث فى تجديد الخطاب الدينى فى مصر، ليس لخبرته الميدانية الفائقة فى البحوث الاجتماعية فحسب، ولكن أيضًا لاهتمامه المباشر بحضور الإسلام على جغرافيا الوطن أفكارًا وتيارات، وآخر ما قرأته له فى هذا الصدد هو الكتاب الخامس فى

تقارير بحث التّراث والتغير الاجتماعي، الصادر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٢م، تحت عنوان التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة قراءة فى الصحافة المصرية. وهو بحث كبير تجاوز الأربعمئة صفحة.

ولهذه الاعتبارات كلها صرت متشوقاً لقراءة البحث، وقد ألزمت نفسى بقراءتين: الأولى استهدفت منها الاستمتاع بما يكتبه الأستاذ على ليلة، والثانية للتعقيب عما أظنه يحتاج إلى الحوار والمناقشة، وملاحظاتي حول هذا البحث تلغرافية تأتي على هذا النحو:

الأمر الأول- يتعلق بالمقدمة، وقد تحركت على مساحة واسعة شملت الكرة الأرضية، مع أن موضوع البحث يدور حول تجديد الخطاب الدينى فى مصر، واتسمت بعمومية شديدة تداخلت فيها الأفكار واختلطت لتقترب من المقال الصحفى، وربما كان من الأجدى لو اهتم الباحثان فى المقدمة بضبط المصطلحات وتحديد الفروض، ولو تم ذلك لخلت المقدمة من ضبابية فى المفاهيم، فالإسلام السياسى هو الجهاد فى منظور الدراسة، والتراث الدينى هو مفهوم غير محدد فى الدراسة؛ ما هى عناصره؛ وهل يشمل القرآن الكريم والسنة الشريف أم لا يشملهما؟! وكذلك قاعدة المواطنة وهى فى الأساس مصطلح قانونى له أبعاد سياسية لم يحدد ولم يضبط فى مواجهة مصطلح الهوية الذى يبحث عن مضمونه فى المعجم الثقافى. وهذا قليل من كثير يثير إلى عدم اهتمام البحث بضبط مصطلحاته، وهو الأمر الذى أفرز تعميمات نتحفظ على الكثير منها.

الأمر الثانى- فى الإجراءات المنهجية، فلقد اختار الباحثان لفكرة المتصل أو إدراك المتصل باعتبارها أكثر ملاءمة لفهم الجدال الدائر حول التجديد وربط التجديد بأصوله، والفكرة فى حد ذاتها جيدة باعتبار التجديد قضية كلية، وهو ما لم نسلم به طالما أن فكرة التجديد، لم يتم ضبطها والمعنى الخاص لم يتم تجريده وإفراجه؛ لأن التجديد -باعتباره قضية كلية- معطى دينى وتاريخى فى آن واحد، والحوار الدائر يتعلق بتفاصيل التجديد وليس بمبدأ التجديد، وكل القضايا محل الحوار الساخن هى من الجزئيات وليست من الكليات، فهل فكرة المتصل هى الأكثر ملاءمة أم ما يسميه الأصوايون السرر والتقسيم الذى يدخل بنا إلى صميم المشكلة؟

وهكذا ضاعت فكرة التجديد بين الكلى والجزئى، وبين الفرع والأصول. واعتبر البحث النشأة التاريخية للمذاهب الأربعة تجديداً، وعدم تطبيق عمر بن الخطاب عقوبة السرقة فى عام

الرمادة تجديداً، وهكذا تراكمت سحب التعميم على مفهوم التجديد وهو لحة البحث وسداه. وبداية أفسر موقف الخليفة الثاني عمر بن الخطاب؛ لأن الظاهرة عامة فى سوء الفهم، فالخليفة يعلم أن سلطته هى تطبيق النص لا تعليقه ولا إيقافه، وأى نص قانونى هو تجريد قولى يصنع نموذجاً من النص على الوقائع يتضمن حكماً وجزءاً، ومهمة ولى الأمر وقضاته هو: إنزال النص على الوقائع، وحتى يتم ذلك لابد من تطابق الواقع الزمنى مع الواقعة الموصوفة فى النص التجريدى، وما حدث أيام عمر: أن السارق كان جائعاً وأن عام الرمادة كان عام أزمة، والنص يتحرك على واقع عادى بسيط ليس فيه جوع وليس فيه أزمة، وهكذا فهم عمر النص على صحيح ما أنزل له، وهو أن نص السرقة لا ينطبق على هذه الوقائع المعرّضة، أى أن المسألة مسألة تكيف قيد ووصف كما يقول أساتذة القانون، ولو كان القاضى أقل فقهاً من عمر لما طبق النص أيضاً لوجود شبهات حول الفعل، والحدود تدرأ بالشبهات.

أما ظهور المذاهب الأربعة، فهو تطور فى التاريخ الفقهى يشمل أكثر من خمسمائة مذهب، ومنها ما يتوسط فى فهم النص كالأحناف، ومنها ما ينطلق فى فهم النص استجابة لمقاصده ورمية لأهدافه، وكلها فى داخل دائرة المذاهب، ومنها ما بقى، ومنها ما هو على صفحات التاريخ، وكل مذاهب الفقه أساق جزئية دافع عنها أصحابها، وهى إلى يومنا يؤخذ منها ويترك. وأعتقد أن ضياع فكرة التجديد وتحديده يعود إلى النظر فى أمور كثيرة.. نظرة طائر، وهذا هو تعبير الأستاذ الدكتور على ليلة فى موضوع يستحق النظرة المتأنية شديدة العمق والتحليل، ومن أمثلة هذه النظرة -العجلى- ماذا تعنى كلمة السنة وكلمة البدعة فى تعريف التجديد عند أمين الخولى، وما هى دلالات الاختيار العمدى لشخصيات لديها اهتمام بالحوار مع أن الشخصيات المختارة فى الجانب الإسلامى كل منها يمثل رؤية فكرية خاصة به لم تتحول بعد إلى تيار؛ من هؤلاء أستاذتنا طارق البشرى، ومحمد عمارة، وعلى جمعة، وفهمى هويدى، أما الاختيار العلمانى فقد انصب على أشخاص يتقدمهم صلاح قنصوة وهو يمثل التيار اليسارى بكل أطروحاته، وقد كشف الدكتور على ليلة فى دراسته السابقة عن الإسلام بين التأييد والمعارضة، من خلال تحليل مضمون صحيفة الأهالى، أن اليسار متحيز ضد التيار الإسلامى. ونقدى أن الدكتور على ليلة فى الاختيار الإسلامى يركز على أفراد، وفى الاتجاه المضاد يركز على تيارات يمثلها نصر أبو زيد، وقد جعله قسماً فى هذا البحث، يمثل أحد

تيارات التجديد الدينى اعتماداً على فكرة المصلحة، مع العشماوى ومع حجازى، ويكفى هنا أن أشير إلى رؤية مفكر لا يتعاطف مع التيارات الإسلامية أو تجديد الخطاب الدينى، وهو أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا؛ إذ يقول فى تعقيبه على ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى رتباً على محمد عابد الجابرى -وأنا أنفق معه تماماً فى إشارته لتغليب مبدأ المصلحة فى بعض الفتاوى الشرعية- يقول: « إن بعض الناس يغلبون مبدأ المصلحة وهذا يدل على مرئنة الإسلام، ولكن المسألة أخطر من هذا بكثير جداً، لأننا لو طبقنا مبدأ تغليب المصلحة على نصوص شرعية صريحة بهذه الطريقة وسرنا فى هذا؛ الخط إلى نهايته ألغينا الشريعة، وهذه هى النتيجة التى تستخلص عقلياً ومنطقياً من هذا المبدأ، ولكنى أقول أننا إذا مضينا مع هذه الفكرة إلى أبعد آفاقها سوف نلغى الأصل فتغلب المصلحة، أى أننا سوف نفكر فى العصر من خلال منطقته، ومن خلال الحالات التى تطرأ عليه، بغض النظر عما تقوله النصوص، وهذه هى النتيجة التى تنذر بالخطر، والتى تترتب على هذا المبدأ، وأنا لست ضدها ولكنى فقط أريد أن أنبه إليها»، وهذا نص ما ذكره فؤاد زكريا (ص / ١٢) فى ذلك الكتاب، ولا تعقيب إذن على كيفية إدخال مثل هذا التيار باعتبارها خطاباً دينياً إسلامياً.

الأمر الثالث- يتعلق بحركية تجديد الخطاب الدينى حالياً، فيرى البحث أنه على الرغم من التجديدات القوية التى قدمها علماء شرفاء فى الفترة الأخيرة؛ إلا أنه فى المرحلة الأخيرة - ولا تعجبنى كلمة الفترة والمرحلة- قد خفتت أو بدأت تتمزق لعدة اعتبارات .. من بينها التحالف الذى وقع بين السلطة السياسية وأصحاب النزعة الدينية المحافظة، ذلك أن فترت التوقف عن التجديد والمحافظة ترجع فى الأساس إلى أصحاب النزعة الدينية المحافظة المتحالفة مع السلطة السياسية المتسلطة ذات الطبيعة الأبوية، هذه الفقرة من البحث فيها كل العيوب التى أشرت إليها. بداية لا يعجبنى تعبير الطبيعة الأبوية بل الأفضل البطريركية؛ لأن أغلب الحكام يتعاملون مع الرعايا كعبيد لا كأبناء، ثم أين يوجد هذا التحالف؟ ومتى حدث؟ ومع من؟ وهذا سؤال يستدعى الإجابة وخاصة أننا نتحدث عن مصرفى العقود الأخيرة، هل حدث مع الأزهر؟ هل مع دار الافتاء؟ هل مع مجمع البحوث الإسلامية؟ هل مع الوعاظ والخطباء؟ هل مع وزارة الأوقاف؟ كل ذلك غائب، وأنا لست ضد أن يكون هناك صفقة؛ لكن لا بد أن نعرفها ونعرف مبادئها، ونعرف مع من وبخاصة أننا بصدد دراسة إمبريقية، وقد

يسمح بمثل هذا الكلام فى إطار أيديولوجى تتصارع فيه بعض الأيديولوجيات مع بعضها وتلقى الاتهامات جزئاً، إنما فى إطار بحث إمبريقى علمى أعتقد أن الأمر يختلف. ثم ما هى صورة هذا التحالف؟ وما هو عائدته على أصحاب النزعة الدينية؟ وما هو موقعهم من السلطة؟ وأين مكانهم من الإعلام الذى أدى دوراً فى أزمة الخطاب الدينى؟ بل وأزمة الأمة التى عبر عنها الأستاذ الدكتور على ليلة بصدق فى كتابه (التيار الإسلامى بين التأييد والمعارضة)، وهو ما كرر؛ أيضاً فى هذا البحث بالقول: إن الإعلام قد أدى دوراً فاعلاً فى هذه الأزمة، فبرأجه أصبحت من ناحية تبشر بثقافة استهلاكية مترنة، وإذا كان لهذه الثقافة مكانتها فى المجتمعات الغربية التى تعيش حالة من الوفرة؛ وأصبحت ثقافات ذات طبيعة مادية، فإنها بالتأكيد غريبة عن سياقنا الحضارى والدينى البسيط والفقير والمتكشف، ومن ثم فهى وإن كانت تشبع حياة القلة؛ إلا أنها تستفز مشاعر الشريحة الغالبة، إلى جانب ذلك بدأت البرامج والإعلانات التلفزيونية تشهد سلوكيات بها مسحة من الإباحية، وتتصادم مع الأخلاق والتقاليد.

بهذا الإطار يصبح التقسيم الرباعى للتجديد الإسلامى الذى تبنته هذه الورقة على مدى التاريخ الإسلامى إلى أربعة خطابات دينية، يصبح أمراً يحتاج إلى مراجعة فى تفاصيله وجزئياته، والخطابات الأربعة هى (الخطاب الوسطى، والخطاب الصوفى، والخطاب النصوى ويمثله أحمد بن حنبل قديماً، وخطاب الرضى والغضب)، وهذا التقسيم للخطاب الدينى على امتداد التاريخ غير صحيح: أولاً- لأن خطاب الأشاعرة يعبر عن اتجاههم فى العقيدة، والقول بأنه يمثل الوسط فى هذا المجال بين المعتزلة وغيرهم من الفرق ليس مسلماً به، كما أن جميع الفرق الإسلامية تعتمد على النقل والعقل والتجربة، فلا الصوفية الأوائل يبتعدون عن هذه المصادر كما لا يبتعد عنها الأشاعرة، ولا يبتعد عنها المعتزلة، وموقف ابن حنبل فى فتنة خلق القرآن الكريم لا يعنى التمسك بنص مجرد بعيداً عن العقل أو مقاصد الشريعة. كل ذلك يتعلق بالبناء العقائدى. أما على مستوى الخطاب الدينى المطلوب تجديده وهو يتعلق بالفرع؛ أى بالفقه، فالخريطة متغيرة فأصول الفقه عند الأشعرى تنتمى إلى مدرسة المتكلمين التى أسسها الشافعى، والقاضى عبد الجبار شافعى فى الفقه ومعتزلى فى العقيدة، ومذهب أحمد بن حنبل هو من أيسر المذاهب الإسلامية فى فقه المعاملات وأكثرها احتراماً

لحقوق الإنسان وإحرياته، حيث يقول إن المسألة إذا لم يكن فيها نص أو أثر فهي على أصل الإباحة، لكننا لا نقرأه بعيداً عن الاتجاهات التي ألصقت به.

إن ما جاء فى نص البحث هو قراءة غير تاريخية للفرق الإسلامية أو المذاهب الفقهية، فلا يوجد مذهب إسلامى واحد يستبعد السنة من مصادره؛ لأن استبعاد السنة يجعل الإسلام الذى نؤمن به غير قابل للتطبيق فى عدد من أنساقه التفصيلية النصية؛ كالصلاة والصوم والزكاة وغيرها، ويظل ما ذكرناه فى مجال التفرقة بين التجريد النصى والتنزيل الواقعى فاصلاً بين ثبات النص وتغير الواقع.

وهنا نفرق بين حجية النص وسنية النص كمسألة رئيسية وأساسية، ولعلنى أتساءل: ماذا يعنى تجديد الخطاب الدينى؟ وهل يتجاهل النص، أم أنه يتفاعل مع النص؟ وما هو الخطاب الدينى بداية؟

إن الخطاب الدينى -على المستوى الأصولى- هو خطاب الله المتعلق بالمكلفين، وهذا الخطاب يتسم بالثبات والبقاء والديمومة؛ لأن الخطاب جزء من الذات، وهولن يتحول إلى منتج ثقافى، ولن يفهم إلا من خلال أمرين: الإيمان بأنه من عند الله، والاحتكام فى تفسيره لقوانينه اللغوية، وذلك سُمى الراغب الأصفهانى التعامل مع القرآن الكريم بقوانين لغة أخرى «بالتفسير المستكر»، وهذا هو الخطاب على المستوى الأصولى، وهذا هو حظه من الثبات والديمومة. والخطاب بالمعنى الفقهى والعلمى للأحكام الشرعية هو المكتسب من الأدلة التفصيلية، وهذا يعنى أنه خطاب يتعلق بالجزئيات والتفاصيل، وأنه موصول بالخطاب الكلى ومرتبطة ضرورة بالواقع المعيش؛ ولأنه علم مكتسب فهو قابل للتغير إذا تغير الواقع، وهذه هى مساحة الاجتهاد العقلى وعلى واقع غير محصور، وهو فهم واستنباط لحكم الله يثاب عليه المجتهد إن أخطأ أو أصاب، وفى هذه الدائرة لا يكون الخطاب الدينى - كما قال الدكتور على - إلا متجدداً؛ لأن الآراء الفقهية باعتبارها اجتهادات بشرية فى النصوص يمكن أن تختلف وأن تتباين وأن تتغير بتغير الظروف؛ لأن العلم المكتسب بطبيعته لا يمكنه أن يتحول إلى مطلق، وفى ختام كلمتى أذكر بأن تعريف الخطاب يشمل كافة العناصر التى أشار إليها، فهو اللفظة المقصود بها إفهام من هو متهىء لفهمه، وعناصر البيئة والسياق والمنتج، ولقد أدركه عالم أصولى فى القرن الخامس الهجرى فى كتابه الأحكام وكان يدير حواراً حول الخطاب وكيف

يكون؟ وما يتكون؟ وهم يتكلمون عن خطاب أصولى منضبط وبتقيق، ونحن نتكلم عن فرضيات ارتجالية وأرجو ألا نسقط فيها.

لدى سؤال هو: هل مفهوم التجديد للخطاب الدينى فى الكتابات الغربية انتقل بعد الحادى عشر من سبتمير أو قبله بعيداً عن مفهوم الإصلاح؟ وهو المفهوم الذى تبنته تلك الكتابات منذ الاحتكاك الفكرى بين العالم الإسلامى والغرب، وخاصة فى القرن الثالثة الأخيرة؟ بمعنى آخر؛ هل اختلف مفهوم تجديد الخطاب الدينى عن مفهوم الإصلاح؟ وهل ابتعد عن فرضية الانقسام بين الدين والدولة؟



* تعقيب (٢)

الدكتور محمود خليل

الحقيقة أن هذا الموضوع من الموضوعات التي تشغلني، مع أنني باحث في مجال الإعلام، إلا أن قضية الدين والجدل حول فكرة تجديد الخطاب الديني من القضايا الأساسية التي تشغل كل مهوم بقضايا الفكر والثقافة والسياسة في مصر. والحقيقة أنه عندما قرأت الورقة أُثير في ذهني العديد من الإشكاليات:

أولى هذه الإشكاليات: هي إشكالية تحديد المفهوم؛ ماذا نقصد تحديداً بمفهوم التجديد عندما نتحدث عن قضية تجديد الخطاب الديني؟! والحقيقة أن الورقة اجتهدت في هذه المسألة، وخصوصاً في إطار المقدمة المطولة التي اعتمدت عليها، ولكن أتصور أن هناك جانباً كان من المهم التركيز عليه فيما يتعلق بقضية تحديد مفهوم التجديد، وهو البعد الخاص بتحديد العلاقة بالنص القرآني على وجه التحديد؛ لأن عملية التجديد هي عملية تتمحور في إطار تحديد الموقف من هذا النص على وجه التحديد، ثم مجموعة النصوص الأخرى المولدة عنه، بمعنى أن الكثيرين ينظرون إلى العقل العربي على أنه عقل تتمحور حول نص، وهذا النص في الأساس هو النص القرآني، ثم هناك مجموعة من النصوص التي تولدت عن هذا النص وترتبط به كنصوص السيرة ونصوص الفقه والأحاديث النبوية، وكل هذه النصوص المختلفة تشكل جدلاً تراثياً ينسحب على الجدل المثار حالياً حول فكرة تجديد النص، وعلى سبيل المثال الأطر؛ حات التي تتعلق بما قدمته السيرة من تفاسير لبعض الآيات القرآنية الكريمة، والأطر؛ حات التي قدمتها نصوص الأحاديث النبوية الشريفة، تجد أن البعض ممن يستدعون فكرة التجديد، يرتكزون إلى نصوص السيرة أحياناً وأحياناً، ما يرتكن البعض الآخر إلى النصوص النبوية.

وفي هذا السياق: تجد أن هناك خلافاً وجدلاً حول فكرة التجديد بمفهومها الإحيائي، صحيح أن هناك مفهوماً للتجديد يضعه البعض في دائرة الإحياء، ولكن إحياء ماذا بالضبط من نصوص التراث؟! الارتكان إلى أي قاعدة نصية في مسألة الإحياء تلك؟ هل يرتكن مثلاً إلى النصوص التي قدمها المعتزلة، أم إلى النصوص التي قدمها الأشاعرة؟ فهناك اختلافات جمة

ما بين الباحثين وما بين المجتهدين في محاولة وضع مفهوم تجديد الخطاب الدينى، وحول كيفية الاستدعاء، والمساحات التى يمكن استدعاؤها فى هذا السياق.

الإشكالية الثانية: تتعلق بمرتكزات تجديد الخطاب، فإذا أردنا أن نجد الخطاب الدينى فما هى المرتكزات التى يمكن أن نستند إليها؟ البعض يطرح مثلاً تحكيم قاعدة المصالح المرسله وتحكيم قاعدة الاستحسان كمنطلقات لتجديد هذا الخطاب، والبعض يطرح قاعدة لا حرج فى الدين، والبعض الآخر يطرح قاعدة أنتم أعلم بشئون دنياكم، وأتصور أن جزءاً من تحديد المفهوم هو تحديد مجموعة المرتكزات التى يمكن فى ضوءها ضخ دماء جديدة فيما يتعلق بفقهاء النص الدينى. وهذا يصب فى إطار مسألة التجديد.

من ناحية أخرى لدى بعض المآخذ على العينة التى اعتمد عليها البحث؛ لأن البحث يقدم اتجاهات الجدل حول فكرة التجديد، ولكى نحدد الاتجاهات المختلفة والأطراف المختلفة التى قدمت حول قضية التجديد، كان من الضرورى أن نعتمد على عينة أكثر انضباطاً من ذلك، وأتصور أن الخطاب الإعلامى يشكل مساحة أساسية، وكان من المهم التماور معه بحثياً؛ لأن الخطاب الإعلامى منذ نشأة الصحافة فى مصر وهو يمثل مساحة وساحة أساسية للتماور حول فكرة التجديد تلك، فالكثير من الأفكار التى طرحها الشيخ الإمام محمد عبده -على سبيل المثال- والكثير من الأفكار التى طرحها الشيخ رشيد رضا والشيخ على عبد الرازق، ستجد أنها طرحت أساساً على صفحات الجرائد، ثم طبعت فى شكل كتب بعد ذلك.

كل هذا الزخم حول فكرة التجديد كانت وسائل الإعلام هى الساحة الأساسية له، وأتصور أن هناك حالة صعود ضخمة فى الاهتمام بالمادة الدينية عمومًا داخل وسائل الإعلام المصرية، وداخل وسائل الإعلام العربية:

إن الخطاب الدينى المطروح عبر وسائل الإعلام المختلفة يمكن من خلال تحليله الوقوف على أطراف الاتجاهات المختلفة حول قضية التجديد، فالخطاب الدينى عبر وسائل الإعلام بعضه خطاب ساكن غير متحرك، وعندما نحدد فكرة التحرك أو السكون للنص فنحن نقصد بها الدرجة التى يتفاعل بها هذا النص مع قضايا الواقع، وبخاصة قضية التجديد فى جوهرها؛ لأن البعض ينظر إلى مفهوم تجديد الخطاب الدينى على أساس تفعيل قدرته وفقهه فى إطار

ظروف المرحلة التي نعيشها، أو الكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها النص فقهياً مع معطيات وظروف الواقع المعيش في الوقت الحاضر.

ونجد أن كلا الخطابين مطروح عبر وسائل الإعلام، وربما كان الخطاب الصحفى فى جوانب منه خطاباً يميل إلى السكون فى بعض الأحيان، ولكن هناك مواداً دينية كثيرة جداً تحاول أن تحرك الخطاب الدينى فى اتجاه التجديد، وعلى -سبيل المثال- صفحة الفكر الدينى فى الأهرام فى المرحلة الأخيرة؛ حيث تحاول أن تشتبك مع قضايا الواقع المختلفة، وتحاول أيضاً أن تطرح رؤى حول تجديد الخطاب؛ لأن المساحات التى ركز عليها البحث وخصوصاً ما يتعلق بكتابات الأستاذ فهمى هويدى وكتابات الدكتور محمد عمارة أو كتابات أحمد عبد المعطى حجازى، هذه المساحات هى مساحات مطبوعة، لكن أتصور أن هذه الخطابات هى خطابات جيدة، ولكنها ليست المساحة الوحيدة التى تطرح اتجاهات حول فكرة التجديد داخل الخطاب الدينى فى الصحف المصرية، فهناك صفحات دينية تطرح فى الأخرى اتجاهات، وهى اتجاهات جديدة أيضاً بالتحليل.

إن خلق مسألة التجديد فى إطار متصل أمر أختلف معه بعض الشيء؛ لأن مسألة القول إن الأمر يبدأ من متصل، ويبدأ من فكرة تقديس النص والدعوة، أو التعامل معه بمنطق اللامساس، وأن هذا النص نضج فقهياً حتى احترق، وأنه لا يوجد هناك أى داعٍ أو ضرورة لطرح الجديد حول هذا النص، أعتقد أن هذه المسألة غير موجودة بهذه الحدة فى إطار الطرح حول فكرة التجديد، اللهم إلا فى جانب أساسى تم إهماله أيضاً فى هذه الدراسة وهو خطاب الجماعات الإسلامية، وأتصور أن الجماعات الإسلامية هى الأخرى لها خطاب إعلامى يعبر عنها، وعلى سبيل المثال فإن جريدة آفاق عربية تطرح رؤية حول مفهوم التجديد فى الخطاب الدينى، والعلمانيون أيضاً، فأنت تجد أيضاً من يرفض فكرة عدم خضوع النص للتجديد، ويسقط عنه صفة القداسة، ويتعامل معه كمنتج ثقافى قابل للنقد، ومنهم من ينفى النص نفيًا قاطعاً، ويدعو إلى إقصائه عن الحياة.

